



الموضوع

جودة المعلومات المحاسبية في ظل التشغيل المحاسبي الإلكتروني
○ دراسة عينة من المحاسبين والموظفين في البنوك والمؤسسات الاقتصادية على
مستوى ولاية جيجل

مذكرة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: دراسات محاسبية وجبائية معمقة

إشراف الأستاذ

سليمان بن بجمة

إعداد الطلبة

سارة بوالنار

فايزة شعبان

أمام اللجنة المشكلة من:

رئيسا
مشرفا ومقررا
عضوا مناقشا

الرتبة
الرتبة
الرتبة

أ. خالد ليتيم
أ. سليمان بن بجمة
د. أمينة فداوي



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« حكمة »

« ربي اشرح لي صدري ويسر لي أمري

وأحل عقدة من لساني يفقه قولي » .

صدق الله العظيم

« اللهم لا تجعلنا نصاب بالغرور إذا نجحنا ولا باليأس إذا

أخفقنا، وذكّرنا أن الإخفاق هو التجربة التي تسبق النجاح،

اللهم إذا أعطيتنا النجاح فلا تأخذ تواضعنا وإذا تواضعنا فلا

تأخذ اعتزازنا بكرامتنا

أمين يا رب العالمين » .

إهداء

إلى التي عمرتني بحظها وحنانها، إلى أول اسم تلفظت به شفاتي

إلى التي أفندت عمرها في تربيتي وارتقيت طويلا نجاحي

" أمي العزيزة "

إلى الذي نقش معالم التربية و المسؤولية في روحي والذي كان خلف كل نجاح حققته،

والذي عاش معي حياتي الدراسية بكل اهتمام

إلى " أبي الغالي الحبيب "

إلى من تقاسمت معهم دفة العائلة :

" أخي " بوبكر " وزوجته " سلمى ، و " أخواتي " حنان و روفية

إلى أحبائي قلبي أولاد أختي : لويزة، دعاء، آدم، أشراف ، ياسين وسيدرة المنتهي

إلى الأهل والأحباب، وإلى كل الزملاء .

إلى التي كانت سندا لي في هذا العمل " فائزة "

إلى كل من قضيت معهم حلاوة ومرارة الحياة الجامعية

وإلى كل صديقاتي وأصدقائي وإلى أساتذة كلية العلوم التجارية

- تخصص محاسبة وجباية -

بوالنار سارة

إهداء

أتقدم بالشكر الجزيل إلى من ساعدتني لأذوق طعم النجاح إلى يمامة الإيمان

ونبع الحنان " أمي الغالية "

وإلى الذي أفنى حياته كرا وشقاء لسعي وأرقى إلى درجات العلم

إلى " أبي العزيز "

إلى حديقة شقائق النعمان وأزهار الأقحوان إخوتي وأختي العزيزة " حياة "

وإلى براءة الطفولة أولاد إخوتي : محمود، رانيا، هشام، رمزي،

خاتمة " سامي يوسف "

إلى كل أقاربي من قريب وبعيد

إلى حديقتي العزيزة " سارة "

إلى كل من تقاسمت معهم الحياة الجامعية

وإلى كل أساتذة كلية العلوم التجارية

- تخصص محاسبة وجباية -

شعبان فايزة

شكر

اللهم لك الحمد ولك الشكر كله وإليك يرجع الفضل كله

شكره وعلاذيته وبعد :

الحمد لله الذي أحكم الأمور وقدرها وقدر الأشياء ودبرها

ونور الأعمال ويسرها نسأله عز وجل أن يجعلنا موفقين

في هذا العمل المتواضع

نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف " سليمان بن بخمة "

لوقوفه معنا وتوجيهه لنا وصبره علينا طوال فترة إنجاز

البحث، و شكر خاص إلى الأستاذ

"عمران بوالريب" كما نتقدم بالشكر إلى كافة الأساتذة والموظفين

بجامعة جيجل والموظفين في البنوك والمؤسسات التي لجأنا إليهم في

إطار دراستنا الميدانية .

إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد وكان عوننا

لنا في إتمام هذا العمل ...

شكراً

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
الفصل الأول		
1	الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وفق بيان مجلس المحاسبة المالية (FASB) رقم (2)	17
الفصل الثالث		
1	المحاور وعدد فقراتها	126
2	توزيع درجات عبارات المحاور لمقياس ليكارث الخماسي	127
3	توزيع عينة الدراسة حسب الجنس	127
4	توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر	128
5	توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة الحالية	129
6	توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة	130
7	توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	131
8	الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول: تحتاج المعلومات المحاسبية الجيدة إلى توفر مجموعة من الخصائص والمقومات	133
9	الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني: تساهم نظم المعلومات المحاسبية اليدوية والإلكترونية في تحقيق التمايز في العملية المحاسبية	135
10	الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث: يساهم نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.	136
11	معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة	138
12	معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات محاور أداة الدراسة	138
13	اختبار التوزيع الطبيعي	139
14	تحتاج المعلومات المحاسبية الجيدة إلى توفر مجموعة من الخصائص و المقومات.	140

143	تساهم نظم المعلومات المحاسبية اليدوية والإلكترونية في تحقيق التمايز في العملية المحاسبية.	15
147	يساهم نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.	16
151	نتائج اختبار T-test لاختبار الفرضية الأولى	17
151	نتائج اختبار T-test لاختبار الفرضية الثانية	18
152	نتائج اختبار T-test لاختبار الفرضية الجزئية الأولى.	19
153	نتائج اختبار T-test لاختبار الفرضية الجزئية الثانية	20
153	نتائج اختبار T-test لاختبار الفرضية الثالثة	21
154	نتائج اختبار t حول تحقيق تطبيق نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني جودة للمعلومات المحاسبية تعزى للجنس.	22
155	نتائج تحليل التباين الأحادي One Way Analys of A nova حول تحقيق تطبيق نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني جودة للمعلومات المحاسبية تعزى للعمر.	23
156	تحليل معنوية الفروق بين المتوسطات بالنسبة لمتغير العمر	24
157	نتائج تحليل التباين الأحادي One Way Analys of A nova حول تحقيق تطبيق نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني جودة للمعلومات المحاسبية تعزى للوظيفة الحالية.	25
158	نتائج تحليل التباين الأحادي One Way Analys of A nova حول تحقيق تطبيق نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني جودة للمعلومات المحاسبية تعزى لسنوات الخبرة.	26
159	نتائج تحليل التباين الأحادي One Way Analys of A nova حول تحقيق تطبيق نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني جودة للمعلومات المحاسبية تعزى للمؤهل العلمي.	27

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
الفصل الأول		
5	العلاقة بين البيانات والمعلومات المحاسبية	01
10	أنواع المعلومات المحاسبية	02
13	هرمية الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية	03
21	معايير تحقق جودة المعلومات المحاسبية	04
34	تقييم نظام الرقبة الداخلية	05
44	دور حوكمة الشركات في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية	06
52	دور تقرير المدقق الخارجي في مصداقية المعلومات المحاسبية	07
الفصل الثاني		
57	مفهوم نظام المعلومات المحاسبي	1
102	النظام المتكامل للرقابة الداخلية.	2
الفصل الثالث		
127	توزيع عينة الدراسة حسب الجنس	1
128	نسب توزيع عينة الدراسة حسب العمر	2
129	نسب توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة الحالية	3
130	نسب توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة	4
131	نسب توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	5

المخلص:

هدفت دراستنا إلى إبراز دور نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسات ،مع عرض مفاهيم لنظام المعلومات المحاسبية وإبراز الدور الفعال للمعلومة المحاسبية والحاجة الماسة إليها في اتخاذ مختلف القرارات فالمعلومات بصفة عامة تعتبر عنصرا هاما ولها دورا هاما في تحديد فعالية وكفاءة المنشأة لذلك صمم نظاما للمعلومات لتشغيلها من أجل السيطرة على الكم الهائل من المعلومات الضرورية بهدف ضمان وصولها موثوقة وصحيحة وبالشكل الملائم وفي الوقت ومن أجل استخدامها بشكل رشيد وهذا ما قمنا بتوضيحه في أهم خصائص جودة المعلومات المحاسبية ،وتم في هذه الدراسة استخدام المنهج الوصفي التحليلي لجمع البيانات وتحليلها واختبار الفرضيات .

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج وقدمت عدة توصيات وهذا بعد ما قمنا به في الدراسة التطبيقية من تحليل و اختبار للفرضيات.

الكلمات المفتاحية: المعلومات المحاسبية ،جودة المعلومات المحاسبية، نظام المعلومات

المحاسبي الإلكتروني

Le résumé :

Le but de notre étude c'est de mettre le rôle du système d'information comptable électronique dans l'amélioration de la qualité de l'information comptable dans les entreprises, avec la présentation des concepts du système d'information comptable et souligner le rôle de l'information comptable et leurs nécessités urgentes telles que pour prendre les différentes décisions et généralement l'information considéré comme un élément important et il a un rôle important dans la détermination de l'efficacité et l'efficience de l'entreprise c'est pour ca il a établi un système d'information comptable pour le bien pouvoir sur la grande quantité de l'information afin d'assurer l'arriver correct et valide et dans le temps de l'information et pour leur utilisation rationnelle et ca ce que nous avons expliqué dans les plus importantes caractéristiques de la qualité d'information comptable ,et dans cette étude il était utilisé l'approche descriptive et analytique à la collecte et l'analyse de données et la vérification des hypothèses .

L'étude a plusieurs conclusions et a formulé plusieurs recommandations et cela après ce que nous avons fait dans l'étude appliquée de l'analyse et des tests d'hypothèses.

Mots clés: l'information comptable, la qualité de l'information comptable, système d'information comptable électronique.

الفهرس

I	إهداءات
III	شكر
IV	قائمة الأشكال
V	قائمة الجداول
VII	المخلص
أ	مقدمة عامة
	الفصل الأول: مدخل لجودة المعلومات المحاسبية	
2	تمهيد
3	المبحث الأول: ماهية المعلومات المحاسبية
3	المطلب الأول: مفهوم المعلومات المحاسبية
5	المطلب الثاني: أهمية المعلومات المحاسبية
6	المطلب الثالث: مصادر المعلومات المحاسبية
7	المطلب الرابع: أصناف المعلومات المحاسبية
10	المطلب الخامس: مستخدمو المعلومات المحاسبية
11	المبحث الثاني: خصائص جودة المعلومات المحاسبية
11	المطلب الأول: تعريف جودة المعلومات المحاسبية
12	المطلب الثاني: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية
18	المطلب الثالث: القيود على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية
19	المطلب الرابع: معايير تحقق جودة المعلومات المحاسبية
22	المبحث الثالث: العوامل المؤثرة على جودة المعلومات المحاسبية

22	المطلب الأول: جودة نظام المعلومات المحاسبي
24	المطلب الثاني: الرقابة الداخلية
28	المطلب الثالث: المراجعة الداخلية
35	المطلب الرابع: الحوكمة كمرتكز للعملية الرقابية
45	المطلب الخامس: التدقيق الخارجي واليات المصادقة
53	خلاصة الفصل الأول

الفصل الثاني: أساسيات حول التشغيل المحاسبي الإلكتروني

55	تمهيد
56	المبحث الأول: نظرة عن نظام المعلومات المحاسبي
56	المطلب الأول: مفهوم نظام المعلومات المحاسبي
57	المطلب الثاني: مكونات و خصائص وأهداف نظام المعلومات المحاسبي
60	المطلب الثالث: مبادئ ومقومات ووظائف نظام المعلومات المحاسبي
63	المطلب الرابع: الشروط الواجب توفرها في نظام المعلومات المحاسبي
64	المطلب الخامس: مراحل تطوير نظام المعلومات المحاسبي
67	المبحث الثاني: ماهية نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني
67	المطلب الأول: تعريف نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني ومراحل تطوره
69	المطلب الثاني: خصائص ومقومات نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني
72	المطلب الثالث: الإطار العملي لنظام التشغيل المحاسبي الإلكتروني
76	المطلب الرابع: المعالجة الآلية للبيانات المحاسبية
78	المطلب الخامس: مخاطر نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني
85	المبحث الثالث: التشغيل المحاسبي الإلكتروني وأثره على جودة المعلومات المحاسبية
85	المطلب الأول: التأثير العملي لعناصر نظام المعلومات المحاسبي
90	المطلب الثاني: فعالية و كفاءة نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني
91	المطلب الثالث: الرقابة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية

104	المطلب الرابع: المراجعة الداخلية في ظل للتشغيل الإلكتروني للبيانات
111	المطلب الخامس: المراجعة الخارجية في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية...
112	المطلب السادس: الإفصاح المحاسبي في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية..
122	خلاصة الفصل الثاني

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

124	تمهيد
125	المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية.....
125	المطلب الأول: منهجية الدراسة الميدانية.....
133	المبحث الثاني: صدق وثبات استبانة الدراسة.....
133	المطلب الأول: صدق الاستبانة
138	المطلب الثاني: ثبات فقرات الاستبانة
139	المبحث الثالث: تحليل النتائج واختبار الفرضيات.....
139	المطلب الأول: اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجراف-سمرنوف)
139	المطلب الثاني: تحليل فقرات الاستبانة
151	المطلب الثالث: اختبار الفرضيات.....
155	المطلب الرابع: إختبار الفروق
161	خلاصة الفصل الثالث
163	الخاتمة العامة والتوصيات.....
166	قائمة المراجع.....
	قائمة الملاحق

مقدمة عامة

تمثل المعلومات عنصرا هاما في المنشآت وفي جميع مجالات الحياة فقد أصبحت موردا استراتيجيا تعتمد عليها المنشآت في مواجهة الظروف الاقتصادية المحيطة بها، فالبيئة التي تحيط بها الآن تتصف بالتغير المستمر والسريع، ولمسايرة هذا التغير يجب على كل منشأة أن يتوافر لديها نظاما للمعلومات يمكن من خلاله المساعدة في صنع واتخاذ القرار وهذا ما يزيد من فاعلية المنشآت ويساعدها في الاستمرار وكذلك يزيد من إمكانية المنشأة في التعامل مع العالم الخارجي.

كما يسهم نظام المعلومات المحاسبي بصورة إيجابية في تقديم المعلومات المفيدة في مجال التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات عن طريق أفراد وجهات داخل المنشأة وخارجها، ولكي تحقق المعلومات فوائدها المرجوة ينبغي أن تكون دقيقة وملائمة وذات موثوقية وتقدم في التوقيت المناسب وهذا يعني أنها ذات جودة ونوعية، لدى تستخدم المنشآت الحواسيب الإلكترونية نظرا لانتشارها السريع وتطور برامج تشغيلها وذلك لما توفره من سرعة ودقة في تشغيل وتداول البيانات.

وكان لاستخدام الحواسيب الإلكترونية في نظم المعلومات الأثر الكبير في سرعة تدفق المعلومات لدى أصبحت الكثير من المنشآت تعتمد على التشغيل الإلكتروني أو المعالجة الآلية للبيانات المحاسبية ابتداء من مرحلة الإدخال إلى مرحلة إخراج المعلومات، فالتشغيل الإلكتروني للبيانات يمكن أن يتيح لنا معلومات تتسم بخصائص مثل: الحياد والصدق، والأمانة، إلا أنه وفي بعض الأحيان قد يؤدي إلى خلق بيئة تساعد في الوقوع في الأخطاء وارتكاب الغش وانتشار الفيروسات في الحواسيب نتيجة تعقد عملياتها وحساسيتها، وهذا قد يؤثر على كفاءة وفعالية نظم التشغيل الإلكتروني، ويمكن الحد من هذه الأخطاء من خلال بناء نظام جيد للرقابة الداخلية وخصوصا الرقابة التشغيلية التي تهدف إلى خلق بيئة تشغيل فعالة تزداد بها الثقة بالمحاسبة الإلكترونية من خلال القدرة على احتواء ظروف الأخطاء والمخالفات والتصحيح الفوري لها.

فاستعمال تكنولوجيا المعلومات وتطورها بشكل متسارع أدى إلى تغير في عمليات الإدخال والمعالجة وإعداد التقارير المحاسبية، مما يساعد في رفع كفاءة وفعالية نظام المعلومات من حيث السرعة والموضوعية، فالوسائل الإلكترونية التي جاءت بها تكنولوجيا المعلومات التي تقوم بتجميع ومعالجة وتخزين ونشر المعلومات بدأت تعكس أهمية استخدام المعلومات المعالجة آليا في خدمة جوانب متعددة في المجتمع، فقد أصبح من الواجب الاهتمام والتركيز على التمييز بين المنشآت التي تستخدم تكنولوجيا المعلومات في أنشطتها وتلك التي مازالت تستخدم الأنظمة اليدوية، فجودة المعلومات المحاسبية تتحقق إذا توافرت عدة عوامل وتكاملت مع بعضها البعض، فالعنصر

البشري مثلا يعتبر أحد المكونات الأساسية في نظام المعلومات، فالمعلومات تستخدم وتنتج بواسطة بشر في المنشآت وهم أيضا يقومون بصنع القرار وممارسة أنشطة العمل اليومية بناء على المعلومات التي تتوفر لديهم في هذه النظم.

1- الإشكالية:

انطلاقا من موضوع الدراسة جودة المعلومات المحاسبية في ظل التشغيل المحاسبي الإلكتروني يمكن طرح الإشكالية التالية:

مامدى إسهام نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل تتوفر الخصائص المطلوبة في المعلومات المحاسبية التي يتم الاعتماد عليها في نظام التشغيل المحاسبي اليدوي؟
- هل يلبي نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني حاجات الأطراف المستفيدة منه؟
- ماهو الدور الذي يؤديه نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني في تحسين جودة المعلومات المحاسبية؟
- ما تأثير تطبيق التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية على جودة المعلومات المحاسبية؟

إن التساؤلات المطروحة في إشكالية الدراسة تجعلنا نقوم بصياغة بعض من الفرضيات التي قد تساعد في الإجابة عن الإشكالية المطروحة من خلال التحليل والمناقشة وهذه الفرضيات هي كالتالي:

- تحتاج المعلومات المحاسبية الجيدة إلى توفر مجموعة من الخصائص والمقومات .
- تساهم نظم المعلومات المحاسبية اليدوية والإلكترونية في تحقيق التمايز في العملية المحاسبية.
- يساهم نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

2-أسباب اختيار الموضوع:

إن اختيارنا لهذا الموضوع كان نتيجة للاعتبارات التالية:

- قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع كونه يتسم بالحدثة.
- توفير مرجع يثري هذا الموضوع.
- حاجة المنشآت الجزائرية لهذا النوع من النظام الحديث وذلك لمواكبة التطورات التكنولوجية.

3- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في الإسهام بمحاولة تسليط الضوء على هذا الموضوع لما له من أهمية في إضفاء قيمة لجودة المعلومات المحاسبية في ظل التشغيل المحاسبي الإلكتروني، ولما تقدمه تكنولوجيا المعلومات لعدة مزايا، والتي ما إذا استغلت بالشكل الجيد من طرف المنشأة، فإنها ستحقق قيمة مضافة لها وللأطراف الخارجية في اتخاذ القرارات السليمة.

4- أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:

- محاولة تأسيس إطار نظري كفيل لجودة المعلومات المحاسبية.
- محاولة الإلمام ببعض المصطلحات: الرقابة الداخلية، المراجعة الداخلية، المراجعة الخارجية، الحوكمة التي تعتبر كعوامل مؤثرة في جودة المعلومات المحاسبية.
- محاولة تشخيص واقع نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني، من خلال إبراز خصائصه والمقومات التي يعتمد عليها والدور التي تلعبه تكنولوجيا المعلومات في إضفاء قيمة للمعلومات المحاسبية.
- إبراز تأثير التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية على جودة المعلومات المحاسبية.

5- منهج الدراسة:

ارتكازا إلى الأهداف المرجوة من هذه الدراسة، وانطلاقا من الإشكالية الموضوعية والأسئلة الفرعية، وتماشيا مع فرضيات الدراسة قمنا بإتباع المنهج الوصفي التحليلي كمنهج يتمشى مع ما تقتضيه هذه الدراسة من بحث والقائمة على التعريف بجودة المعلومات المحاسبية من خلال التطرق إلى الخصائص النوعية لها وكذلك وصف لنظام التشغيل المحاسبي الإلكتروني وخصوصيته وقمنا أيضا بالاستعانة بالمنهج التاريخي من خلال التطور التاريخي لنظام المعلومات

المحاسبي الإلكتروني، أما الجانب التطبيقي فقد تم استخدام برنامج SPSS الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية، لذلك قمنا بتوزيع استمارة الاستبيان التي تضم مجموعة من الأسئلة حول موضوع دراستنا على مجموعة من البنوك والمؤسسات الاقتصادية العمومية .

6- هيكل الدراسة :

تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسية:

- الفصل الأول خصناه كمدخل لدراسة جودة المعلومات المحاسبية حيث يوجد عرض لمعومات حول المعلومات المحاسبية ثم تطرقنا لخصائص جودة المعلومات المحاسبية وصولاً في الأخير إلى العوامل المؤثرة في جودة المعلومات المحاسبية.
- أما الفصل الثاني تناولنا فيه أساسيات حول التشغيل المحاسبي الإلكتروني حيث يتم إعطاء نظرة عن نظام المعلومات المحاسبي يليه عرض لنظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني وصولاً في الأخير إلى التشغيل المحاسبي الإلكتروني وأثره على جودة المعلومات المحاسبية.
- أخيراً وفيما يخص الفصل الثالث الدراسة الميدانية، فتم تجسيد الدراسة النظرية على أرض الواقع ، يوجد عرض للإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية، ثم تطرقنا إلى صدق وثبات استبانة الدراسة وأخيراً قمنا بتحليل النتائج واختبار الفرضيات.

الفصل الأول: مدخل لجودة المعلومات المحاسبية

تمهيد:

إن المعلومات المحاسبية لا بد وأن تتسم بخصائص نوعية مما يسمح لها بأن تكون ذات جودة وتكون لها انعكاسات على محتويات القوائم المالية، فملاءمتها وقدرتها على التنبؤ بواقع المنشأة مستقبلاً وموثوقيتها تجعل مستخدميها يعتمدونها مرجعية في عملية اتخاذ قراراتهم.

وتحتكم المعلومات المحاسبية لمعايير وقيود تعتبر قاعدة عملية واجبة الالتزام بها في إعداد المعلومات المحاسبية، حيث لا يمكن إغفالها أو إهمالها لأن ذلك سينعكس سلباً على نوعية المعلومات المنتجة، ويؤثر في عملية عرض القوائم المالية مما يقلل الثقة لدى مستخدميها. حيث تتأثر جودة المعلومات المحاسبية بعدة عوامل لها اثر واضح في إنتاجها، حيث إذا تكاملت تلك العوامل وكان هناك ترابط بينها فإنها تساهم في إنتاج معلومات ذات جودة عالية، ولهذا تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية وهي:

المبحث الأول: ماهية المعلومات المحاسبية

المبحث الثاني: خصائص جودة المعلومات المحاسبية

المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في جودة المعلومات المحاسبية

المبحث الأول: ماهية المعلومات المحاسبية

تعد المعلومة العصب المحرك لأي نشاط يقوم به الفرد على اختلاف مجالاته، وهي الدعامة الرئيسية لصنع القرار الاقتصادي، السياسي، والاجتماعي والأمني، أما المعلومات المحاسبية فهي وسيلة وأداة تساعد المنشأة في إنجاز مهامها وتحقيق أهدافها.

المطلب الأول: مفهوم المعلومات المحاسبية

إن المعلومات المحاسبية هي معلومات تكون ناتجة بعد إجراء العمليات التشغيلية لمختلف الأحداث الاقتصادية التي عرفتتها المؤسسة لذلك وقبل إعطاء مفهوم حولها لابد التطرق إلى تعريف تخص البيانات والمعلومات والمعرفة.

أولاً: الفروقات بين البيانات، المعلومات

1- تعريف البيانات: تعرف على أنها "المادة الخام أو المعلومات قبل معالجتها وتتكون من الجمل والعبارات والأفكار والآراء والأحداث غير منظمة وغير مرتبطة بموضوع واحد، وتعبّر عن مواقف وأفعال أو تصف ظاهرة دون أي تعديل أو تفسير أو مقارنة، وقد لا يستفاد منها في شكلها الحالي إلا بعد معالجتها وتحويلها إلى معلومات".⁽¹⁾

2- تعريف المعلومات: تعرف على أنها "ناتج العمليات التشغيلية التي تجرى على البيانات من تبويب وتحليل وتفسير بهدف استخدامها في توضيح الأمور المختلفة وبناء الحقائق عليها من قبل مستخدميها بما يحقق الفائدة له".⁽²⁾ كما تم تعريفها على أنها "بيانات قد تم معالجتها بالشكل الذي أعطى لها معنى بالنسبة لمستقبلها أو مستخدمها وأضاف إليها قيمة حقيقية أو مدركة بالنسبة لعمليات صنع القرارات الحالية أو المستقبلية"⁽³⁾.

ومن هذا المنطلق لابد من إيجاد تلخيص للتعريف السابقة:

- المعلومات هي ناتج معالجة البيانات، تحليلاً وتركيباً.
- المعلومات قد تؤدي إلى تغيير سلوك وفكر الأفراد واتخاذ القرارات.

(1) سليمان مصطفى الداهمة، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات، الطبعة الأولى، الورق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص: 31.

(2) قاسم إبراهيم الحبيطي وزيد هاشم يحي السقا، نظام المعلومات المحاسبية، وحدة الحذاء للطباعة والنشر، العراق، 2003، ص: 26.

(3) محمد عبد العليم صابر، نظم المعلومات الإدارية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص: 10.

- عندما يختزن الفرد في ذاته المعلومات إلى حد أنه يستطيع الانتفاع منها نسمي هذه المعلومة معرفة.

أي أن البيانات هي المادة الخام التي تعبر عن الأحداث الاقتصادية للمنشأة والتي يتم تشغيلها داخل الدورة المحاسبية ليتم فيما بعد تلخيصها في القوائم المالية في شكل معلومات.

ثانياً: مفهوم المعلومات المحاسبية

التعريف الأول:(1) "تعرف المعلومات المحاسبية بأنها كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية التي يتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية وفي خطط التشغيل، والتقارير المستخدمة داخلياً".

التعريف الثاني: (2) "المعلومات المحاسبية هي بيانات تم تحصيلها وقياسها وتلخيصها وتبويبها وعرضها في القوائم المالية، لتصبح بعد ذلك لغة وأداة اتصال ما بين معديها الذي يجب عليه أن يحدد هدفها بوضوح وبين مستلميها أو مستخدميها في التقييم واتخاذ القرارات".

ومنه فالحاجة إلى المعلومات المحاسبية تنشأ من نقص المعرفة وحالة عدم التأكد اللازمة للنشاط الاقتصادي وبذلك فإنه ليس من الضروري أن تتحول البيانات المحاسبية إلى معلومات بعد إجراء العمليات التشغيلية عليها ويرتبط ذلك بتحقيق شرطين مهمين (أو إحداهما على الأقل) عند استخدامها من قبل متخذي القرار ، حيث أن المعلومات الناتجة يجب أن تقلل من درجة عدم التأكد لدى متخذي القرار وذلك من خلال تقليل عدد البدائل المتاحة أمام متخذ القرار.

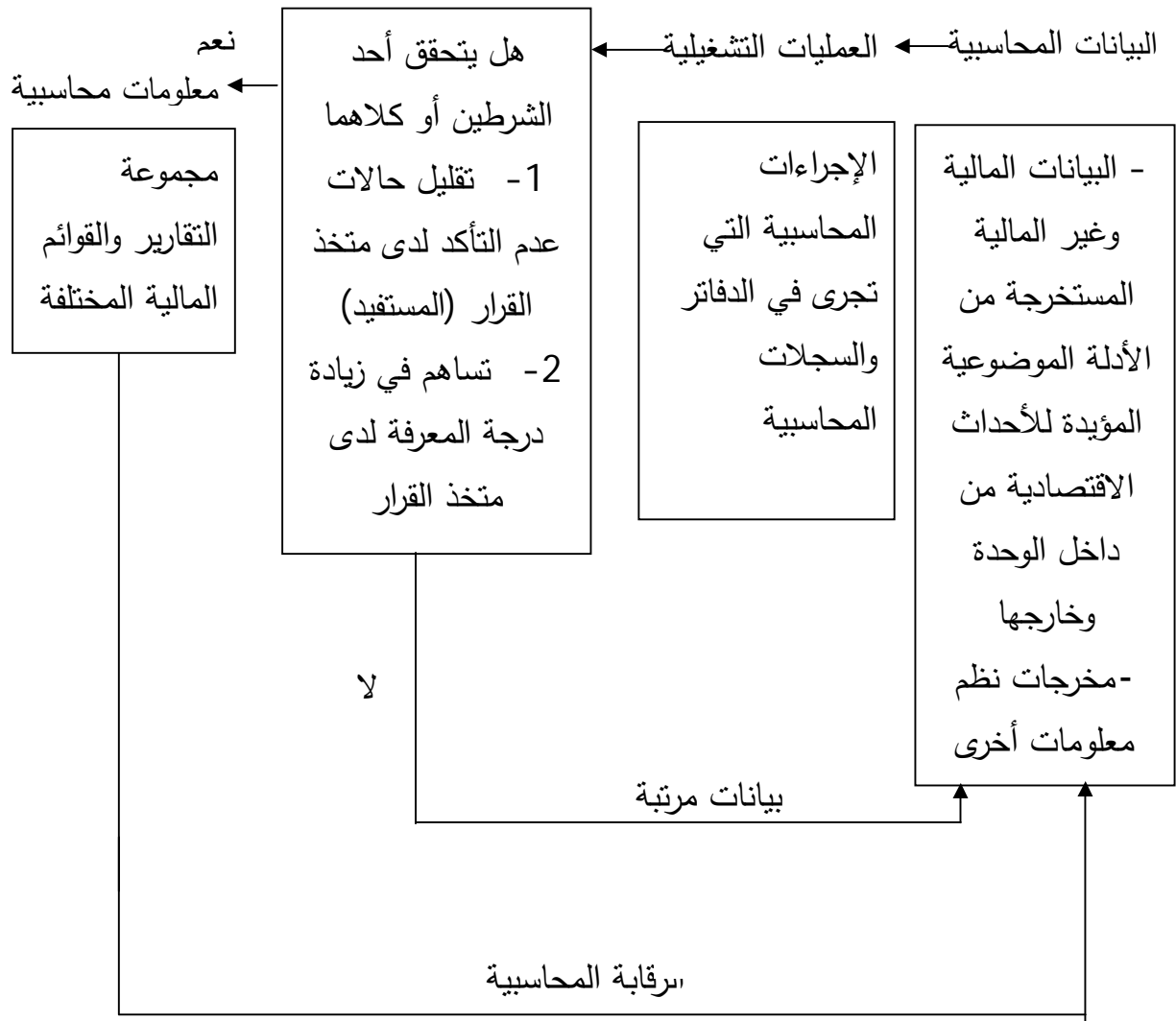
كما أن المعلومات الناتجة يجب أن تزيد من معرفة متخذ القرار وذلك في حالة عدم تحقيق الشرط الأول حيث يمكن الاستفادة من المعرفة المضافة في اتخاذ قرارات أخرى في المستقبل، أما إذا لم يتحقق ذلك فلا يمكن أن يكون ناتج العمليات التشغيلية على البيانات بمثابة معلومات أصبحت يمكن اعتبارها بيانات مرتبة يمكن تخزينها واستخدامها كمدخلات في النظام من جديد.

والشكل التالي يوضح العلاقة بين البيانات والمعلومات المحاسبية:

(1) قاسم إبراهيم الحبيطي، زياد هاشم يحي السقا، مرجع سبق ذكره، ص: 27.

(2) كمال عبد العزيز النقيب، مقدمة في النظرية المحاسبية، دار وائل للنشر، 2007، ص ص: 303-304.

شكل رقم (1-1): العلاقة بين البيانات والمعلومات المحاسبية



المصدر: قاسم إبراهيم الجببي وزياد هاشم يحي السقا، نظام المعلومات المحاسبية، وحدة الحداثة للطباعة والنشر، العراق، 2003، ص: 28.

المطلب الثاني: أهمية المعلومات المحاسبية

تكمن أهمية المعلومات المحاسبية في كونها وسيلة أساسية وأداة فاعلة للإدارة لإنجاز مهامها وتحقيق أهدافها، وتزداد أهمية المعلومة المحاسبية والحاجة إليها كنتيجة أساسية لمجموعة من العوامل والمتغيرات نوجزها فيما يلي: (1)

(1) عبد الحي مرعي، المعلومات المحاسبية وبحوث العمليات في اتخاذ القرارات، الطبعة الأولى، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1993 ص: 9-15.

- 1- الثروة العلمية والتكنولوجية: من منتجاتها المستحدثة وانتشارها بمعدلات متسارعة، وقد انعكست آثارها على الوحدات والمنظمات الاقتصادية، كما امتدت آثارها لتشمل كافة الأنظمة المنتجة للمعلومات لرفع كفاءتها وتفعيل دورها في حل المشكلات وذلك من خلال توفير المعلومات اللازمة والملائمة، كما تلعب نظم المعلومات الإلكترونية دوراً هاماً في إنجاز المهام نظراً لتمتعها بخصائص عالية الجودة نذكر منها السرعة والدقة والكفاءة والتطور.
- 2- العوامل الاقتصادية: لقد أدى كبر حجم المشروعات وتنوع أهدافها وظهور شركات متعددة الجنسيات وانتشار التجارة الإلكترونية، وفي ظل الظروف الاقتصادية العالمية التي تعاني من استمرار حالة التضخم وارتفاع معدلاته بالإضافة إلى اقتصاديات العولمة ومخاطرها في زيادة الحاجة للمعلومات المحاسبية الملائمة لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات وذلك لضمان بقاء هذه الشركات واستمرارها.
- 3- العوامل البيئية والاجتماعية: أدى اتساع حجم الشركات وتنوع أنشطتها إلى تزايد العناية بالمسؤولية الاجتماعية لهذه الشركات ودورها في حماية البيئة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهداف المجتمع.
- 4- العوامل القانونية والتشريعية: حيث تفرض القوانين والتشريعات بتقديم معلومات محاسبية ومالية كافية وملائمة للوفاء بهذه المتطلبات وتلبيتها.
- 5- العوامل الجغرافية: حيث أدى وجود المنشآت التجارية الكبيرة ذات الأقسام والفروع الداخلية والخارجية إلى زيادة الحاجة للمعلومات المحاسبية لتساعد في عملية الرقابة والتنسيق بين هذه الأقسام والفروع وإدارتها الرئيسية.
- 6- العوامل الإدارية: تواجه إدارة المنشآت أنواعاً من المشكلات، وهنا يبرز دور أهمية المعلومات المحاسبية الأولية لأغراض التخطيط ومعلومات التغذية العكسية لأغراض الرقابة وتقييم الأداء واتخاذ القرارات الصحيحة.

المطلب الثالث: مصادر المعلومات المحاسبية

تعتبر التقارير المالية المنشورة من قبل المؤسسات مصدراً من مصادر المعلومات التي يلجأ إليها المحلل ويعتمد عليها متخذو القرارات والمستفيدون وكل الأطراف التي لها صلة بمختلف أمور المؤسسة وتتمثل في: (1)

(1) مؤيد راضي خفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، الطبعة الثانية، 2009، ص: 51.

أولاً: القوائم المالية: القوائم المالية من مخرجات نظام المعلومات المحاسبي وهي من أهم التقارير المحاسبية وتعتبر الوسيلة الرئيسية التي يتم من خلالها توصيل المعلومات للأطراف الخارجية، وقد جاء المعيار المحاسبي الدولي رقم 01 بمكونات القوائم المالية ونذكر منها:

- الميزانية العمومية: أو قائمة المركز المالي وتتضمن أصول الشركة والتزاماتها وحقوق الملكية في لحظة معينة.

- قائمة الدخل: وتبين هذه القائمة نتيجة أعمال الشركة من ربح أو خسارة.

- قائمة التغيير في حقوق الملكية: (حقوق المساهمين) ماعدا تلك الناجمة عن العمليات مع المالكين مثل: زيادة أو تخفيض رأسمال أو توزيعات الأرباح.

- قائمة التدفقات النقدية: وهي قائمة تشمل جميع التدفقات النقدية التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.

- السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفسيرية الأخرى: وتحتوي على التفاصيل والتوضيحات المتعلقة بإعداد القوائم المالية، ومختلف الملاحظات عليها، ويكون الإفصاح عليها وفقاً لما يتطلبه معايير الإبلاغ المالي الدولي.

ثانياً: تقرير مراجع الحسابات: حيث يكون هذا التقرير من صلاحيات مراجع الحسابات الخارجي الذي يقوم بدوره بفحص القوائم المالية والتأكد من مدى دقة وصحة مختلف المعلومات الواردة فيها، ومدى توافق إعدادها مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ويؤدي هذا التقرير إلى طمأنة مستخدمي المعلومات المحاسبية وتمكينهم من اتخاذ القرارات المناسبة لاستثماراتهم، بعد الوثوق والاعتماد على القوائم المالية.

ثالثاً: تقرير مجلس الإدارة: حيث يقوم مجلس الإدارة بإعطاء المساهمين فكرة عامة عن نشاط الشركة خلال فترة مالية معينة، ويتضمن التقرير معلومات عن الإنتاج ومركز الشركة المالي والتسويقي، وحجم المبيعات وتطورها والمشاريع التي أنجزتها الشركة وما تنوي إنجازه في العام القادم.

المطلب الرابع: أصناف المعلومات المحاسبية

يختلف تصنيف المعلومات المحاسبية وتبويبها تبعاً لاعتبارات عديدة ونذكر منها ما يلي:

أولاً: من حيث دلالتها:

- معلومات تاريخية: وهي معلومات تتعلق بقياس الأحداث والعمليات التي تمت في الزمن الماضي كالقوائم المالية، الميزانية العمومية، قائمة الدخل...، وتستخدم هذه التقارير في تقييم

كفاءة المنشأة لتحقيق أهدافها وبيان حقيقة المركز المالي للمنشأة وكذلك تستخدم للأغراض الضريبية، وعلى الرغم من أهميتها لا تصلح كأداة للرقابة على الأداء الجاري واتخاذ القرارات المستقبلية.

- **معلومات حالية:** وهي معلومات يتم إعدادها لأغراض الرقابة الداخلية وتتعلق بالأنظمة التشغيلية للمنشأة وتتوفر فيها المميزات التالية:

- تتعلق بالنشاط التجاري فقط.
- يتم تقييمها بصورة دورية ومنتظمة.
- يتم تقييمها بصورة فورية وفي الوقت المناسب.
- ذات طابع تحليلي بحيث يتم مقارنة الأداء الفعلي مع الخطط المرسومة.
- **معلومات مستقبلية:** وهي معلومات تقديرية يتم إعدادها لأغراض التخطيط والتنبؤ بالمستقبل ومساعدة الإدارة في اختيار أفضل البدائل المتاحة بحيث تصبح هذه المعلومات معياراً وأساساً للحكم في المستقبل. (1)

ثانياً: من حيث مصدرها:

- **معلومات داخلية:** وهي المعلومات التي تعبر عن أحداث ووقائع تمت داخل المنشأة ويتم الحصول عليها من الأفراد والأقسام الداخلية وتتمثل هذه المعلومات في التقارير والكشوفات المالية وكل ما يتعلق بالعمليات الاعتيادية للمنشأة.
- **معلومات خارجية:** وهي معلومات يتم الحصول عليها من مصادر خارجية كالعملاء والممولين والجهات الحكومية والمنظمات المهنية وغيرها، وتتضمن معلومات عن البيئة المحيطة وظروف السوق وتحتوي على مؤشرات تنبؤية تمكن مستخدميها من اتخاذ الاحتياطات اللازمة والتخطيط لمواجهة الأحداث قبل وقوعها وغالباً ما تكون هذه المعلومات على شكل نشرات إحصائية تفسر الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للبيئة المحيطة، والشكل رقم (2-1) يوضح بإيجاز أنواع المعلومات المحاسبية.

(1) عمر حسنين، تصميم النظام المحاسبي مع دراسة تطبيقية على البنوك التجارية وبشركة التأمين، الإسكندرية، 1999، ص: 25.

ثالثا: من حيث درجة تكرارها:

- معلومات دورية: وهي معلومات يتم إعدادها وتقديمها لمحتاجيها على فترات دورية منتظمة (سنويا شهريا، أو أسبوعيا)
- معلومات غير دورية: تتمثل في المعلومات التي تستخدم لأغراض خاصة وتكون الحاجة إليها محددة.

رابعا: من حيث توقيت الحصول عليها:

- معلومات فورية: تلك المعلومات التي يتم الحصول عليها بشكل سريع ومباشر عند الحاجة إليها وتكون معدة ومجهزة مسبقا وهي بالتالي مفيدة وبدرجة كبيرة في اتخاذ القرارات.
- معلومات غير فورية: هي معلومات غير متوفرة عن الحاجة إليها مما يتطلب وقت أطول في إعدادها وتجهيزها وترتبط عادة بالقرارات الإستراتيجية للمنشأة.

خامسا: من حيث متطلباتها العملية:

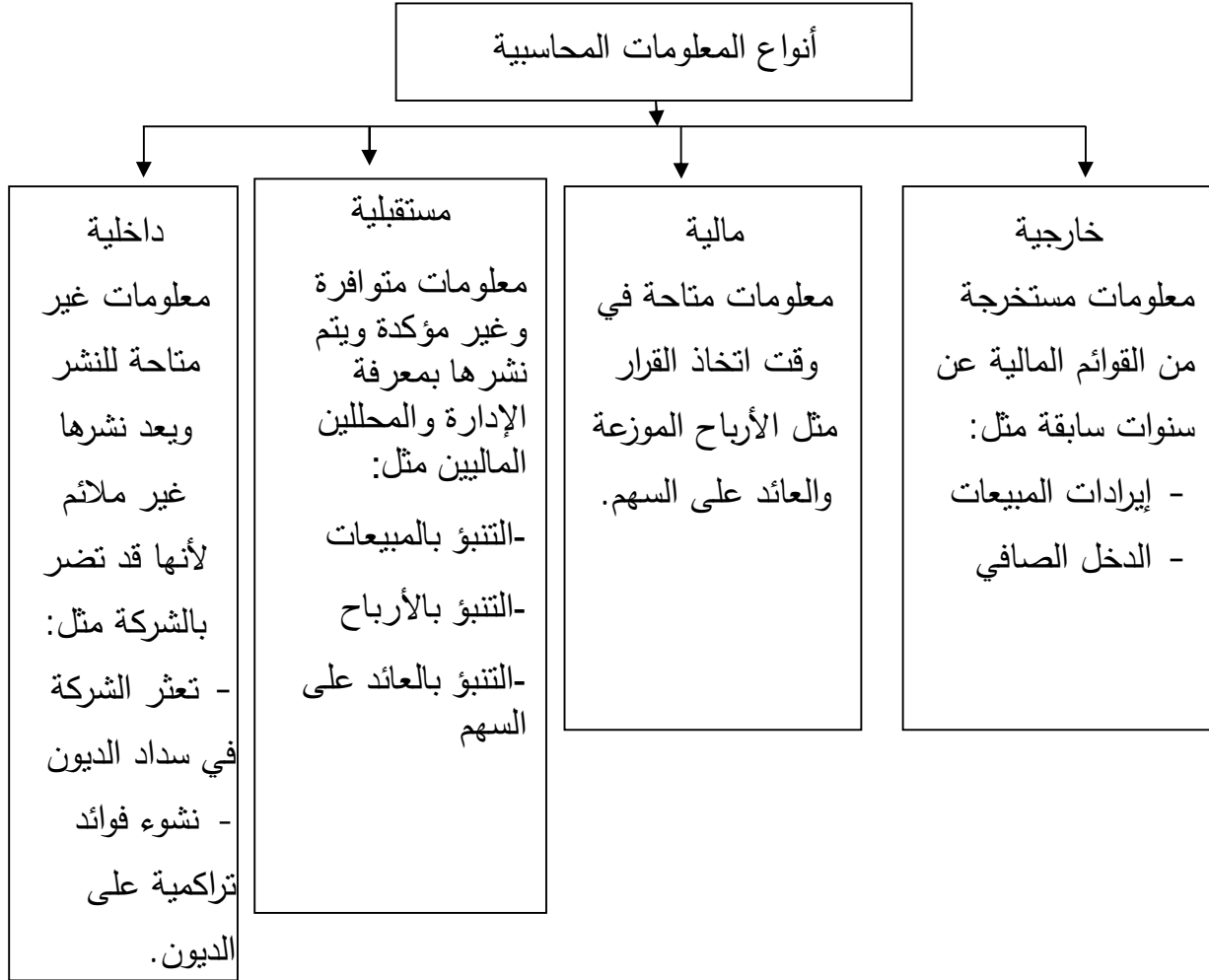
- معلومات إجرائية: وهي معلومات تتطلب من متلقيها اتخاذ إجراءات معينة على الفور أو في وقت لاحق.
- معلومات غير إجرائية: هي معلومات توضح أحداث وعمليات تمت في وقت سابق ولا يتطلب من متلقيها اتخاذ أي إجراء.⁽¹⁾

سادسا: من حيث ارتباطها بالزمن:

- معلومات جامدة: إذا عبرت عن حقيقة حدث معين في لحظة زمنية محددة.
- معلومات ديناميكية: إذا عبرت عن حالة التغير التي حدثت في قيمة الحدث خلال فترة زمنية.

⁽¹⁾ محمد سمير الصبان، إسماعيل جمعة، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 1997، ص ص: 7-8.

شكل رقم (1-2): أنواع المعلومات المحاسبية



المصدر: محمود إبراهيم عبد السلام، تحليل التقارير المالية، مطابع جامعة الملك سعود، 1995، ص: 227.

المطلب الخامس: مستخدمو المعلومات المحاسبية

يوجد العديد من الأطراف التي تستخدم المعلومات المحاسبية ويمكن تقسيم هذه الأطراف إلى مجموعتين هما المستخدمين الداخليين والمستخدمين الخارجيين.

1- المستخدمون الداخليون: هم الأفراد الذين يتواجدون داخل الوحدات الاقتصادية سواء لإدارتها أو تنفيذ المهام والأنشطة المختلفة داخل هذه الوحدات الاقتصادية مثل:

- إدارة الوحدة: وهؤلاء لا يحتاجون إلى المعلومات التي تمكنهم من إدارة الوحدة بشكل سليم.

• **العاملون بالوحدة:** وهؤلاء يحتاجون إلى المعلومات التي تتعلق بمرتباتهم واستمرارهم في العمل.

1- المستخدمون الخارجيون: هم عبارة عن الأطراف التي لا تشترك بشكل مباشر في إدارة الوحدة الاقتصادية ولكنهم يستخدمون المعلومات الخاصة بهذه الوحدة في اتخاذ قرارات عن هذه الوحدة أو مرتبطة بها مثل:

• **أصحاب المنشأة (الملاك):** وهؤلاء يحتاجون إلى المعلومات: من أجل التعرف على مدى نجاح أعمالهم و قياس كفاءة الإدارة واتخاذ القرارات المتعلقة بزيادة أو تخفيض استثماراتهم.

• **المستثمرون المحتملون:** يقصد بهم المستثمرون الذين يفكرون في استثمار أموالهم في الشركة عن طريق شراء أسهم الشركة ويحتاجون إلى معلومات عن: حجم العائد المتوقع على استثماراتهم و الحكم على كفاءة إدارة المنشأة.

• **المقرضون:** هم الذين يقدمون قروضا للمنشأة ويحتاجون إلى معلومات للتأكد من قدرة المنشأة على سداد قيمة القرض.

• **الموردون:** هم الذين يبيعون البضاعة إلى المنشأة (عادة بالأجل) ويحتاجون إلى معلومات بغرض:

أ- اتخاذ القرارات المتعلقة بالتوريد للمنشأة.

ب- تقييم مدى قدرة المنشأة على سداد الديون.

• **الأجهزة الحكومية:** مثل مصلحة الزكاة والدخل ووزارة المالية ووزارة التجارة، ويحتاجون إلى المعلومات التي تساعدهم في التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات على مستوى الدولة ككل مثل: جباية الزكاة وفرض الضرائب.

• **العملاء:** وهؤلاء يحتاجون إلى معلومات للمساعدة في تحديد مدى إمكانية استمرارهم في التعامل مع المنشأة وتزويدهم بما يحتاجونه من بضائع.

المبحث الثاني: خصائص جودة المعلومات المحاسبية

المطلب الأول: تعريف جودة المعلومات المحاسبية

تحدد مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية الخصائص التي تتمتع بها المعلومات المفيدة أو القواعد الأساسية الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المحاسبية، ويؤدي تحديد هذه الخصائص إلى مساعدة المستخدمين عند إعداد القوائم المالية وعند وضع المعايير المحاسبية

وهذا محقق إلا إذا كانت المعلومات ذات مصداقية وأن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير بما يساعد على تحقيق الأهداف وتعرف جودة المعلومات المحاسبية على أنها:⁽¹⁾ "الخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية وكذا القواعد الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المحاسبية"

وتعرف أيضا على أنها:⁽²⁾ "معياري يمكن على أساسه الحكم على مدى تحقيق المعلومة المحاسبية لأهدافها، بالإضافة إلى استخدامها كأساس المفاضلة بين الأساليب المحاسبية لغرض القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية".

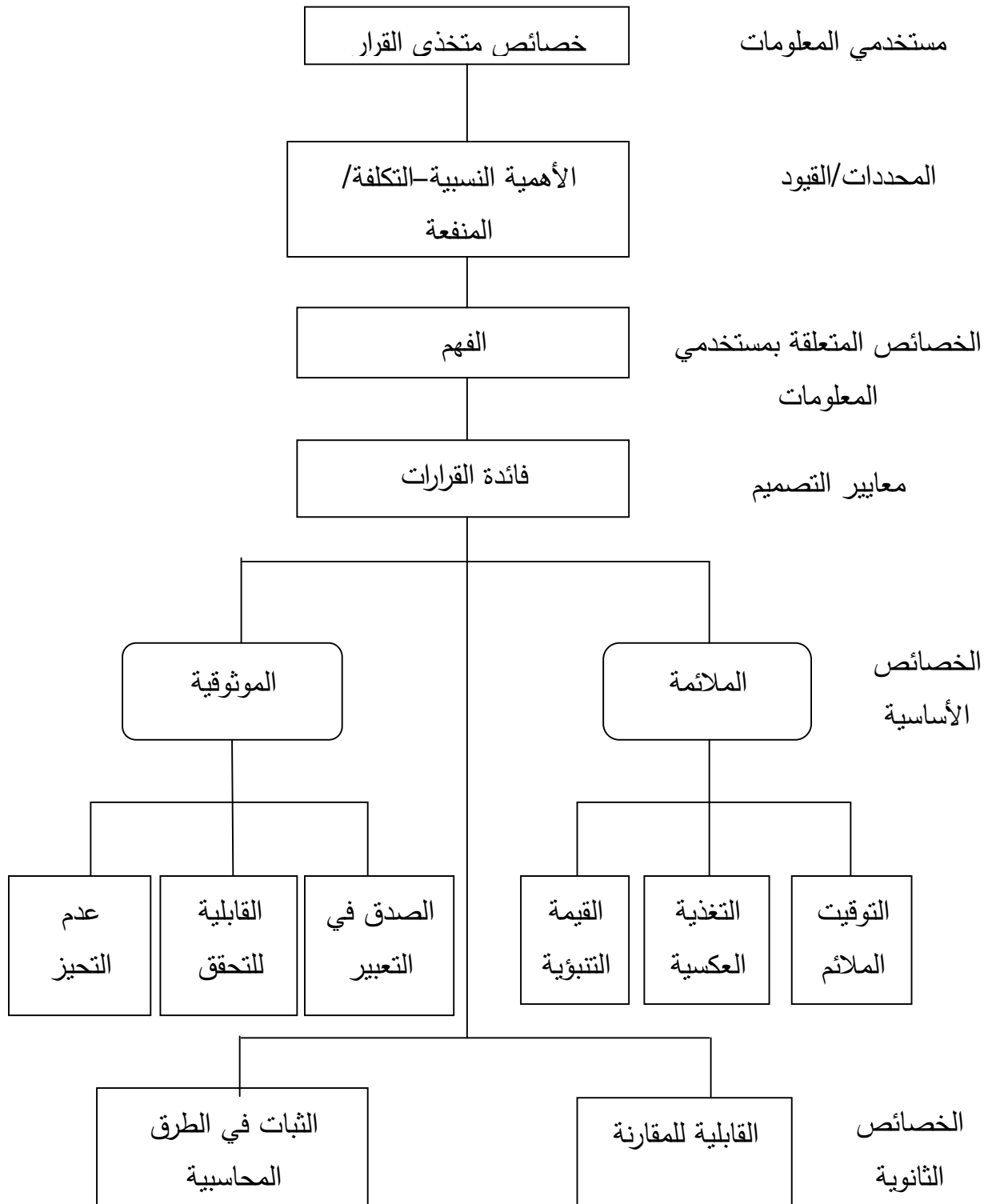
المطلب الثاني: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

لكي تحقق المعلومات المحاسبية الفائدة المرجوة لها من قبل مستخدميها فإن هناك مجموعة من الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية، وتتعلق هذه الخصائص بمعايير نوعية يمكن من خلالها الحكم على مدى الفائدة من المعلومات المحاسبية، إذ أن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية تجعل المعلومات المعروضة في القوائم المالية مفيدة وتستجيب بشكل كبير لاحتياجات المستخدمين وتساعدهم على اتخاذ القرارات حيث تنقسم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية إلى خصائص نوعية رئيسية وخصائص نوعية ثانوية، وهي موضحة في الشكل التالي:

⁽¹⁾ شهرزاد لياز، دور النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، (مذكرة ماستر)، جامعة قاصدي مرباح، 2013، ص: 10.

⁽²⁾ فيصل سايفي، أنظمة المعلومات، استخدامها، فوائدها على تنافسية المؤسسة، (مذكرة ماجستير)، جامعة لخضر، باتنة، 2009، ص: 45.

شكل رقم (1-3): هرمية الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية



المصدر: طه عليوي ناصر، هيثم هاشم الخفاف، أهمية القياس المحاسبي للتكاليف البيئية ودورها في تفعيل جودة المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات، مجلة الإدارة والاقتصاد، عدد 92، 2012، ص: 78.

أولاً: الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومات المحاسبية: وتتمثل في خاصيتين وهما:

1- الملائمة: الملائمة تعتبر من أهم الخصائص الواجب توفرها في المعلومات المحاسبية ونعني مدى تطابق المعلومات المحاسبية مع احتياجات مستخدميها، كما يقصد بها أيضاً قدرة المعلومات المحاسبية في التأثير على القرارات من خلال مساعدة مستخدمي المعلومات المحاسبية على إجراء تنبؤات أكثر دقة حول الأحداث المستقبلية.

وبالتالي فإن صفة الملائمة وبحسب التعاريف السابقة تقتضي توافر ثلاث خصائص أساسية، والتي يمكن أن تجعل من قيمة المعلومات المحاسبية عالية وهذه الخصائص تتمثل في:

1-1- القيمة التنبؤية: إن ملائمة المعلومة المحاسبية وجودتها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقدرتها على تحقيق الأهداف المرجوة من طرف مستخدميها حيث أنها وانطلاقاً من مخلفات الأحداث الماضية والنتائج الحاضرة تمكن مختلف المستخدمين في بناء تنبؤات مستقبلية، لأن التنبؤ خاصية ملازمة جداً لعملية اتخاذ القرار.

1-2- التوقيت الزمني المناسب: تعتبر الحاجة إلى المعلومات المحاسبية حاجة جارية وفورية وخاصة أن كثيراً من المعلومات تفقد أهميتها بسرعة شديدة نتيجة للتغيرات الكبيرة في الظروف البيئية المحيطة وتعتبر خاصية التوقيت المناسب من الخصائص الهامة الواجب توفرها في المعلومات المحاسبية وعنصرها أساسياً من عناصر نجاح المديرين في اتخاذ القرار، إذ أنه لا قيمة للمعلومات ما لم تصل إلى مستخدميها في الوقت المناسب.⁽¹⁾

1-3- القيمة الرقابية (التغذية العكسية):⁽²⁾ أي أن تكون للمعلومات المحاسبية إمكانية الاستخدام في الرقابة والتقييم من خلال التغذية العكسية وإجراء المقارنات بين التنفيذ الفعلي والخطط المرسومة لاتخاذ القرارات التصحيحية التي يمكن أن تنتج عن سوء الاستخدام أو عدم الكفاءة

2- الموثوقية: حتى تكون المعلومات المحاسبية مفيدة يجب أن تكون موثوقة، وامتلاك هذه الصفة إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة ومحايده ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين

(1) منتدى المحاسب العرب، من الموقع:

WWW.accadiscussion.com/t6124 :le 21/12/2014, 17:00h.

(2) محمد أبو نصار وجمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2009، ص: 10.

كمعلومات تمثل بصدق العمليات والأحداث أو من المتوقع أن تمثل الأحداث المستقبلية بمعقولة.⁽¹⁾ وحتى تكون المعلومات المحاسبية ذات موثوقية لابد من أن تتوفر الخصائص الفرعية التالية:

2-1- الصدق في التعبير: وهي أن تكون المعلومات المحاسبية معبرة بصدق وأمانة عن الحقائق والأحداث المالية الممثلة لها، بحيث يتوفر التوافق بين القيم والأرقام المحاسبية مع الأحداث الاقتصادية والمالية التي تم قياسها والتقرير حولها.

2-2- القابلية للتحقق:⁽²⁾ يتحقق هذا المفهوم عندما يحصل الاتفاق بين القائمين بالقياس المحاسبي الذين يستخدمون نفس طرق القياس وإذا كان هناك عدم وجود توافق بين المعلومات الواردة والتي تم التوصل إليها بقياسات أخرى مستقلة باستخدام نفس أساليب القياس فإن القوائم المالية تكون غير قابلة للتحقق وبالتالي لا يمكن إبداء الرأي فيها.

2-3- الحيادية: اصطلاح يصف عدم التحيز وتداخل هذه الصفة تداخلا واضحا مع أمانة المعلومات لأن المعلومات المتغيرة يحكم طبيعتها معلومات لا يمكن الثقة بها والاعتماد عليها، وتوجه المعلومات المحاسبية المالية التي تتصف بالحيادية للوفاء بالاحتياجات المشتركة لمن يستخدم هذه المعلومات خارج المنشأة دون افتراضات مسبقة، وتتسم المعلومات المحاسبية المالية بأنها نزيهة، خالية من التحيز صوب أية نتائج محددة مسبقا حيث تضع خاصية حيادية المعلومات المحاسبية واجبات على عاتق المسؤولين عن وضع معايير المحاسبة الدولية وإعداد القوائم المالية وذلك فيما يتعلق باتخاذ قرارات سليمة منصفة بشأن الاختيار من بين الأساليب البديلة للقياس والإفصاح بحيث يكفل ذلك الاختيار بتحقيق هدفين أساسيين هما:

- تقديم معلومات ذات العلاقة الوثيقة بالأهداف التي تعد من أجلها.
- تحقيق أمانة تلك المعلومات.

ثانيا: الخصائص النوعية الثانوية للمعلومات المحاسبية

بالإضافة إلى الخصائص النوعية الرئيسية هناك خصائص نوعية ثانوية وتتمثل في:

⁽¹⁾ أمين السد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2008، ص: 52.

⁽²⁾ Financial Accounting Standards Board Statement of financial Accounting concepts N°2, qualitative, characteristics of accounting information, 2008, p:2

1- القابلية للمقارنة: ويقصد بها أن تكون المعلومات المحاسبية معروضة بالشكل الذي يجعلها قابلة للمقارنة سواء مع المعلومات على مستوى القطاع ككل أم على المستوى الداخلي للوحدة المحاسبية مما يحقق أكبر قدر في تقييم الأداء وتحسين التنبؤ وترشيد القرارات المختلفة.⁽¹⁾ ومن جهة أخرى فإن قياس المعلومات والتقرير عنها بصورة مماثلة في المنشآت المختلفة يجب أن تكون قابلة للمقارنة، حيث تمكن هذه الأخيرة المستخدمين من تحديد جوانب الاتفاق والاختلاف في الظواهر الاقتصادية طالما أنها لم يتم إخفاء هذه الجوانب باستخدام طرق محاسبية غير مماثلة وبالتالي يحد من إجراء مقارنة والتحليلات القطاعين.⁽²⁾

وبالتالي فإنه لكي تكون المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة لابد من توفر ما يلي:

- سهولة العرض واستخدام أسلوب موحد للقياس المحاسبي يسهل إجراء تقييم تلك المعلومات.
- الثبات في القياس والعرض للمعلومات من فترة زمنية لأخرى.⁽³⁾

2- الثبات:⁽⁴⁾ ويقصد بالثبات أن تكون السياسات والطرق المحاسبية المستخدمة ثابتة لا تتغير من فترة لأخرى وهذا لا يعني أن الشركة لا يمكنها تغيير إحدى الطرق المستعملة بطريقة أخرى إذا كان هناك مبرر وعلى الشركة الإفصاح عن أسباب وتأثير هذا التغيير.

(1) ناظم حسن عبد السيد، أثر حوكمة المصارف على جودة المعلومة المحاسبية، مجلة مثلى للمعلومة الإدارية والاقتصادية، المجلد 3، العدد 4، 2012، ص: 102.

(2) دونالد كيسو، جيري وجانت، ترجمة أحمد حامد الحجاج، المحاسبة المتوسطة، الجزء الأول، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2008، ص ص: 71، 72.

(3) إبراهيم أحمد الصعيد، نظم المعلومات المحاسبية، دار الفكر المعاصر، دمشق، 1996، ص: 35.

(4) Ahmed N, Obaidat, **Accounting information qualitative characteristics** Gap, Evidence from Jordan, international management Review Vol 3,N°2, 2007,p :28.

الجدول رقم (1-1) الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وفق بيان مجلس المحاسبة المالية (FASB) رقم (2) :

الخصائص	التفسير
1- فائدة المعلومات	أن تحقق المعلومات المحاسبية الهدف الرئيسي المرجو منها وهو تسهيل عملية اتخاذ القرار من قبل مستخدمي القوائم المالية.
2- الملائمة	يقصد بها بأنها تلك المعلومات القادرة على إحداث تغيير في اتجاه القرار وذلك من خلال زيادة تأثيرها في التحكم بالحاضر واستيعاب الماضي من أجل التنبؤ بالمستقبل بموضوعية. وحتى تكون المعلومات المحاسبية ملائمة لابد أن تتوافر الخصائص التالية: أ- القدرة التنبؤية ب- إمكانية التحقق من التوقعات (التغذية العكسية) ج- التوقيت الملائم تمتع المعلومات المحاسبية بالقدرة على مساعدة متخذي القرار على التوصل لتنبؤات صادقة عن نتائج الأحداث. تتميز المعلومات المحاسبية بهذه الخاصية على مساعدة متخذي القرار من التحقق من صحة التوقعات السابقة والقيام بتصحيحها. حصول متخذي القرار على المعلومات المحاسبية في التوقيت المناسب وقبل اتخاذ أي قرار مهما كان.
3- إمكانية الاعتماد على المعلومات (الموثوقية)	توفر المعلومات المحاسبية على قدر كافي من الموضوعية مما يؤدي إلى ثقة متخذي القرار بها. ولكي يكون هناك ثقة بالمعلومات المحاسبية من قبل متخذي القرار لابد أن تتوافر

<p>خصائص فرعية: أي أن تكون المعلومات صادقة أثناء تمثيلها للأحداث المالية. أن تكون المعلومات قابلة للإثبات بحيث يمكن أن تستخدم بشكل يعطي القياس نفسه ويوصل إلى النتيجة نفسها من خلال قياسات مستقلة. أن تكون المعلومات خالية من التحيز عن طريق القياس وعرض النتائج بطريقة لا تتغلب فيها فئة معينة من مستخدمي القوائم المالية على غيرها من الفئات الأخرى.</p>	<p>أ- صدق تمثيل المعلومات ب- الموضوعية ج- الحيادية</p>
<p>تعد خاصية متداخلة مع خاصيتي الملائمة والثقة بما يحقق زيادة فائدة المعلومات المحاسبية وينبغي أن يكون هناك ثبات في تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية.</p>	<p>4- قابلية المعلومات للمقارنة</p>

المصدر: العبدالله رياض، نظرية المحاسبية، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص: 210

المطلب الثالث: القيود على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

بالإضافة إلى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية فقد حددت (FASB) قيودان رئيسيان على استخدام الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وهم كالتالي:

- 1- **التكلفة الاقتصادية:**⁽¹⁾ يتطلب إنتاج المعلومات المحاسبية تكاليف متعددة بما يستوجب المقارنة بين تلك التكاليف والمنافع المتحققة من استخدام المعلومات المحاسبية، ويعتمد قرار الإدارة في الحصول على المعلومات المحاسبية عندما تتساوى تكلفة إنتاجها مع المنفعة المحققة من استخدامها كحد أدنى تطبيقاً لمبدأ اقتصاديات المعلومات، من هنا يتضح أن منفعة

⁽¹⁾ ناجي بن يحيى، دور مراجعة المعلومات المحاسبية في تحسين الإفصاح المحاسبي، (مذكرة ماجستير)، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012-2013، ص ص: 55، 56.

المعلومات تكون أكبر من تكلفتها، حيث يضمن هذا القيد بأن يتم موازنة التكاليف من تقديم المعلومات مع المنافع المرجوة من استخدامها أي المنفعة أكبر من التكلفة، وهذا القيد معيار أساسي للحكم على مدى كفاءة النظام المحاسبي في توفير المعلومات بأقل تكلفة ممكنة. حيث يسمى هذا القيد أيضا بالقيد الحاكم أو متحكم اعتبارا أنه يجب أن تكون المنفعة المتوقعة من المعلومات أكبر من تكلفة إنتاجها وتوصيلها.

2- الأهمية النسبية:(1) ويحدد هذا القيد مستوى ودرجة الأهمية النسبية للمعلومات المحاسبية بالنسبة لمستخدميها، ويشير إلى ضرورة تبويب وتصنيف المعلومات في القوائم والتقارير المالية وفقا لأهميتها النسبية لمتخذي القرار كما يتضمن هذا القيد ضرورة الاهتمام بجوهر المعلومات المحاسبية ومضمونها وعدم المبالغة في التركيز على الشكل والصورة.

كما يلعب هذا القيد دورا هاما كمعيار لتحديد المعلومات التي يتوجب الإفصاح عنها وذلك من زاوية تأثيرها المتوقع على متخذ القرار كما يعد معيار هام في تنفيذ عملية الدمج لبنود المعلومات التي يتم عرضها في القوائم المالية المنشورة، وتعد المعلومات المحاسبية ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها يؤثر على القرار الاقتصادي الذي يتخذه مستخدمها عند اعتماده على هذه المعلومات، بمعنى أنه كلما كان للمعلومة تأثيرها على من يستخدمها كلما كانت ذات أهمية نسبية.

المطلب الرابع: معايير تحقق جودة المعلومات المحاسبية

يقصد بجودة المعلومات المحاسبية تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات مع خلوها من التحريف وأن تعد وفق مجموعة من المعايير بما يحقق الهدف من استخدامها وفي ضوء هذا المفهوم يمكن اقتراح المعايير التالية لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية:(2)

أ- معايير قانونية:تسعى العديد من المؤسسات المهنية في العديد من الدول لتطوير معايير لجودة التقارير المالية وتحقيق الالتزام بها، من خلال سن تشريعات وقوانين واضحة ومنظمة لعمل هذه المؤسسات مع توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط جوانب الأداء في المنشأة بما تتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلزم الشركات بالإفصاح الكافي على أداؤها.

(1) محمد مطر وآخرون، التأهيل النظري للممارسات المحاسبية المهنية في مجال القياس (العرض، الإفصاح)، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان للنشر، عمان الأردن، 2008، ص: 335.

(2) هوام جمعة، نوال العشوري، مداخلة بعنوان: دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، الملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات وأفاق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي يومي 07-08 ديسمبر 2010، ص: 17،

ب- معايير رقابية: ينظر إلى عنصر الرقابة بأنه أحد مكونات العملية الإدارية التي يركز عليها كل من مجلس الإدارة والمستثمرين ويتوقف نجاح هذا العنصر على وجود رقابة فعالة تحدد دور كل من لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية والإدارية في تنظيم المعالجة المالية بواسطة أجهزة رقابية للتأكد من أن سياستها وإجراءاتها تنفذ بفعالية وأن بياناتها المالية تتميز بالمصادقية مع وجود تغذية عكسية مستمرة وتقييم للمخاطر وتحليل للعمليات وتقييم الأداء الإداري ومدى الالتزام بالقواعد والقوانين المطبقة.

ج- معايير مهنية: تهتم الهيئات والمجالس المهنية المحاسبية بإعداد معايير المحاسبة لضبط أداء العملية المحاسبية مما برز معه مفهوم مسائلة الإدارة من قبل الملاك للاطمئنان على استثماراتهم، والتي أدت إلى ظهور الحاجة إلى إعداد تقارير مالية تتمتع بالنزاهة والأمانة. ومما سبق تبين أن تطبيق مفهوم المسائلة يتطلب الشفافية والإفصاح عن المعلومات ويدعم عملية التواصل والتعاون بين الملاك والإدارة وبالتالي نجاح المنشأة.

د- معايير فنية: إن توفر معايير فنية يؤدي إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات مما يعكس بدوره على جودة التقارير المالية ويزيد ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالشركة ويؤدي إلى رفع وزيادة الاستثمار.

هذا وقد توجهت مجالس معايير المحاسبة وعلى رأسها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي نحو إصدار معايير عديدة تساهم في توفير وضبط الخصائص النوعية للمعلومات، والشكل رقم (1-4) يوضح المعايير المذكورة أعلاه.

بالإضافة إلى المعايير السابقة الذكر (رقابية، قانونية، مهنية وفنية) هناك من قام بتصنيفها على النحو التالي:⁽¹⁾

أ- الدقة: كلما زادت دقة المعلومات المحاسبية زادت جودتها وزادت معها قيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية أو عن التوقعات المستقبلية.

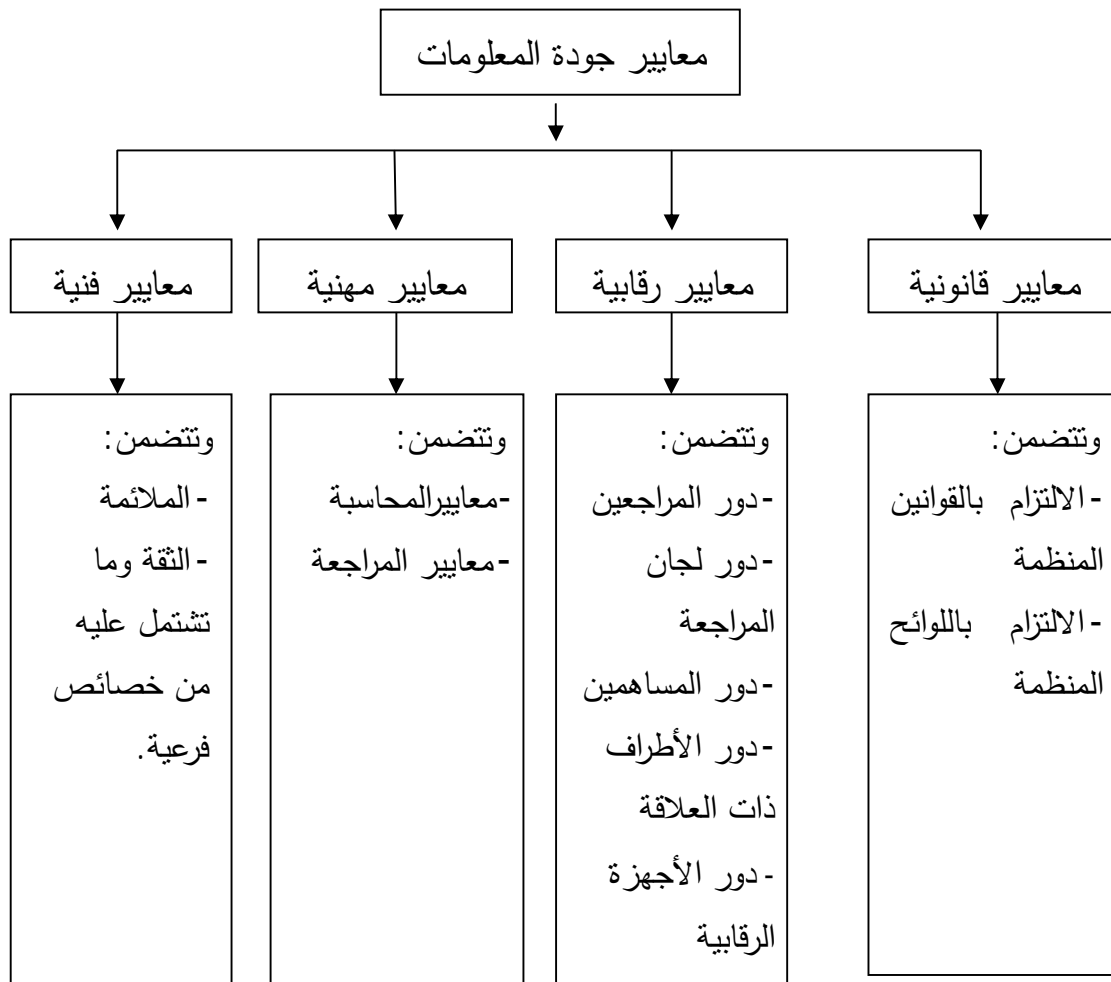
ب- المنفعة: تتمثل المنفعة في عنصرين هما:

- صحة المعلومات وسهولة استخدامها ويمكن أن تأخذ المنفعة أحد الصور التالية:
- المنفعة الشكلية: أي تطابق المعلومات ومحتواها مع متطلبات متخذي القرار.
- المنفعة الزمنية: أي توفر المعلومات لدى متخذ القرار في الوقت الذي يحتاج إليها.
- المنفعة المكانية: أي الحصول عليها بسهولة.

⁽¹⁾ طه عليوي ناصر، هيثم هاشم خفاف، مرجع سبق ذكره، ص: 81.

- المنفعة التقييمية و التصحيحية: أي قدرة المعلومات على تقييم وتصحيح نتائج تنفيذ القرارات.
- ج- **الفعالية:** هي مدى تحقيق المعلومات لأهداف الشركة من خلال استخدام موارد محدودة.
- د- **التنبؤ:** هو الوسيلة التي يمكن من خلالها توقع أحداث ونتائج المستقبل وأن هذه التوقعات تستخدم في التخطيط واتخاذ القرارات ومن ثم فإنه من المؤكد أن جودة المعلومات إنما تمثل في مقدرتها التنبؤية تخفيض حالة عدم التأكد.
- هـ- **الكفاءة:** يقصد بالكفاءة حسن استخدام الموارد أي تحقيق أهداف الشركة بأقل استخدام وتطبيق مبدأ اقتصادية المعلومات الذي يساهم في تعظيم جودة المعلومات بأقل تكاليف ممكنة والتي يجب أن لا تزيد عن قيمة المعلومات.

الشكل رقم (1-4): معايير تحقق جودة المعلومات المحاسبية



المصدر: محمد أحمد خليل، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية، دراسة تطبيقية نظرية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، الطبعة الأولى، جامعة الزقازيق، مصر، 2007، ص: 23.

المبحث الثالث: العوامل المؤثرة على جودة المعلومات المحاسبية

لكي تحقق المعلومات المحاسبية الأهداف المرجوة منها لا بد أن تكون ذات جودة ونوعية ولتحقيق ذلك لا بد وأن تكون هناك متطلبات وعوامل تدخل خصائص المعلومة المحاسبية.

المطلب الأول: جودة نظام المعلومات المحاسبي

تعتبر المعلومة المحاسبية المنتج الأساسي للدورة المحاسبية التي تؤطر وفق نظام محاسبي منظم داخل المنشأة، هذا النظام وكغيره من الأنظمة يتشكل من مراحل أساسية تشمل عمليات المدخلات والتشغيل والمخرجات، حيث أن ارتباط جودة المعلومة المحاسبية بجودة نظام المعلومات المحاسبي يعود إلى جملة من الأسباب نذكر منها:

- الارتكاز المفاهيمي للمحاسبة على أنها نظام للمعلومات.
 - أن نظام المعلومات المحاسبي من خلال مراحلها يقوم بعملية ترجمة للأحداث الاقتصادية الحاصلة داخل المنشأة.
 - إن عملية ترجمة الأحداث لها أهمية قصوى فيما يخص الرقابة على استخدام أصول المنشأة.
 - إن الحكم على وضعية المنشأة المالية يمر عبر تحليل المعلومات المحاسبية المنتجة من طرف أنظمة المعلومات.
 - إن السياسة الاستثمارية والتسييرية المستقبلية مبنية على الوضعية المالية الآلية المترجمة في بنود القوائم المالية، التي تعتبر منطلقاً لرسم السياسات المستقبلية المختلفة.
 - التزامات المنشأة مع الأطراف الخارجية (زبائن، موردون، مصالح الضرائب، المقرضون وغيرهم من الأطراف ذات العلاقة).
 - إن عملية تقييم المنشأة لمختلف الطرق يمر عبر المعلومات المحاسبية المفصح عنها.
- وبالتالي فإنه في ظل الضغوط الخارجية الممارسة على المنشأة، أصبح من الضروري تقديم معلومات محاسبية صادقة تمتاز بجودة عالية، من خلال تفسيرها الحقيقي عن الوضعية المالية للمنشأة والتي تكون ترجمة فعلية للأحداث الاقتصادية، وهذا لا يتحقق إلا من خلال جودة عملية إنتاجها، هذه الأخيرة تتحقق ضمن مستويات مختلفة سواء تعلق الأمر بنظم المعلومات أو بعناصره في حد ذاتها.

1- الجودة في عملية إنتاج المعلومة خلال مراحل عمل نظام المعلومات المحاسبي:

1-1- مرحلة المدخلات: تعتبر مرحلة المدخلات المرحلة الأولى في عمل نظام المعلومات حيث تجتمع فيها كل مؤشرات الأحداث الاقتصادية التي تخضع لعملية القياس اللازم من خلال وجود أدلة إثبات واقعية، تؤثر على الأحداث، حيث تعتبر عملية القياس المحاسبي من أهم الأعمال الواجب التحكم فيها داخل هذه المرحلة لكونها منطلقا أساسا وعاملا مؤثرا في الجودة، أي أن جودة القياس المحاسبي وفعالية عملية معالجة البيانات تعتبر منطلقا جيدا من أجل إنتاج المعلومات المحاسبية الجيدة.

1-2- مرحلة التشغيل: وهي المرحلة الثانية من مراحل عمل نظام المعلومات المحاسبي، التي تهتم بعملية تنظيم وترحيل التسجيل المحاسبي والقيام بعمليات التقدير وعمليات إعادة التقدير وغيرها من عمليات التسوية المتعلقة بإعداد التقارير المالية في نهاية السنة المالية، وعلى قدر فعالية وجودة العملية التشغيلية يتم تنفيذ العمليات بمصدقية عالية من دون تلاعبات ولا أخطاء ولا اختلاسات.

1-3- مرحلة المخرجات: وهي المرحلة الأخيرة في عمل النظام والتي من خلال عملها يتم الحكم على جودة ما تم إنتاجه، حيث تعتبر القوائم المالية بما تحتويه من معلومات ترجمة فعلية لجودة عملية المدخلات والتشغيل والمخرجات ويقتصر دور هذه العملية في الإفصاح بأنواعه حول الوضعية المالية للمنشأة.

2- الجودة من خلال العناصر المشكلة للنظام المعلومات المحاسبي:

2-1- العنصر البشري: ويقصد به مختلف الإطارات من ماسكي الحسابات والمحاسبين والمسؤولين على العملية المحاسبية، فيقدر الكفاءة التي يتميزون بها تمكن تأدية العمل المحاسبي بجودة ومن ثم الحصول على معلومات جيدة، فكفاءة العنصر البشري مرتبطة بالمستوى العلمي والعملية لكل المكلفين، حيث يلعب المستوى العلمي والعملية دورا فعالا في تنفيذ العملية وفق المبادئ والمعايير المتعارف عليها وهو ما يضمن مهنية العملية المحاسبية، وتقليل الأخطاء المتعلقة بها.

2-2- العناصر المادية: ويقصد بها مجمل العناصر المادية المشكلة للنظام، سواء مستندات أو معدات تقنية، حيث أن توفر المنشأة على نظام مستندي جيد مضبوط من حيث الإجراءات العملية والتنظيمية يساهم في شفافية العملية المحاسبية، كما أن اعتماد العملية المحاسبية على

معدات تكنولوجية من أمثلة البرمجيات وغيرها من المنتجات العلمية تساهم في زيادة فعالية عمل النظام خلال مختلف مراحل عمل النظام، كما تساهم في تقليل تكلفة العملية وسرعة الأداء وعملية الرقابة الذاتية.

2-3- فعالية وجودة الإجراءات: إن عمل نظام المعلومات المحاسبي يتم وفق إجراءات غالبا ما تكون مكتوبة وعلى قدر فعالية وكفاءة المجال الإجرائي الخاص بالعملية المحاسبية، وقدرتها الإلزامية والرقابية يمكن من خلالها ضبط العملية المحاسبية وفق إجراءات جيدة تساهم في فعالية وجودة الأداء المحاسبي ومن ثم جودة المخرجات .

إن جودة نظام المعلومات المحاسبي ليست مرتبطة بعنصر محدد ولكنها تكون نتيجة ترابط مستويات عمل هذا النظام سواء من خلال العناصر المشكلة له أو من خلال مراحلها، إن عملية ضبط جودة نظام المعلومات المحاسبي في جوانبه الإجرائية العملية تؤدي فيما بعد إلى إظهار الوجه الحقيقي للوضع المالي للمنشأة.

المطلب الثاني: الرقابة الداخلية

أولاً: تعريف الرقابة الداخلية: الرقابة الداخلية هي عبارة عن الخطة التنظيمية وكافة الوسائل والمقاييس المتناسقة ومختلف الإجراءات التي تعدها إدارة المنشأة لحماية موجوداتها من أية تلاعب أو اختلاس أو سوء استخدام والتأكد من دقة البيانات المحاسبية ودرجة الاعتماد عليها والارتقاء بالكفاية الإنتاجية في عملياتها والالتزام بتنفيذ السياسات الإدارية المرسومة.

ثانياً: أهداف الرقابة الداخلية: من التعريف السابق يمكن أن نستخلص أهداف الرقابة الداخلية على النحو التالي:

- حماية موجودات المنشأة من أية تلاعب أو اختلاس أو سوء استخدام.
- التأكد من دقة المعلومات المحاسبية ودرجة الاعتماد عليها.
- الارتقاء بالكفاية الإنتاجية في عمليات المنشأة.
- الالتزام بالسياسات الإدارية المرسومة.

ثالثاً: طبيعة نظام الرقابة الداخلي: من أجل إنتاج معلومات محاسبية ذات موثوقية ومصداقية ومعبرة عن الوضعية الحقيقية للمنشأة في التوقيت المناسب لابد من وجود نظام رقابة داخلي فعال وسليم تتبناه إدارة المنشأة من أجل مساعدتها في الوصول إلى أهدافها المرجوة في ضمان الالتزام بسياسة الإدارة ودقة البيانات المحاسبية.

1- خصائص نظام الرقابة الداخلي السليم: يمكن استخلاص خصائص نظام الرقابة الداخلي السليم كما يلي:

1-1- الفعالية: يعني وجود نظام رقابي يقوم على اكتشاف الغش والأخطاء والانحرافات ومحاولة معالجتها.

1-2- الموضوعية: يجب أن لا تكون الأطراف القائمة بإدارة المنشأة خاضعة للذاتية لأن ذلك يؤثر على الأداء الفعلي للمنشأة مما يجعل اتخاذ القرار السليم.

1-3- الدقة:⁽¹⁾ يجب أن يكون النظام الرقابي قادر على الحصول على معلومات صحيحة ودقيقة وكاملة عن الأداء، والتأكد في نفس الوقت من مصدر المعلومات من خلال البيانات المسجلة في الوثائق والسجلات المحاسبية.

1-4- المرونة: هي قدرة نظام الرقابة الداخلي على التكيف مع جميع المستجدات والتغيرات الحاصلة سواء تعلق الأمر بعملية تحديد الإجراءات أو عملية الرقابة بحد ذاتها.

1-5- التوقيت المناسب: لابد على القائمين بإعداد التقارير بمراعاة التوقيت المناسب في إيصال المعلومات لمستخدميها حتى لا تفقد المعلومات المحاسبية فائدتها.

1-6- التوفير في النفقات: معناه أن يكون مردود النظام أكبر من تكاليفه، يجب صياغة النظام وفق تطورات اقتصادية مبنية على عامل العائد والتكلفة.

1-7- الاستمرارية والملائمة: إن نظام الرقابة يتماشى مع حجم وطبيعة نشاط المنشأة، فمنشأة صغيرة تحتاج لنظام رقابة داخلي بسيط والعكس بالنسبة للمنشآت الكبيرة الحجم.

1-8- التكامل:⁽²⁾ يشير تكامل النظم الرقابية إلى ضرورة استيعاب هذه النظم لجميع المعايير الخاصة بكل الخطط التنظيمية بالإضافة إلا أنه يجب أن يكون هناك تكامل بين الخطط ذاتها و أيضا التكامل بين النظم الرقابية المستخدمة.

من خلال ما سبق يمكن الإشارة أنه حتى يكون نظام الرقابة الداخلي سليم لابد من توفير مجموعة من المقومات التي يقوم عليها النظام والتي يجب أن تساير التطورات الحاصلة في تكنولوجيا المعلومات.

(1) محمد إسماعيل بلال، مبادئ الإدارة بين النظرية والتطبيق، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2004، ص: 371.

(2) يحي حسن عبيد وإبراهيم طه عبد الوهاب، أصول المراجعة، الطبعة الأولى، مكتبة الجلاء، المنصورة، مصر، 2001، ص: 199.

2-مقومات نظام الرقابة الداخلي السليم: يبني نظام الرقابة الداخلي على مجموعة من المقومات أو الركائز التي من خلالها تستطيع تحقيق أهدافها، وتشمل على عنصرين:

2-1- المقومات الإدارية والتنظيمية لنظام الرقابة الداخلي السليم: تتضمن المقومات الإدارية والتنظيمية على مجموعة من الطرق التي تزيد من كفاءته وتمثل في:

أ- هيكل تنظيمي كفاء: إن وجود هيكل تنظيمي كفاء في أي منشأة هو أساس عملية الرقابة وهو الهيكل الذي يتم فيه تحديد المسؤوليات والسلطات لكافة الإدارات بدقة وتناسب وقدرات الفرد القائم بها حيث تتوقف طبيعة الهيكل التنظيمي على طبيعة المنشأة وحجمها.

ب- توافر الموظفين الأكفاء: يجب على المنشأة أن تتبع سياسات سليمة في تعيين الموظفين ووضع كل موظف في المكان المناسب للاستفادة من الكفاءات المهنية المتاحة للمنشأة وإعداد برامج تدريبية للعاملين بصفة مستمرة لتتقيد مجتمع الوحدة الاقتصادية ونظام الحوافز.⁽¹⁾

ج- معايير أداء سليمة:⁽²⁾ يجب توفر معايير لقياس أداء العاملين ومقارنة الأداء المخطط مع الأداء الفعلي وتحديد الانحرافات والإجراءات الواجب اتخاذها لتصحيح هذه الانحرافات.

د- مجموعة من السياسات و الإجراءات لحماية الأصول: من الركائز الرئيسية لنظام الرقابة الداخلي وجود مجموعة من السياسات و الإجراءات قصد الحماية الكاملة للأصول، وتزداد أهمية هذه السياسات والإجراءات كلما كان التنظيم الذي تعتمده المنظمة لامركزي.

هـ- قسم المراجعة الداخلية:⁽³⁾ من مستلزمات نظام الرقابة الداخلي السليم وجود قسم المراجعة الداخلية الذي يهدف إلى جعل البيانات المحاسبية تتسم بالدقة وعدم وجود أي تلاعبات والفحص المستمر للسياسات والإجراءات الموضوعية من طرف الإدارة.

2-2- المقومات المحاسبية لنظام الرقابة الداخلي السليم: يتضمن الشق المحاسبي لمقومات نظام الرقابة الداخلي مجموعة من الطرق والوسائل التي يمكن إيجازها على النحو التالي:

⁽¹⁾ عبد الوهاب نصر علي وشحاتة السيد شحاتة، دراسات متقدمة في: مراجعة الحسابات وتكنولوجيا المعلومات، الدار الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص: 81.

⁽²⁾ محمد تهامي طواهر و مسعود الصديقي، المراجعة و تدقيق الحسابات الإطار النظري و الممارسات التطبيقية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص: 101.

⁽³⁾ أحمد نور وآخرون، الرقابة ومراجعة الحسابات، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 1989، ص: 34.

أ- **الدليل المحاسبي:** يتضمن الدليل المحاسبي على عمليات تبويب للحسابات سواء رئيسية أو فرعية وشرح كيفية تشغيل هذه الحسابات يدويا أو الكترونيا وبيان طبيعة العمليات التي تسجل فيها مما يتلاءم مع طبيعة المنشأة ونوع النظام المحاسبي المستخدم.

ب- **الدورة المستندية:** لتحقيق نظام جيد للرقابة الداخلية لابد من وجود دورة مستندية على درجة من الكفاءة فعند تصميم المستندات التي تعتبر المصدر الأساسي لأدلة الإثبات يجب مراعاة النواحي الشكلية و القانونية.

ج- **الدورة الدفترية:** حسب طبيعة المنشأة وأنشطتها تعد مجموعة دفترية متكاملة تراعي النواحي القانونية تتميز بالبساطة في التصميم قصد سهولة الاستخدام وقدرتها على توفير البيانات المطلوبة.

د- **الوسائل الآلية والالكترونية المستخدمة:**⁽¹⁾ يجب استخدام كافة الوسائل الآلية من اجل التأكد من صحة ودقة البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر والسجلات يفرض الإفصاح الجيد عنها ويؤدي استخدام كافة الوسائل الآلية توفير ما يلي:

- دقة وسرعة المعالجة.

- سهولة الحصول على المعلومات.

- حماية الأصول بوجود برامج مساعدة.

- توفير الوقت.

هـ- **الجرد الفعلي للأصول:** لابد على المؤسسة من جرد موجوداتها المادية ومقارنة نتائج الجرد الفعلي بالأرصدة الحسابية التي تشملها السجلات المحاسبية.

و- **الموازنات التخطيطية:** هي خطة سنوية من السلطة صاحبة الاختصاص وتتضمن مجموعة من البرامج المتعلقة بعدد من الخدمات والنشاطات والمشاريع التي يفترض انجازها خلال فترة زمنية محددة وهي تعد تعبيراً رقمياً عن الخطط والمؤسسة بحيث تضمن تحقيق جميع العمليات والنتائج المتوقعة مستقبلاً. وبالتالي فالدور الرقابي للموازنات التخطيطية يمثل في إجراء المقارنة بين الأهداف المخططة والنتائج الفعلية وبيان أسباب الانحرافات.

(1) فتحي رزقي السوافيري وآخرون، الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية ، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002 ص: 27.

المطلب الثالث: المراجعة الداخلية

نشأ هذا النوع من المراجعة الداخلية لشدة الاهتمام المتزايد عليها من قبل المنشآت، حيث تعمل على تقييم نظام الرقابة الداخلية وتطوير أنظمتها ويتولى القيام بهذه المراجعة شخص أو مجموعة من الأشخاص من داخل المؤسسة.

أولاً: مفهوم المراجعة الداخلية

1- تعريف المراجعة الداخلية: لقد تعددت تعريف المراجعة الداخلية نذكر منها ما يلي:

تعريف المراجعين الداخليين الأمريكيين:⁽¹⁾ "نشاط تقييمي مستقل ينشأ داخل المنشأة يتناول فحص السياسات الإدارية وإجراءات الرقابة الداخلية، وذلك بهدف التأكد من تنفيذها والتحقق من أن مقومات الرقابة الداخلية سليمة والمعلومات دقيقة وكافية".

تعريف المعهد الفرنسي للمراجعين والمستشارين الداخليين IFACI:⁽²⁾ "المراجعة الداخلية هي نشاط مستقل وموضوعي يهدف إلى إعطاء ضمانات للمنشأة حول درجة تحكمها في العمليات التي تقوم بها مع تقديم نصائح للتحسين والمساهمة في خلق قيمة مضافة".

من التعريفين السابقين يمكن أن نستنتج ما يلي:

المراجعة الداخلية هي وظيفة تتميز بالاستقلالية تتم داخل المنشأة تعمل على تقييم مدى فعالية وسائل الرقابة الداخلية بالإضافة إلى المساهمة في خلق قيمة مضافة.

2- خصائص وأهداف المراجعة الداخلية:

2-1- خصائص المراجعة الداخلية: تمتاز المراجعة الداخلية بما يلي:

– المراجعة الداخلية وظيفة شاملة تطبق في جميع المنشآت وفي كل الوظائف.

– المراجعة الداخلية وظيفة دورية تخضع لها مختلف المصالح التابعة للمنشآت لعمليات الفحص والتقييم بصفة مستمرة ودورية حيث يبدأ من 1/1/ن إلى 12/31/ن

(1) شكري معمر سعاد، دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية، (مذكرة ماجستير) ،جامعة البويرة،الجزائر

2009، ص: 52.

(2) <http://www.ifaci.com/f.sommaire.htm>. le 19/01/2015, 14 :00h.

- استقلالية وظيفة المراجعة الداخلية عن باقي الوظائف الأخرى في المنشأة.
- المراجعة الداخلية مقيمة لنظام الرقابة الداخلية.
- المراجعة الداخلية تسعى إلى ترشيد قرارات الملاك و المديرين من خلال توفير المعلومات الدقيقة والمناسبة في التوقيت المناسب.

2-2- أهداف المراجعة الداخلية: أهداف المراجعة الداخلية متعددة نذكر منها ما يلي:

- التحقق من مدى التزام بالسياسات و إجراءات الرقابة الداخلية.
- القيام بأعمال الفحص والمطابقة بين الأداء، الإجراءات المحاسبية، نظم الضبط الداخلي سجلات المؤسسة وقيمتها وأنشطة التشغيل.
- اقتراح الخطوات اللازمة لتصحيح الفحص والمطابقة وتقديم النصح للإدارة.
- اقتراح بتطوير وتحسين الأداء.
- تساعد المراجعة الداخلية على تدفق معلومات محاسبة ذات جودة وذلك بعد الفحص و التدقيق.

3- وظيفة وأهمية المراجعة الداخلية:

3-1- وظيفة المراجعة الداخلية: إن زيادة حجم المؤسسات وتعقد الأنشطة التي تقوم بها أدى إلى ضرورة وجود أداة إدارية تقوم بمراقبة ومتابعة نظام الرقابة ذاته، فإدارة المؤسسة ترغب في التحقق من أن نظام الرقابة الداخلي يعمل بصفة مرضية ذلك انه مهما أحسنت وأجادت التخطيط فان التنظيم سيكون معرضا للخطر إذا كانت الإجراءات الرقابية غير كافية أو غير منفذة بطريقة سليمة، فمسؤولية وضع نظام الرقابة الداخلية تقع على عاتق إدارة المؤسسة بينما متابعة هذا النظام فيكون من مهام المراجعين الداخليين.

3-2- أهمية المراجعة الداخلية:(1) إن إدارة المؤسسة بتوظيفها لآلاف الأشخاص وامتلاكها لوحات متابعة جعلها تتعرض للنقص في رقابة تنفيذ القرارات وكذا عدم دقة وكفاءة المعلومات المقدمة ، إضافة إلى ذلك فان زيادة حجم المعاملات أدى إلى توسع حجم العمليات المحققة من

(1) حشلاف بلال وآخرون، المراجعة الداخلية ودورها في تحسين مردودة المؤسسة، (مذكرة ليسانس) ، المركز الجامعي بالمدينة، الجزائر، 2006-2007، ص: 30.

طرفها يفرض على إدارتهم مضاعفة الطلب على المعلومات والبحث عن وسائل للتحقيق من التطبيق الصحيح للتوجيهات.

ثانياً: دور التدقيق الداخلي في فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية:

تعتبر الرقابة الداخلية نقطة الانطلاق التي يبدأ عندها المدقق عمله، وعلى ضوء ما يسفر عنه فحص لأنظمتها المختلفة يقوم برسم برنامج التدقيق المناسب مع تحديد كيفية الاختبارات اللازمة وحجم المكان المناسب.

ولا يقتصر فحص وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية لأي مشروع على تلك الأنظمة كما وصفتها الإدارة في منشوراتها وإنما يتعداها إلى دراسات كما هي منقذة. كما يتطلب التقييم السليم لنظام الرقابة الداخلية بالضرورة أن يقوم مراجع الحسابات بدراسة منظمة وملائمة للنظام أثناء تشغيله الفعلي.

وفحص الرقابة الداخلية في المؤسسة يعتبر واجبا على المراجع القيام به فهو يمثل أساس عمله المبدئي ويقوم فحصه على الاطلاع على وسائل وإجراءات الرقابة الداخلية الإدارية.⁽¹⁾
إذن المراجع يهيمه ما يلي: ⁽²⁾

- معرفة واجبات أعضاء المؤسسة ومسؤولياتهم.
- معرفة مجال عمل كل فرد في المؤسسة وعلاقة سلامة التقارير المالية بهذا العمل.
- معرفة مدى إمكانية وصول كل عامل في المؤسسة إلى ممتلكاتها بدون رقابة.
- اكتشاف إمكانية حدوث أي خطأ ومدى إمكانية إخفائه وكشفه وحتى يدرس المراجع نظام الرقابة الداخلية المتبعة يجب عليه إتباع المراحل التالية:
- الحصول على وصف تفصيلي لنظام الرقابة الداخلية.
- استخدام أدوات الاستقصاء للحكم على فعالية نظام الرقابة الداخلية.
- فحص نظام الرقابة الداخلية في فترات دورية مع اختيار التطبيق الفعلي له.
- تحديد نقاط القوة والضعف بداخل هذا النظام.

⁽¹⁾ خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات، الناحية النظرية والمحاسبية، دار وائل للنشر والتوزيع، 2007. ص: 4.

⁽²⁾ حشلاف بلال وآخرين، مرجع سبق ذكره، ص: 51.

رابعاً: أساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية

حتى يقوم المراجع بتقييم نظام الرقابة الداخلية عليه أن يعتمد على مجموعة من الأدوات والأساليب نذكر منها:

1- أسلوب قوائم الاستقصاء: تعبر قوائم الاستقصاء في نظام الرقابة الداخلية عن مجموع من الأسئلة المرتبطة بكل مكون من مكونات نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة وللإجابة عليها تكون بصورة "نعم" أو "لا" وأن تكون غير قابلة للتطبيق، ومن الأفضل أن تقسم قائمة الأسئلة إلى عدة أجزاء يخصص كل جزء منها إلى مجموعة من الأسئلة تتعلق بإحدى مجالات النشاط أو بنود للقوائم المالية.

2- الأسلوب الوصفي للرقابة: طبقاً لهذا الأسلوب يقوم المراجع بتجهيز قائمة تحتوي على عناوين الأنظمة الفرعية للرقابة الداخلية، وتوجه بعض الأسئلة إلى الموظفين والمسؤولين عن أداء كل عملية ويقوم المراجع بتسجيل الإجابات بعد ذلك يقوم بترتيب الإجابات بحيث تظهر خطة سير العملية من بدايتها إلى نهايتها ويحدد ما إذا كان النظام يتضمن ثغرات أو ينقصه بعض الضوابط الرقابية.

3- المقابلات: الهدف منها هو أخذ رأي أولي ترعي بشكل أساسي على مختلف الأنظمة المكونة للمؤسسة حيث يقوم المراجع بتنفيذ مقابلات مهمة مع المدراء المعنيين بالمجال الرئيسي للدراسة.

4- الاستبيان الإحصائي: ويضم استفسارات كتابية تحتوي على الأسس السليمة لها يجب أن تكون عليه الرقابة الداخلية وتقدم هذه القائمة من الأسئلة إلى موظفي المشروع المختصين للإجابة عليها وردها إلى المدقق الذي يقوم بدوره بالتأكد من الإجابات عن طريق الاختبار والعينة وذلك للحكم على درجة متانة النظام المستعمل⁽¹⁾.

3- خرائط التدفق: هي عبارة عن رسم بياني يستخدم الرموز لتمثيل المستندات ومسار تدفقها داخل المنشأة وبذلك فهي تعمل إلى إيصال كل المعلومات الملائمة والتي تستخدم كقرينة موضوعية لتقييم العمل ونظام الاعتماد داخل المؤسسة.

(1) خالد أمين عبد الله ، مرجع سبق ذكره، ص:476.

خامسا: خطوات تقييم نظام الرقابة الداخلية.

تتمثل طرق تقييم نظام الرقابة الداخلية فيما يلي:

1- وصف الأنظمة:⁽¹⁾ إن في مرحلة وصف الأنظمة المراجع يعبر عن مسار المعلومات المجمعة فيكون ذلك على شكل وصف كتابي أو على شكل خرائط التدفق، وفي حالة قيام المراجع بالاستجابات داخل المنشأة من أجل الوصول إلى وصف دقيق لنظام الرقابة الداخلية لا بد عليه أن يحترم مجموعة من القواعد نذكر منها حصر أجوبة الموظف في مجال عمله فقط.

2- التحقق من فهم النظام:⁽²⁾ بعد انتهاء المراجع من تحضير خرائط التدفق أو وصفه الكتابي على المراجع أن يتحقق من الإجراءات التي دونها هي فعلا الإجراءات التي تنفذ من المنشأة، هنا يظهر دور اختبارات التطابق فالهدف من هذه المرحلة هو تجنب انطلاق المراجع في عملية تقييمه للرقابة الداخلية على أسس خاطئة فعلى المراجع من خلال عمله يقوم بالإجابة على ما يلي:

- كيف تتم عملية اختبارها؟
- ما هي الإجراءات التي يجب اختبارها؟
- ما هي الأهمية التي يجب إعطائها لهذا الاختبار؟

3- التقييم الأولي لنظام الرقابة الداخلية:⁽³⁾ تعتبر هذه المرحلة من أهم المراحل في تقييم نظام الرقابة الداخلية فعلى المراجع ان يسلط الضوء على نقاط القوة والضعف الخاصة بالرقابة الداخلية وذلك بفحص معمق للإجراءات الموصوفة من أجل إيجاد النقائص لتصحيحها والحفاظ على نقاط قوتها.

4- التأكد من تطبيق النظام: يتم التأكد من تطبيق النظام باستعمال أسلوب العينات للتأكد من تنفيذ الإجراءات واحترام المبادئ الموضوعية.

⁽¹⁾ شعباني لطفي، المراجعة الداخلية (مهمتها ومساهماتها في تحسين تسيير المؤسسة)، (مذكرة ماجستير)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003 - 2004 ص: 118.

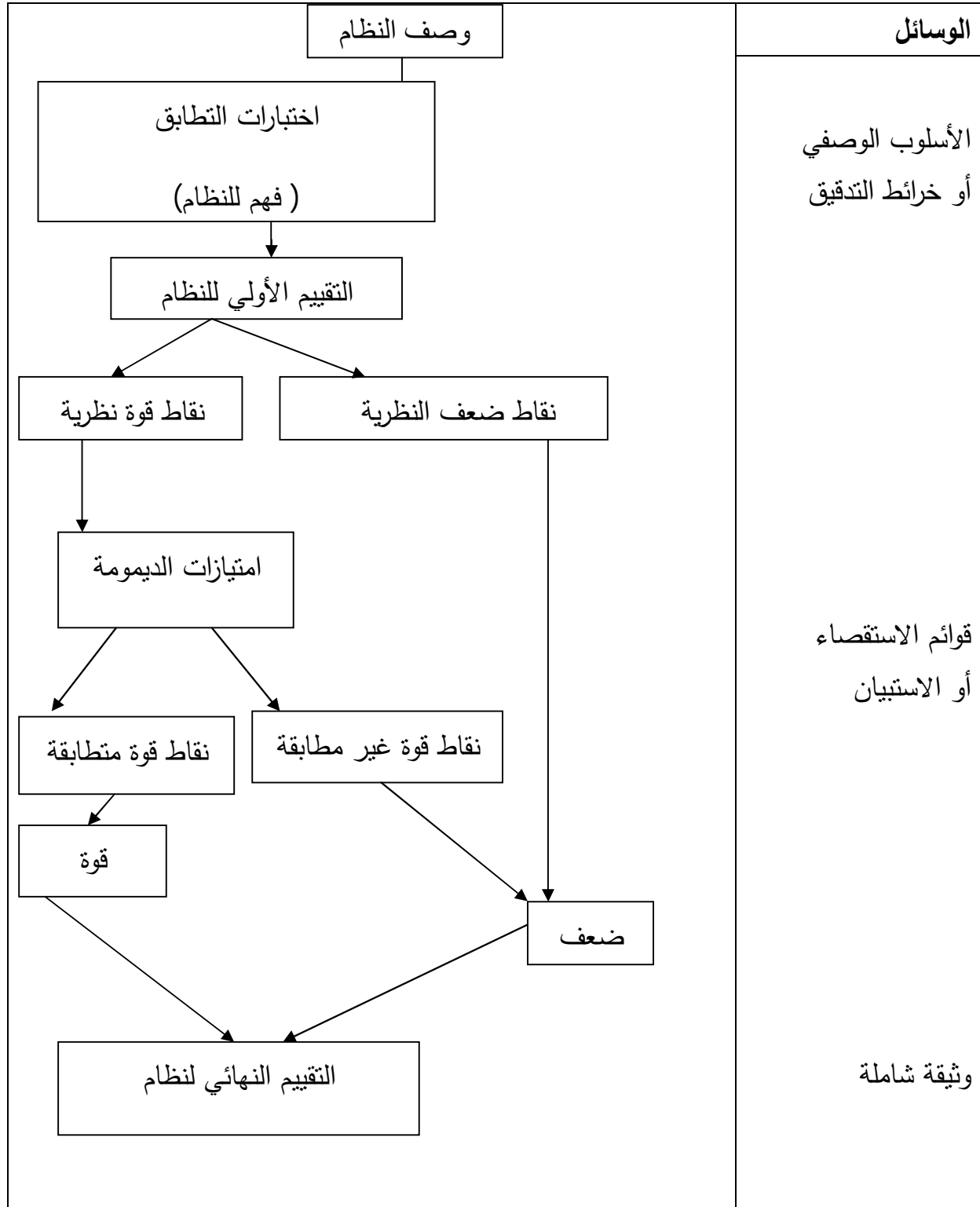
⁽²⁾ الأخضر لقلبي، مراجعة الحسابات وواقع الممارسة المهنية في الجزائر، (مذكرة ماجستير)، جامعة باتنة، الجزائر، 2008-2009 ص: 69.

⁽³⁾ المرجع السابق، ص: 70.

4- التقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية:⁽¹⁾ في هذه المرحلة يقدم المراجع حوصلة في وثيقة مبينا أثار ذلك التقييم على المعلومات المحاسبية مع تقييم اقتراحات واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة ويمكن تلخيص خطوات تقييم نظام الرقابة الداخلية في الشكل الموضح أدناه.

⁽¹⁾ شعباني لطفي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 122-123

الشكل رقم: (5-1) تقييم نظام الرقبة الداخلية:



Source : Raffegaau, duflis pierre, gonzalez romon, audit et contrôle de comptes, public-union édition, Paris, 1979, p88.

المطلب الرابع: الحوكمة كمرتكز للعملية الرقابية

ظهر مصطلح حوكمة الشركات في السنوات السبعينات بعد الانهيارات والكشف عن حالات التزوير والرشاوى التي تدخل ضمن إجراءات الرقابة الداخلية، وجاء هذا المفهوم ليلبي متطلبات بيئة تنافسية تفرض الشفافية وتطالب المساءلة في أعمال المنشآت.

أولاً: مفهوم الحوكمة: لا يوجد تعريف واحد للحوكمة متفق عليه من طرف كافة الاقتصاديين والقانونيين والمحليلين قد يرجع ذلك إلى تداخله للعديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية للمنشأة.

حيث يمكن تعريف الحوكمة بأنها: ⁽¹⁾ "مجموعة من العلاقات التعاقدية التي تربط بين إدارة الشركات ومساهميها وأصحاب المصالح فيها وذلك من خلال إيجاد الإجراءات والهيكل التي تستخدم لإدارة شؤون الشركة، وتوجيه أعمالها من أجل ضمان تعزيز الأداء والإفصاح والشفافية والمساءلة بالشركة وتعظيم الفائدة للمساهمين على المدى الطويل مع مراعاة مصالح الأطراف المختلفة".

عرفت المنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (ORCD) مفهوم الحوكمة بأنه: ⁽²⁾ "نظام يتم بواسطة توجيه ورقابة المنشآت فهو يحدد هيكل توزيع الواجبات بين مختلف الأطراف في المنشأة وتضع القواعد اللازمة لاتخاذ القرارات لشؤون المنشأة والأهداف والوسائل لتحقيقها وأسس المتابعة لمراقبة الأداء".

كما عرفت مؤسسة التمويل الدولية IFC الحوكمة بأنها: ⁽³⁾ "هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها".

⁽¹⁾ بن الطاهر حسين، بوظلعة محمد، دراسة حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة بسكرة، الجزائر، يومي 6-7 ماي 2012، ص: 4.

⁽²⁾ Organization for economic coopération développement, using the ORCD principales of cooperate governance a boordroom perspective » paris,2008, p15

⁽³⁾ حسين عبد الجليل آل غزوي، حوكمة الشركات وأثارها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية، (مذكرة ماجستير)، الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2010، ص: 9.

من التعاريف السابقة يمكن أن نستخلص أن الحوكمة هو نظام يربط بين مختلف أطراف المنشأة يعمل على التوجيه والتحكم في أعمالها من أجل ضمان الإفصاح والشفافية والمساءلة وكذلك تقييم ومراقبة الأداء.

ثانياً: أهمية وأهداف الحوكمة.

1- أهمية الحوكمة: يمكن إبراز أهمية الحوكمة في إدارة المنشآت لما تحققه من زيادة الثقة في المعلومات الواردة في القوائم المالية المنشورة ومنها مايلي:⁽¹⁾

- الفصل بين الملكية والإدارة في ظل اختلافات أهداف المسيرين والمساهمين وتضاربيها.
- الشفافية والدقة والوضوح والنزاهة في القوائم المالية مما يزيد من اعتماد المستثمرين عليها في اتخاذ القرار.
- تطبيق مبادئ الحوكمة يجنب ويقلل من مخاطر محتملة وتحسين الأداء.
- يعتبر التطبيق الجيد لآليات الحوكمة أحد الحلول الممكنة لحل مشكلة الوكالة.

2- أهداف الحوكمة: أما أهدافها فتتمثل في:⁽²⁾

- فرض الرقابة وتدعيم المساءلة المحاسبية للوحدات الاقتصادية وهذا يدعم عنصر الشفافية في كافة معاملات وعمليات المنشأة وإجراءات المحاسبة والمراجعة المالية.
- تسهيل أداء الأعمال التجارية من خلال تشجيع المديرين على التحقق أقصى قدر من الكفاءة التشغيلية للمنشأة على الموجودات في المدى الطويل.
- إيجاد الهيكل الذي تتحدد من خلاله أهداف المنشأة ووسائل تحقيقها ومتابعة الأداء.

ثالثاً: مبادئ الحوكمة

يمكن تقسيم مبادئ الحوكمة إلى ست مجموعات من معايير التقييم تشمل ما يلي :

⁽¹⁾ زلاسي رياض، إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، (مذكرة ماجستير)، جامعة ورقلة، الجزائر، 2009-2010

ص 11.

⁽²⁾ المرجع السابق، ص 11.

1- وجود إطار فعال للحوكمة:⁽¹⁾ ينبغي لإطار حوكمة الشركات تحقيق الإفصاح والشفافية عن كل المعلومات لكل الجهات وان تكون متوافقاً مع أحكام القانون وأن تتميز الجهات الإشرافية بالنزاهة والموضوعية واتخاذ الأساليب اللازمة لتحقيق الإفصاح والشفافية في الوقت المناسب.

2- حماية حقوق المساهمين: وتتضمن حق نقل الملكية الأسهم التي تخول للمستثمرين اختيار أعضاء مجلس الإدارة و التصويت في الجمعية العامة والحصول على عائد من الأرباح و المعلومات الخاصة بالمنشأة في الوقت المناسب وبصورة منتظمة.

3- المعاملة المتساوية والعادلة بين المساهمين: ينبغي أن يكفل إطار الحوكمة حقوق المساهمين توفير المساواة بين كافة المساهمين للحصول على حقوقهم القانونية وأي تعويض مقابل أي انتهاء لحقوقهم.⁽²⁾

4- دور أصحاب المصالح:⁽³⁾ حسب هذا المبدأ يتم الإقرار بحقوق أصحاب المصالح كما يراها القانون، وان يقوم على تشجيع التعاون بين الشركات وأصحاب المصالح في مجال الثروة وفرص العمل والحفاظ على المشاريع التي تشكل مورداً بالغ القيمة لبناء القدرة التنافسية للمنشآت وتدعيم مستويات ربحيتها.

5- الإفصاح والشفافية:⁽⁴⁾ يعتبر الإفصاح الدقيق والشفافية من أهم مبادئ حوكمة الشركات على البيانات والمعلومات المالية المتعلقة بالشركة وفي الوقت المناسب التي تتم وفقاً لمعايير المحاسبة والمراجعة المالية وذلك لتقديم ضمانات خارجية وموضوعية بأن المعلومات المالية تمثل نوعاً ما الوضع المالي الحقيقي.

6- مسؤوليات مجلس الإدارة: يضمن إطار حوكمة الشركات التوجيه والإرشاد الاستراتيجي للشركة ومساندة مجلس الإدارة من قبل الشركة والمساهمين، لتقوم بمسؤوليتها بصورة فعالة يجب أن يكون مستقل عن الإدارة التنفيذية.

(1) بن الطاهر حسين، بوطلاعة محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 7.

(2) زلاسي رياض، مرجع سبق ذكره، ص: 13.

(3) مركز المشروعات الدولية الخاصة، مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مجال حوكمة الشركات، الطبعة الأولى، غرفة التجارة الأمريكية، واشنطن، اطلاع عليه من الموقع:

<http://www.oecd.org/dataoecd/13/63/35032070> : le 20 /01/2015 : 13 :00h

(4) هوام جمعة، مرجع سبق ذكره، ص: 8.

رابعاً: ركائز الحوكمة (الإفصاح، الشفافية والمسائلة):

1- الإفصاح المحاسبي: يعتبر الإفصاح في الوقت الراهن من أهم المبادئ المحاسبية التي يمكن أن تسهم بفاعلية في إثراء قيمة المعلومات المحاسبية التي تظهرها القوائم المالية المنشورة، حيث يعد الإفصاح ضمناً إعلام متخذي القرارات بالمعلومات الهامة بهدف ترشيد عملية اتخاذ القرار و الاستفادة من الموارد بكفاءة عالية.

1-1- مفهوم الإفصاح: توجد عدة تعاريف لهذا المصطلح يمكن عرض أهمها كما يلي:

التعريف الأول: هو عملية إيصال ونقل المعلومات إلى مستخدميها بصورة كاملة وصحيحة وملائمة سواء داخل المؤسسة أو خارجها بغرض مساعدتهم في اتخاذ القرارات.

التعريف الثاني:⁽¹⁾ الإفصاح هو الإظهار الكامل والواضح للحقائق في قائمة المركز المالي والقوائم الأخرى ويتحقق ذلك من خلال المعاملة المتماثلة لكافة المصالح في المنشأة والصدق المحاسبي في القوائم المالية وتقديم البيانات غير متحيزة عن حقيقة النشاط الاقتصادي للاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الصائبة.

التعريف الثالث:⁽²⁾ الإفصاح المحاسبي هو أداة اتصال بين الوحدة الاقتصادية والعلم الخارجي لها وأن المحصلة النهائية للإفصاح إنما تتمثل في القوائم المالية والبيانات والمعلومات التي تظهر من خلالها فهو يعني أن تتضمن التقارير المالية بعدالة ووضوح معلومات موثوق بها التي تهم الفئات الخارجية.

من التعاريف السابقة نستخلص أن الإفصاح هو إجراء يتم من خلاله اتصال الشركة بالعالم الخارجي من خلال إظهار جميع المعلومات الرئيسية التي تهم مستخدمي المعلومات وتساعدهم على اتخاذ القرارات الاقتصادية بطريقة سلمية ورشيدة التي تهدف إلى استمرارية عمل هذه الشركة.

1-2- أهمية وأهداف الإفصاح المحاسبي:

أ- أهمية الإفصاح المحاسبي: تتمثل في:

(1) نوفان حامد محمد العليمات، القياس المحاسبي لتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في القوائم المالية الختامية، أطروحة الدكتوراه، جامعة دمشق، سوريا، 2010، ص: 72.

(2) فتحي رزقي السوافري وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 470 (بتصرف)

- توفير المعلومات وإيصالها في الوقت اللازم إلى الأطراف المعنية بغية مساعدتهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية والاقتصادية الصائبة.
- تساعد المعلومات المتوفرة في التقارير المالية المساهمين في بيان مدى نجاح الإدارة في إدارة الأموال إدارة اقتصادية.
- تمكن من إظهار القوائم المالية التي تبرز الخطط التمويلية والاستثمارية المستقبلية للمنشأة الاقتصادية بصورة صادقة.
- يساعد في توفير المعلومات اللازمة لتقييم أداء وقدرة الإدارة على النهوض بمسئولياتها والحكم على كفاءة أدائها.

ب- أهداف الإفصاح: سنتطرق إلى أهداف الإفصاح من زاوية الاتجاهات المهمة به: (1)

- الاتجاه التقليدي في الإفصاح: هو الذي يهدف إلى ضرورة تبسيط المعلومات المنشورة التي تنتم بالموضوعية وأن لا تعكس درجة كبيرة من عدم التأكد حتى تكون مفهومة للمستثمر العادي والمحدود المعرفة.

- الاتجاه المعاصر في الإفصاح: يهدف غالباً إلى تقديم المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات التي يعتمد عليها المستثمرين الواعيين والمحللين الماليين وبالتالي فإن مجال الإفصاح لا يقتصر فقط على تقديم المعلومات المحاسبية التي تمتاز بالموضوعية والتي تتناسب مع قدرات المستثمر العادي.

1-3- أنواع الإفصاح: هناك عدة أنواع نذكر منها:

أ- الإفصاح الكامل: يتطلب هذا النوع الإفصاح عن كل المعلومات والتفاصيل حتى لا تكون غامضة لمستخدميها وقد لا يفيد هذا الإفصاح مستخدم المعلومات حتى لو تحقق لان كثرة التفاصيل التي تكون غير مهمة قد تترك مستخدم المعلومات ولا تساعده في اتخاذ القرار السليم في التوقيت المناسب.

(1) عبد المنعم عطا العلول، دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمسائلة في الشركات المساهمة العامة، (مذكرة ماجستير)، جامعة غزة، فلسطين، ص: 23.

ب- الإفصاح العادل: معناه أن تتضمن القوائم والتقارير المالية معلومات كافية لجعلها مفيدة وغير مضللة مع عدم حذف أو كتمان أية معلومات جوهرية، إذ يتوجب إخراجها بالشكل الذي لا يقدم أو يفضل مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى.

ج- الإفصاح الكافي:⁽¹⁾ هو الأكثر استخداما من قبل المنظمات المهنية حيث يشير إلى الحد الأدنى الواجب نشره من المعلومات المحاسبية والتي يجب أن تتضمنه القوائم المالية.

د- الإفصاح التفاضلي:⁽²⁾ يعتمد مدخل الإفصاح التفاضلي على التقارير السنوية المختصرة بسبب أن بعض المساهمين يحتاجون إفصاحا شاملا ولكن الكثير منهم لا يحتاجون إلا على معلومات مالية ملخصة وذات تحليل فني اقل.

و- الإفصاح الشامل: أن يكون هناك عرض شامل لكافة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية وإيصال كل الحقائق الهامة والملائمة إلى مستخدميها المتعلقة بنتيجة العمليات والمركز المالي.

هـ- الإفصاح الملائم:⁽³⁾ هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المنشأة وطبيعة نشاطها إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بل الأهم ان تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المنشأة وظروفها الداخلية.

و- الإفصاح الوقائي:⁽⁴⁾ يهدف هذا النوع من الإفصاح إلى حماية المجتمع المالي من خلال الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بالشكل الذي يجعل القوائم المالية غير مضللة لمستخدميها وخاصة المستثمرين.

(1) احمد طرطار، شوقي جباري، الإفصاح المحاسبي في قائمة تدفقات الخزينة، الملتقى الوطني الأول حول معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، متطلبات التوافق و التطبيق، المركز الجامعي، سوق هراس، الجزائر، ماي 2010، ص: 5.

(2) رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير دراسة معمقة في نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص: 475.

(3) بالعيد محمد الكامل، دور الإفصاح المحاسبي في جعل المعلومات المحاسبية أكثر فائدة لمستخدميها، (مذكرة ماستر)، جامعة ورقلة، الجزائر، 2010-2011، ص: 14.

(4) مجدي احمد الجعيري، الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية، دراسة ميدانية على الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)، شركة مساهمة سعودية، ص: 5.

ي- الإفصاح التثقيفي: (1) يمتاز هذا الإفصاح بالاتجاه متزايد نحو التعدد في مجالات ليس فقط بالتركيز على المعلومات المحاسبية المالية وإنما يشمل أيضا معلومات غير مالية كمية ووصفية ولقد ظهر هذا الاتجاه بعد تأكيد (FASB) (المعيار SFAS(06) في إطاره المفاهيمي على معيار منفعة المعلومات في اتخاذ القرارات و التأكيد على ملاءمتها إلى جانب موثوقيتها.

1-4- مقومات الإفصاح المحاسبي:

يمكن إجمال مقومات الإفصاح المحاسبي التي تجعل معلوماته ذات ثقة وفائدة سواء في داخل المنشأة أو خارجها فيما يلي:

أ- تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية: (2) إن تحديد المستخدم للمعلومات المحاسبية من شأنه معرفة أو تحديد الخواص التي يجب توفرها في المعلومة المحاسبية الموجودة في القوائم المالية التي تستعمل في اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بالمنشأة حيث تتمثل الفئات المستخدمة لها في الملاك، المقرضون، الموردين، المستثمرين المحتملين والدائنين والعمال والإدارة، الجهات الحكومية، إلا أن هناك اختلاف في احتياجات تلك الأطراف من المعلومات، هذا ما يجعل معدي القوائم المالية أمام خيارين: الأول: يتمثل في إعداد التقرير المالي الواحد حسب تعدد احتياجات الفئات المستخدمة. أما الخيار الثاني فيتمثل في إصدار تقرير مالي متعدد الأغراض يلبي جميع احتياجات المستخدمين المحتملين ويصعب تطبيق هذا الخيار من الناحية الواقعية مما يجعل التقارير المالية كبيرة الحجم.

ب- تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية: (3) إن الغرض الذي سوف تستخدم فيه المعلومات المحاسبية يجب أن يكون مرتبط بخاصية الملائمة والأهمية النسبية التي تحدد حجم أو كمية المعلومات المحاسبية الواجبة الإفصاح، لذا لا بد قبل تحديد ما إذا كانت معلومة ملائمة أو غير ملائمة يلزم تحديد الغرض الذي تستخدم فيه أولا لأن معلومة ملائمة لمستخدم معين في غرض معين قد لا تكون بالضرورة ملائمة لغرض بديل أو مستخدم آخر.

ج- طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها: نميز نوعين من المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها:

(1) رضوان حلوة حنان، مرجع سابق ذكره، ص: 475.

(2) حسين عبد الجليل آل غزوي، مرجع سبق ذكره، ص: 50-51.

(3) وليد ناجي الحياي، نظرية المحاسبة، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، 2007، ص: 374-375.

- ❖ المعلومات الكمية، المالية وتتمثل في خمسة مجالات أساسية وهي تلك المعلومات المفصح عنها في صلب القوائم المالية المتعارف عليها.
- ❖ أما المعلومات غير كمية فهي معلومات وصفية تساعد المستخدم على اتخاذ القرارات السليمة نذكر منها ما يلي:
 - الالتزامات العرفية (الخصوم المحتملة).
 - الطرق المحاسبية.
 - الأهداف الهامة التالية لتاريخ الميزانية.⁽¹⁾

د- طرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية: هناك ثلاثة طرق للإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية وهي:

- إظهار المعلومة في شكل ملاحظة إرشادية ترفق بالقوائم المالية أو تظهر أسفلها وهي تعتبر جزءا مكمل لهذه القوائم.
- إظهار المعلومة داخل نطاق القوائم المالية .
- إظهار معلومات إضافية في قوائم إضافية تلحق بالقوائم الأساسية والتي لا يتم إعدادها وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

و- توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:⁽²⁾ لا بد من إعداد وعرض المعلومات المحاسبية في القوائم المالية وتقديمها لمستخدميها في التوقيت المناسب والملائم حيث فرضت قوانين الشركات على إلزام الشركات بإعداد وعرض المعلومات خلال فترة زمنية معقولة من تاريخ انتهاء السنة المالية.

2- الشفافية والمساءلة: تعرف الشفافية بأنها:⁽³⁾ الكشف الكامل عن الصورة الإدارية والمالية الحقيقية في أي مؤسسة وتتطلب الشفافية أن تكون المعلومات والتقارير أو الأهداف الجوهرية المعلنة عاكسة للواقع الحقيقي للجمعية بشكل واضح وصريح.

(1) مصطفى رضا عبد الرحمان، يحي احمد قللي، مبادئ المحاسبة المالية، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1996، ص: 117.

(2) حسين عبد الجليل آل غزوي، مرجع سبق ذكره، ص: 54.

(3) الإفصاح والشفافية/.../Arabanticorruption.org /article/

كما تعرف أيضا: حق كل فرد في الوصول إلى البيانات والاطلاع على المعلومات وآليات صنع السياسات واتخاذ القرارات ذات العلاقة بطريقة واضحة.

حتى تتصف المعلومات المحاسبية بالشفافية يجب توفر ما يلي:⁽¹⁾

- أن تكون الشفافية متاحة لكافة الجهات في نفس وذات الوقت.
 - أن يعقب الشفافية مسألة فالشفافية هي وسيلة لإظهار الأخطاء ومعاقبة مرتكبيها وذلك في إطار الوسائل القانونية المنظمة لذلك.
 - أن تكون الشفافية في الوقت المناسب حيث أن الشفافية المتأخرة تكون عادة لا قيمة لها ويعن عنها أحيانا لاستيفاء الشكل ونستشهد على ذلك بميزانيات المنشآت التي تنشر بعد شهر أو سنوات من صدورها.
 - أن تكون شارحة نفسها بنفسها فما قيمة شفافية غامضة أو غير شفافة.
- تعد الشفافية والمسائلة عنصرين مهمين في الحكم الرشيد إذ أن الشفافية هي قوة مؤثرة تستطيع أن تحسن الحوكمة وان تعزز المسألة.

خامسا: علاقة حوكمة الشركات بجودة المعلومات المحاسبية وانعكاسات تطبيقها:

إن هناك ارتباطا وثيقا بين تطبيق حوكمة الشركات وتحقيق جودة المعلومات المحاسبية، على اعتبار أن هذا العامل يمثل احد المحددات الرئيسية لجودة المعلومات المحاسبية وقد أكدت هذا العديد من الدراسات، والتي تناولت العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات وتحقيق جودة المعلومات المحاسبية ومن النتائج المستخلصة من بعض هذه الدراسات نذكر منها ما يلي:

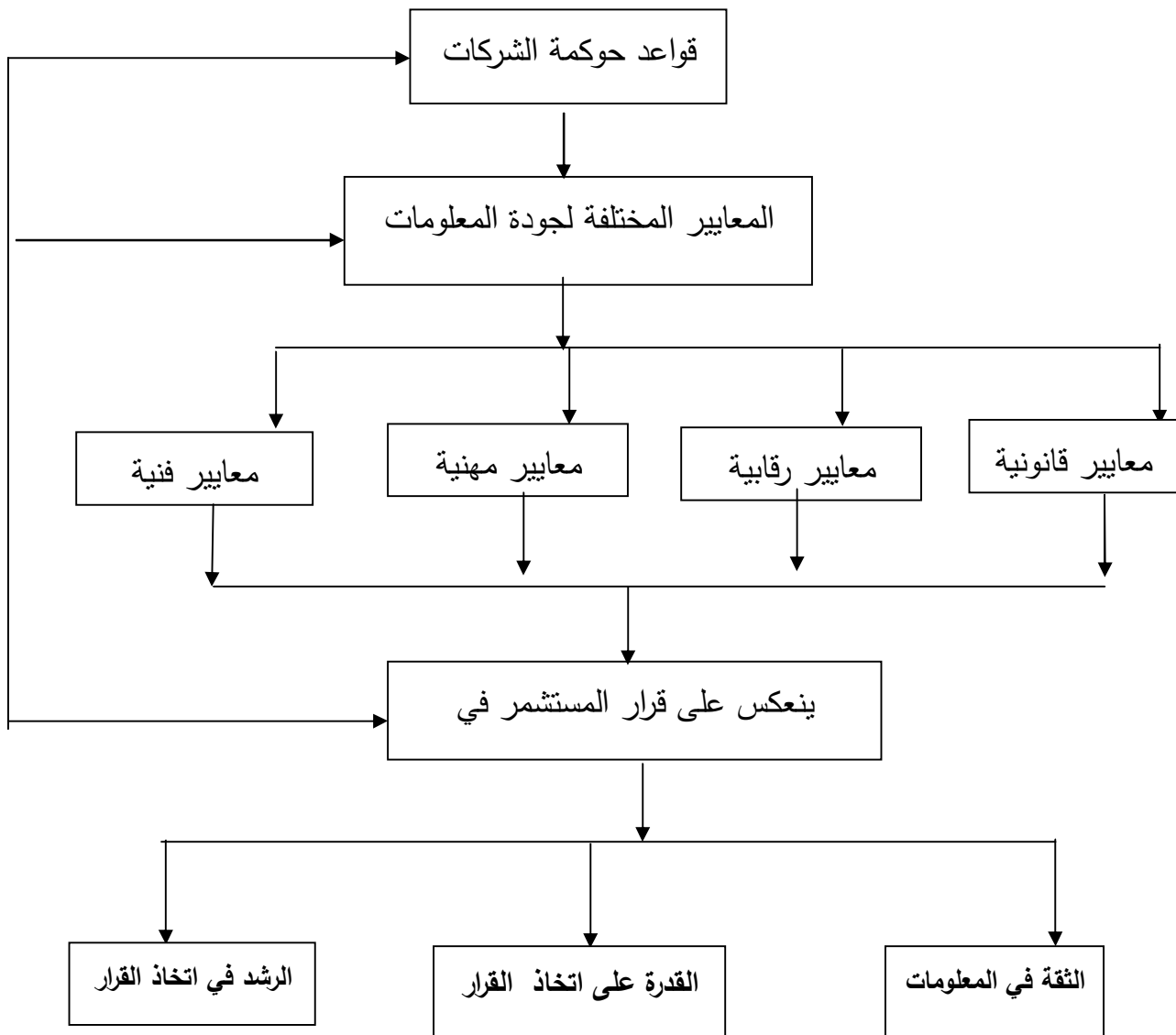
- أهمية الإفصاح المحاسبي والشفافية في التزام بمبادئ حوكمة الشركات، فكلما كان هناك تحقيق للإفصاح الأمثل، أي الإبلاغ عن المعلومات ذات الأهمية القصوى بالنسبة لمستخدميها، كان هناك اثر إيجابي مباشر على الأسواق المالية وبالتالي على أداء الشركات

- ضرورة توفر الإجراءات القانونية اللازمة لحماية حقوق المساهمين مع ضرورة الالتزام بالمعايير المحاسبية والمالية، خاصة فيما يتعلق بالمراجعة والتدقيق لأنها تحقق الشفافية في إعداد القوائم المالية وبالتالي توفير الموثوقية في المعلومات المحاسبية المنتجة والموزعة وهذا ينعكس بالإيجاب

⁽¹⁾ محمد طارق يوسف وآخرون، حوكمة الشركات وأسواق رأسمال، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، جمهورية مصر العربية 2007، ص ص: 22-23.

على أداء الشركة، ويظهر تطبيق الحوكمة على جودة المعلومات المحاسبية من خلال وجود نظام يمتاز بجودة المعلومات يشجع على الشفافية الحقيقية للمنشآت والجودة هي أداة قوية للتأكيد على سلوك المنشآت وحماية حقوق المستثمرين حيث يساعد نظام الإفصاح الكافي في اجتذاب رأسمال والعكس صحيح.⁽¹⁾

الشكل رقم (6-1): دور حوكمة الشركات في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية



المصدر: محمد احمد إبراهيم خليل، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية، دراسة تطبيقية، ندوة السوق المالية السعودية، جامعة الملك خالد، يومي: 13-14 نوفمبر، 2007

⁽¹⁾ عبد الرزاق حسن الشيخ، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سعر الأسهم، (مذكرة ماجستير) جامعة غزة، فلسطين، 2012، ص ص: 46-47.

المطلب الخامس: التدقيق الخارجي واليات المصادقة

حتى يقوم المدقق الخارجي بالمصادقة على القوائم المالية وإعداد التقرير يجب أن تحمل المعلومات المحاسبية (القوائم المالية) وتعبر عن الوضعية الحقيقية للمركز المالي للمنشأة.

يعتمد المدقق الخارجي على مجموعة من الخطوات والمعايير لمعرفة مصداقية المعلومات ومدى سلامة القوائم المالية من أجل إبداء رأي فني محايد وإيصاله إلى الأطراف المعنية لمساعدتها في الحكم على جودة ونوعية هذه المعلومات.

أولاً: تعريف التدقيق الخارجي:

للتدقيق الخارجي عدة مفاهيم وأهمها ما يلي:

يعرف التدقيق الخارجي بأنه:⁽¹⁾ "مجموعة من المبادئ والمعايير والقواعد والأساليب التي يمكن بواسطتها قيام مدقق الحسابات المؤهل بإجراء فحص انتقادي منظم لأنظمة الرقابة الداخلية، والبيانات المثبتة في المستندات والدفاتر والسجلات والقوائم المالية للمنشأة وذلك بهدف إبداء رأي فني محايد في القوائم المالية الختامية المعدة من قبل المنشأة في نهاية السنة المالية، لبيان مدى تعبير تلك القوائم عن نتيجة أعمال المنشأة من ربح أو خسارة للسنة المالية المنتهية وعن المركز المالي لها في نهاية تلك السنة".

كما عرفت الجمعية المحاسبية الأمريكية التدقيق (AAA) * بأنه⁽²⁾: "عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية وتقييمها بطريقة موضوعية، ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية".

من خلال هذا الطرح يمكن تعريف التدقيق الخارجي بأنه خطة تنظيم يشمل كل المبادئ والإجراءات من أجل فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات المثبتة في القوائم والقرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية بهدف إبداء رأي فني محايد لبيان مدى تعبير القوائم للوضعية المالية للمنشأة وتوصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية

على ضوء ما سبق يمكن استخلاص خصائص التدقيق الخارجي كالتالي:

(1) عبد الكريم علي الرمحي، تدقيق الحسابات في المشروعات التجارية والصناعية، الطبعة الأولى، دار المكتبة الوطنية، الأردن، 2002، ص: 1.

*AAA :American Accounting Association

(2) محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، مرجع سبق ذكره، الطبعة الثالثة، 2006، ص: 9.

- التدقيق الخارجي عملية منتظمة، يتم القيام به وفق مجموعة من الخطوات المترابطة والمنظمة.
- يمارسه شخص مؤهل ومستقل.
- يعتمد على تقييم نظام الرقابة الداخلي والبيانات المسجلة بالدفاتر.
- عملية هادفة تهدف بصفة عامة إلى إبداء الرأي عن مدى سلامة القوائم المالية.

ثانياً: أهمية وأهداف التدقيق الخارجي:

1- أهمية التدقيق الخارجي: إن قيام المدقق بالمصادقة على المعلومات المنشأة له أهمية بالغة في زيادة الثقة في هذه المعلومات، حيث أن التدقيق يهدف إلى خدمة جهات ذات مصلحة مع المنشأة سواء كانت أطراف داخلية أو خارجية وهذه الجهات هي كما يلي:

أ- الإدارة: تعتمد الإدارة على البيانات المحاسبية في وضع الخطط ومراقبة تنفيذها واتخاذ القرارات الملائمة وتقييم ذلك وتحديد الانحرافات ووضع الحلول المناسبة لتحقيق الأهداف وبالتالي فإن مصادقة المدقق على قوائمها سيمنحها درجة كبيرة من الثقة ويزيد من نسبة الاعتماد عليها، كما يعتبر مفتاح الحكم على أداء أعضاء مجلس الإدارة.

ب- الملاك والمساهمين: إن ظهور شركات المساهمة وانفصال الإدارة عن الملاك عزز من أهمية التدقيق، وبالتالي لا بد من وجود طرف محايد يضمن التسيير الأمثل لأموال المساهمين ومنع حدوث أي تلاعبات أو غش ومراقبة تصرفات الإدارة.

ج- للدائنين والموردين:⁽¹⁾ يعتمدون على تقارير المدقق لمعرفة مدى سلامة وصحة القوائم المالية ثم يقوم بتحليلها لمعرفة المركز المالي والقدرة على الوفاء بالالتزام.

د- للبنوك ومؤسسات الإقراض الأخرى: يعتبر تقرير المدقق الأساس التي تعتمد عليه البنوك ومؤسسات الإقراض الأخرى في منح القروض للمنشآت وتقوم بالتوسع فيه أو الإحجام عنه من خلال معرفة وتقييم درجة الخطر وقدرة المؤسسات على السداد مستقبلاً.

هـ- الهيئات الحكومية:⁽²⁾ تعتمد بعض أجهزة الدولة على البيانات التي تصدرها المنشآت في العديد من الأغراض منها مراقبة النشاط الاقتصادي أو ورسم السياسات الاقتصادية للدولة أو

(1) خالد راغب الخطيب، خليل محمود الرفاعي، الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات، دار المستقبل، الأردن، 1998، ص: 12.

(2) يوسف محمود جريوع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص: 9.

فرض ضرائب، ولا يمكن للدولة القيام بذلك دون بيانات موثوق فيها ومعتمدة من قبل جهات محايدة تقوم بفحص هذه البيانات فحص دقيق وإبداء الرأي الفني المحايد والعادل عليها.

2- أهداف التدقيق الخارجي: يمكن تحديد أهداف التدقيق بمجموعتين أساسيتين هما: التقليدية والحديثة.

أ- أهداف تقليدية: تتجلى أهم هذه الأهداف في:

- التحقق من دقة وصدق وصحة البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر ومدى الاعتماد عليها.
- اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر من أخطاء وغش.
- إبداء رأي فني محايد يستند على أدلة قوية عن مدى مطابقة القوائم المالية للمركز المالي لما هو مقيد بالدفاتر والسجلات، ومدى دلالة تلك القوائم على نتائج أعمال المنشأة من ربح أو خسارة خلال فترة زمنية معينة في نهاية تلك الفترة.
- تقليص فرص ارتكاب الأخطاء والغش بوضع إجراءات و ضوابط تحول دون ذلك.⁽¹⁾
- اعتماد الإدارة عليها في تقرير ورسم السياسات والإدارية واتخاذ القرارات حاضرا ومستقبلا.
- معاونة مصلحة الضرائب في تحديد مبلغ الضريبة.

ب- أهداف حديثة: يمكن حصر الأهداف الحديثة للتدقيق الخارجي في النواحي التالية:

- مراقبة الخطط الموضوعية ومتابعة تنفيذها ومدى تحقيق الأهداف، وتحديد الانحرافات وأسبابها وطرق معالجتها.
- تحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة عن طريق منع الإسراف في جميع نواحي النشاط.
- تقييم نتائج الأعمال وفقا للنتائج المرسومة.
- تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع الذي تعمل فيه المنشأة.⁽²⁾
- تدقيق كافة الأحداث والوقائع المالية وغير المالية.
- دراسة النظم المتبعة في أداء العمليات المالية والإجراءات الخاصة بها لان مراجعة الحسابات تبدأ بالتأكد من صحة هذه النظم.

ثالثا: مسار تنفيذ عملية التدقيق الخارجي:

⁽¹⁾ خالد أمين عيد الله، مرجع سبق ذكره، الطبعة الرابعة، 2004، ص:14.

⁽²⁾ المرجع السابق، ص:14-15.

تتميز عملية التدقيق الخارجي بكونها عملية منظمة وفق مجموعة من الخطوات والإجراءات تضمن السير الحسن وتمثل في:

1- قبول المهمة وتخطيط عملية التدقيق: قبل أن يقوم المدقق بتخطيط عملية التدقيق، لا بد أن تتوفر لديه النية في القيام بهذه العملية والمتمثلة في قبول المهمة يتحقق ذلك وفقا لمجموعة من الخطوات وهي:

1-1- الخطوات التمهيديّة: تتمثل هذه الخطوات فيما يلي:

- التحقق من صحة تعيينه وذلك وفقا للشكل القانوني.
- الإتصال بالمدقق السابق: وهي قاعدة من قواعد السلوك المهني فيتحرى منه عن سبب عدم تجديد تعيينه أو عزله أو استقلاله، فقد يجد من المبررات والأسباب ما يمنعه كمهني محايد من قبول المهنة المعروضة عليه.
- التأكد من نطاق عملية التدقيق.
- اتصالات أولى مع المؤسسة محل التدقيق: من خلال التعرف على المسؤولين ومسيري مختلف المصالح والقيام بزيارات ميدانية يتعرف من خلالها على أماكن المنشأة ووحداتها.⁽¹⁾
- فحص وتقييم النظام المحاسبي: يقوم المدقق بدراسة النظام المحاسبي المطبق فعلا في المنشأة.
- الاطلاع على القوائم المالية للسنوات السابقة: معناه الاطلاع على الحسابات الختامية والميزانية العمومية للسنة السابقة وعلى تقرير المدقق السابق ودراسة تقرير مجلس الإدارة.
- فحص التنظيم الإداري: يقوم المدقق بالتعريف من خلاله على السلطات الممنوحة للمدراء والموظفين، فعليه طلب كشف بأسماء الموظفين والمسؤولين بالمنشأة، مدى الاختصاص لكل منهم وصوره من توقعاتهم، وتوزيع السلطات والمسؤوليات بالمنشأة.
- فحص النظام الضريبي: من خلال معاينة التقارير الضريبية للسنوات السابقة والتأكد من سداد الضرائب المستحقة رغم أن الناحية الضريبية ليست التزاما مباشرا للمدقق.

⁽¹⁾ محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص: 69.

1-2- مخطط التدقيق: يقوم المدقق بوضع خطة عمل له ومساعديه لإتمام الإجراءات الفنية لعملية التدقيق وتترجم في شكل برنامج مرسوم والذي ينص على ما يلي: (1)

- الأهداف الواجب تحقيقها.
- الخطوات والإجراءات الفنية الواجب إتباعها لتحقيق الأهداف.
- تحديد الوقت التقديري اللازم للانتهاء من كل خطوة وإجراء.
- تحديد الوقت المستنفذ فعلا في كل خطوة وإجراء.
- ملاحظات الشخص المسؤول عن كل خطوة وإجراء نفذ.
- توقيع الشخص المسؤول عن انجاز الإجراء.

هذا البرنامج لا يمكن تطبيقه في كافة المنشآت التي يقوم المدقق بتدقيقها لأن لكل مؤسسة خصوصيتها سواء على مستوى الهدف أو حتى حجم المعلومات لمحاسبية المتواجدة بها.

1-3- الإشراف على عملية التدقيق: (2) يشمل الإشراف توجيه المدققين نحو تحقيق أهداف التدقيق والحرص على أن تسند كل مهمة من المهام التدقيق إلى الشخص القادر على إنجازها بكفاءة وإزالة الاختلافات في وجهات النظر بين فريق التدقيق وترتيبها حسب الأولويات بالإضافة إلى الحرص على احترام عاملي الوقت والتكلفة من خلال التوجيه المستمر للمساعدين لتفادي تماطلهم في أداء مهامهم.

1-4- أوراق العمل: أوراق العمل عبارة عن سجل للإجراءات التي اتبعتها المدقق والاختبارات التي قام بها والمعلومات والنتائج التي تم الحصول عليها خلال قيامه بعملية التدقيق، يقوم المدقق بحفظ أوراق عمله في ملفين أساسيين هما:

- **الملف الدائم:** يحتوي هذا الملف على بيانات والمستندات التي تتميز بصفة الاستمرارية والتي تفيد أكثر من سنة مالية وتتمثل هذه البيانات والمستندات في الجانب الخاص بتعريف المنشأة الجوانب المالية، الوثائق الأساسية...

- **الملف الجاري:** الملف الذي يحتوي على الأوراق عمل متعلقة بالفترة الحالية فقط.

(1) يوسف محمود جربوع، مرجع سبق ذكره، ص: 62.

(2) زاهرة عاطف سواد، مراجعة الحسابات والتدقيق، الطبعة الأولى، دار الرابحة للنشر، الأردن، 2009، ص: 72.

2- تقييم نظام الرقابة الداخلية: يخضع لنفس الطرق والإجراءات والأساليب التي تم التطرق لها في الرقابة والتدقيق الداخلي.

3- جمع أدلة الإثبات: تعتبر أدلة الإثبات كل ما يعتمد عليه الفرد للوصول إلى حكم معين عن الموضوع متنازع عليه ويشترط أن تتوفر في الأدلة على خاصيتين وهما الكفاية والملائمة.

قد تأخذ أدلة الإثبات أشكالاً مختلفة والتي يمكن حصرها فيما يلي:

-المستندات، الفحص المادي، المصادقات، الفحص التحليلي، وجود نظام سليم للرقابة الداخلية
صحة الأرصدة من الناحية الحسابية، وأخيراً الاستفسارات من العميل.

4- تقرير المدقق الخارجي:التقرير هو وثيقة مكتوبة تصدر عن شخص مؤهل علمياً وعملياً يبيد فيهِ رأيه الفني المحايد حول مدى دلالة القوائم المالية الختامية للمنشأة لوضعيتها المالية الحقيقية لغرض استخدامه من طرف جهات خارجة عن المنشأة لاتخاذ على ضوءه قرارات تؤثر على وضعيتهم المالية.

لا ينبغي أن يشمل التقرير على أية ملاحظات غامضة، إذ يجب أن تكون العبارات مختصرة وشاملة وواضحة وتكون حقيقية ومدعمة بأوراق المراجعة ومعرضة بطريقة يمنع أي تحريف غير مقصود.

❖ أنواع التقارير: هناك عدة أنواع من التقارير التي يعدها المدقق يمكن تقسيمها وفقاً لعدة زوايا من بينها التقارير عن إبداء الرأي والتي تشمل 4 أنواع:

- التقرير النظيف: في هذا التقرير يكون رأي المدقق غير مقيد ويصدر عندما لا يجد أي ملاحظات أو اقتراحات أثناء قيامه بعملية التدقيق تؤثر على صحة القوائم المالية.

- التقرير غير النظيف: هذا النوع من التقارير يشير إلى وجود تحفظات مع استخدام أسلوب واضح لتبرير أسباب التحفظ بشكل محدد ودقيق وقد ترجع إلى أحد العوامل التالية: (1)

- أن عملية الفحص للدفاتر والسجلات لم تتم طبقاً لمعايير المراجعة.

- عدم كفاية نظام الرقابة الداخلي.

(1) احمد حلمي جمعة، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، دار صفاء للنشر، عمان، الأردن، 2000، ص: 330.

- عدم إعداد القوائم المالية وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً.
- وجود معوقات من طرف الإدارة لإجراءات المراجعة، من خلال عدم مساعدة المراجع في الحصول على المصادقات والشهادات من الغير.

- **التقرير السلبي:** في هذا لتقرير نجد رأي المدقق حول القوائم المالية بأنها لا تمثل الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة ويقع على المدقق مسؤولية بيان الأسباب المؤدية لذلك.

- **الامتناع عن إبداء الرأي:** وهو أسوأ من التقرير السلبي حيث أن المدقق لا يستطيع إعطاء رأي فني عن القوائم المالية موضوع التدقيق وقد ترجع ضرورة الامتناع عن الرأي إلى: (1)

- وجود قيود على نطاق المراجعة.
- إذا فقد مراجع الحسابات استقلاله في علاقته بالمنشأة.
- إذا رأى حسب حكمه المهني انه غير قادر على تقييم فرض استمرارية الشركة.

رابعاً: المدقق ومصادقية المعلومات المحاسبية

إن الحاجة إلى تأكيد حول مصادقية المعلومات المحاسبية أصبح أمراً ضروري كونها ذات أهمية بالنسبة للجهات المستفيدة منها في اتخاذ مختلف القرارات.

يقدم المدقق الخارجي ما توصل إليه من معلومات والنتائج في شكل تقرير رسمي وإعطاء رأيه الفني المحايد حول مدى سلامة المركز المالي للمنشأة.

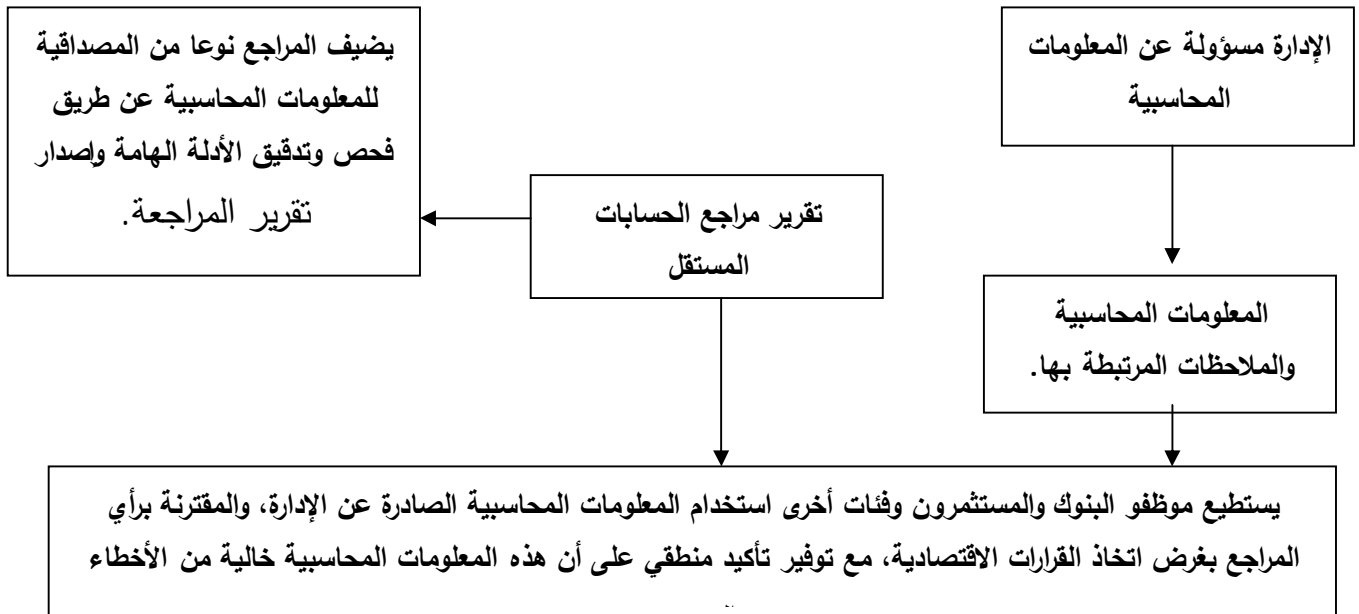
كما أن عملية تدقيق ومراجعة المعلومات المحاسبية من طرف المدقق المستقل لا يعني سقوط مسؤوليتها عن الإدارة. إن مراجعة الحسابات تتيح فرصة استخدام المعلومات المحاسبية بثقة أكثر بحيث توفر عملية المراجعة تأكيدات منطقية تفيد أن العمليات المالية للمؤسسة تعطي صورة صحيحة وصادقة حول نتائج أعمال المنشأة وبالتالي رأي المدقق (التقرير) هو مقياس لمصادقية المعلومات على أن يكون معداً وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً حيث يقوم المدقق بـ: (2)

(1) يوسف محمود جريوع، مرجع سبق ذكره، ص: 264.

(2) جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين: دليل استخدام البيانات المالية، مجلة المحاسب القانوني العربي، العدد 74، سبتمبر، أكتوبر

1996، عمان، ص: 16، 17.

- التأكد من أن المبالغ المالية الواجب تسجيلها في البيانات المالية قد تم إدراجها في التقارير الملحقة بالبيانات المالية.
 - التأكد من أن أصول المنشآت مملوكة لها قد تم ذكرها في التقارير المالية.
 - التأكد من أن القيم والمبالغ (عائدات, مصاريف...) قد تم تقديرها وتقييمها بصورة مناسبة ومنسجمة مع المبادئ المحاسبية.
 - التأكد من أن الموجودات المدرجة في البيانات المالية كانت موجودة في تاريخ الميزانية وأن المعاملات المدرجة قد وقعت خلال الفترة التي تغطيها هذه البيانات. والشكل الموالي يوضح دور تقرير المدقق الخارجي في مصداقية المعلومات المحاسبية:
- الشكل رقم (7-1): دور تقرير المدقق الخارجي في مصداقية المعلومات المحاسبية



المصدر: جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين: دليل استخدام البيانات المالية، مجلة المحاسب القانوني العربي العدد 74، سبتمبر، أكتوبر، 1996، عمان، ص ص: 16، 17.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تناولناه في الفصل تبين أنه قبل إعداد المعلومات المحاسبية لابد من تحديد أهدافها بوضوح قبل الوصول إلى مستخدميها الذين يطلبون من أن تكون تلك المعلومات فعالة ومفيدة في صنع القرارات فالمعلومات المحاسبية لا بد أن ترقى إلى مستوى معين من الجودة الذي يجعلها تفي باحتياجات مستخدمي القوائم المالية.

فجودة المعلومات المحاسبية تتحدد بوجود خصائص لا يمكن الفصل بينها أو تفضيل خاصية عن الأخرى وكذلك وجود نظام رقابي داخلي سليم.

الفصل الثاني: أساسيات
حول التشغيل المحاسبي الإلكتروني

تمهيد:

على غرار ما يشهده العالم من تطورات في تكنولوجيا الحواسيب الإلكترونية وما أحدثته هذه التكنولوجيا من تغيرات جوهرية في بيئة نظم المعلومات المحاسبية أصبح بالإمكان تخزين البيانات وتشغيلها بسرعة فائقة ودقة عالية وتتيح لمستخدميها من الحصول عليها في أي لحظة، ولقد أصبحت نظم المعلومات الإلكترونية ذات أهمية بالغة بما تنتجه من تقارير وقوائم مالية تساعد المنشآت الاقتصادية وكذا قدرتها في حفظ واسترجاع المعلومات والحصول عليها.

كما أن لظهور الحواسيب الإلكترونية أثرا كبيرا على مجال تشغيل البيانات، حيث أوضحت البيانات تشغل عن طريق برامج مختلفة داخل الحاسوب وتعالج بطريقة إلكترونية عكس ما كانت عليه في نظام المعلومات اليدوي، إلا أن مراحل معالجة البيانات تتشابه نوعا ما فهناك معالجة للمدخلات والمخرجات والتغذية العكسية، ولقد كان للتشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبة الأثر على جودة المعلومات المحاسبة وذلك من خلال معرفة بعض المتطلبات مثل كفاءة وفعالية نظام المعلومات والرقابة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني، المراجعة الداخلية والخارجية في ظل أيضا التشغيل الإلكتروني، مروراً بالإفصاح الإلكتروني ودور تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة المعلومات المحاسبة.

لذا قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: نظرة عن نظام المعلومات المحاسبي.

المبحث الثاني: ماهية نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني.

المبحث الثالث: التشغيل المحاسبي الإلكتروني وأثره على جودة المعلومات المحاسبة.

المبحث الأول: نظرة عن نظام المعلومات المحاسبي

المطلب الأول: مفهوم نظام المعلومات المحاسبي

يعد نظام المعلومات المحاسبي بصفة عامة من أهم نظم المعلومات في أغلب المشروعات، فنظام المعلومات المحاسبي نشاط اقتصادي يتم من خلال تنسيق الموارد البشرية والأولية لتحويل المدخلات إلى مخرجات وذلك لتحقيق أهداف المشروع، ويمكن تعريف نظام المعلومات المحاسبي كما يلي:

التعريف الأول:⁽¹⁾ هو "مجموعة من الأنظمة الفرعية المستخدمة في تجميع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات إلى الإدارة الداخلية والأطراف الخارجية".

التعريف الثاني:⁽²⁾ هو مجموعة من النظم والإجراءات والأجهزة الإلكترونية والأفراد التي تعمل داخل الوحدة الاقتصادية بهدف تجهيز البيانات وتوفير المعلومات التي تحتاجها الإدارة والجهات الأخرى في شأن اتخاذ القرارات".

التعريف الثالث:⁽³⁾ هو أحد عناصر المنظمة وذلك بجمع وتصنيف ومعالجة وتحليل واتصال مالي موجه واتخاذ القرارات والمعلومات للجهات الخارجية بالشركة (مثل: المستثمرون، الدائنون وكالات الضريبة) وللجهات الداخلية (للإدارة بشكل أولي).

من التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل لنظام المعلومات المحاسبي كما يلي:

نظام المعلومات المحاسبي هو نظام فرعي داخل المنشأة يتضمن مجموعة من الموارد البشرية والآلية التي تقوم بتجميع، تبويب ومعالجة وتحليل وإيصال المعلومات للأطراف المعنية وذلك من أجل مساعدتهم في اتخاذ قراراتهم.

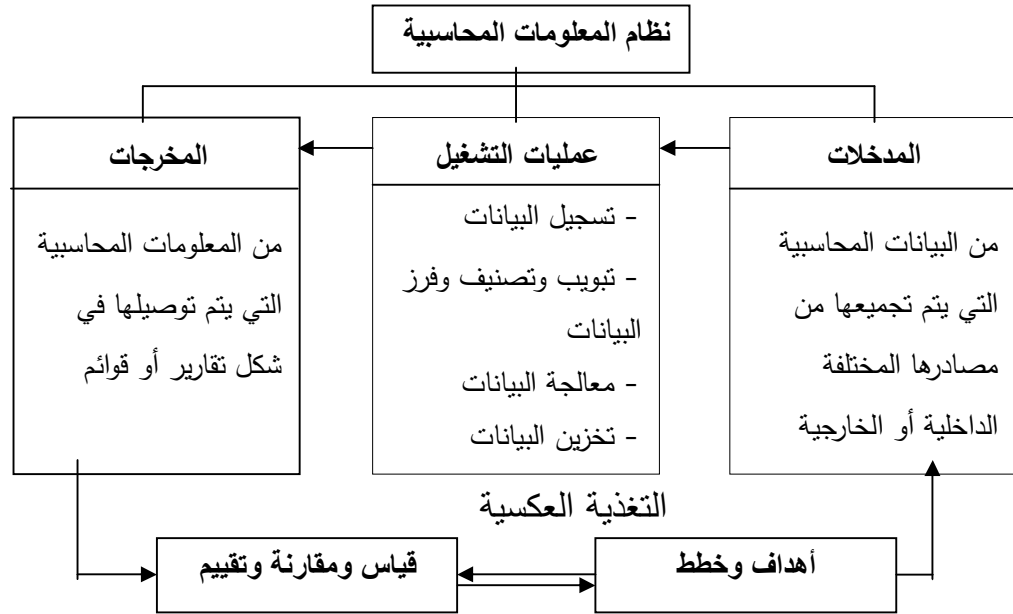
والشكل التالي يوضح مفهوم نظام المعلومات المحاسبي بمراحله المختلفة وجمع العمليات التي يختص بها:

(1) هاشم أحمد عطية، مدخل إلى نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية طبع للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2000، ص: 32.

(2) فياض حمزة رملي، نظم المعلومات المحاسبية والمحوسبة، مدخل معاصر لأغراض ترشيد القرارات الإدارية، الأبادي للنشر والتوزيع، السودان، 2011، ص: 65.

(3) Moscovice et al, **cove concept of Accounting Information Systems** John wiley and Son Inc, 1997, p299.

الشكل رقم (1 - 2) مفهوم نظام المعلومات المحاسبي



المصدر: هاشم أحمد عطية، مدخل إلى نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية طبع للنشر والتوزيع الإسكندرية، 2000، ص: 32.

وينقسم نظام المعلومات المحاسبي إلى ثلاثة أنواع وهي:

- النظم اليدوية: وهي النظم التي تعتمد على الموارد البشرية فقط.
- النظم الالكترونية: التي تعتمد على الحاسبات الآلية فقط.
- النوع الثالث من نظم المعلومات المحاسبية هو مزيج بين الموارد البشرية والحاسبات الآلية.

المطلب الثاني: مكونات و خصائص وأهداف نظام المعلومات المحاسبي

أولاً: مكونات نظام المعلومات المحاسبي: تتمثل مكونات نظام المعلومات المحاسبي فيما يلي: (1)

أ- وحدة تجميع البيانات: يقوم نظام المعلومات المحاسبي بتجميع البيانات من البيئة المحيطة بالمشروع أو عن طريق التغذية العكسية، حيث أن نوع البيانات التي يتم تجميعها وتسجيلها في النظام، تتأثر بطبيعة أهداف المشروع وطبيعة المخرجات المطلوبة.

(1) كمال الدين مصطفى الدهراوي، نظم المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، ص ص: 59- 61.

ب- **وحدة تشغيل البيانات:** إذا كانت البيانات المجمعة بواسطة نظم المعلومات قابلة للاستخدام مباشرة فلا داعي لإجراء عملية التشغيل عليها، والعكس إذا كانت هذه البيانات تتطلب معالجة نقوم بالإجراء لتكون المعلومات مفيدة لمستخدمي القرارات.

ج- **وحدة تخزين واسترجاع البيانات:** حيث يتم تخزين البيانات التي لم يتم استخدامها مباشرة والحفاظ عليها للإستخدام في المستقبل أو يتم إجراء بعض العمليات على البيانات قبل إرسالها إلى متخذي القرارات.

د- **وحدة توصيل المعلومات:** نعتبر هذه الوحدة كوسيلة التي يتم بها نقل وتوصيل البيانات والمعلومات من وحدة إلى أخرى داخل نظام المعلومات المحاسبي حتى تصل إلى متخذي القرارات سواء آليا أو يدويا.

هـ- **دورة القرارات الإدارية:** القرارات الإدارية عادة ما تكون في المفاضلة بين البدائل ويقوم متخذي القرارات بمراجعة أهداف المشروع لتحقيق أفضل النتائج في ضوء المحددات والقيود المفروضة.

ثانيا: خصائص نظام المعلومات المحاسبي: نظام المعلومات المحاسبي يتميز بخصائص تؤهله لأن يكون فاعلا وكفؤا وهي:

- **الملائمة:**(¹) إذا كانت المعلومات المنتجة لا تؤثر في القرار أو مراحل صياغته فإنه لا معنى لإنتاجها وتوصف المعلومات بأنها ملائمة إذا كانت تسهل للقائم باتخاذ القرار مهمة المفاضلة بين البدائل المختلفة.
- **الترابط:** يقصد به انسجام وتجانس النظام مع غيره من النظم الفرعية بحيث يمكن استخدام مخرجاتها كمدخلات للنظام في حد ذاته.
- **الاقتصادية:** ويقصد بذلك أن يكون النظام متبورا اقتصاديا بمعنى أن تكلفته لا تزيد عن عائدته على الأقل وإلا أصبح النظام غير مجدي وليس إلا تحميلا على موارد الوحدة.
- **القبول:** من خلال إعطاء قيمة لأخلاقيات وسلوك العنصر البشري، وتقييم تأثير سلوكه على أداء النظام حيث يجب الاهتمام بالمتغيرات المتعلقة بمجال عمل العنصر البشري داخل النظام.

(¹) فيصل بريكي وآخرون، أهمية المعلومات المحاسبية في الحفاظ على التوازن المالي للمؤسسة، (مذكرة ليسانس)، جامعة المسيلة، الجزائر 2007 - 2008، ص: 32.

بالإضافة إلى هذه الخصائص هناك خصائص أخرى تجعل من نظام المعلومات المحاسبي نظاما معلوماتيا حيويا في المنشأة المتواجد فيها وهي:⁽¹⁾

- يجب أن يحقق نظام المعلومات المحاسبي درجة عالية من الدقة والسرعة في معالجة البيانات المالية عند تحويلها لمعلومات محاسبية.
- أن يكون واضحا وسريعا ودقيقا في استرجاع المعلومات الكمية والوصفية المخزنة في قواعد بياناته وذلك عند الحاجة إليها.
- أن يزود الإدارة بالمعلومات المحاسبية الضرورية وفي الوقت الملائم لاتخاذ قرار اختيار بديل من البدائل والمتوفرة للإدارة.
- أن يتصف بالمرونة الكافية عندما يتطلب الأمر تحديثه وتطويره ليتلاءم مع التغيرات الطارئة على المنشأة.
- أن يزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لتحقيق الرقابة والتقييم لأنشطة المنشأة الاقتصادية.
- أن يزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لمساعدتها في وظيفتها لأعمال المنشأة المستقبلية.

ثالثا: أهداف نظام المعلومات المحاسبي: يمكن حصر أهم أهداف نظام المعلومات المحاسبي في:

أ- **تسجيل عمليات المشروع واستخلاص النتائج عنها:** يقوم نظام المعلومات المحاسبي بتسجيل عمليات المشروع من واقع المسندات وترحيلها وتجميعها وتخزينها عن طريق مجموعة من الإجراءات لاستخلاص النتائج عنها، وذلك وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها التي تحكم الممارسة المحاسبية.

ب- **توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار:** الهدف المهم لنظم المعلومات المحاسبية هو توفير المعلومات لعملية اتخاذ القرار والذي عادة يجب إن يتخذ بالتناسب مع عملية المنشأة التخطيطية والرقابة و إن هذا الهدف غالبا ما يطلق عليه بمعالجة المعلومات.⁽²⁾

حيث يتم توفير هذه المعلومات للمستخدمين الداخليين من خلال المحاسبة الإدارية، أما بالنسبة لاحتياجات المستخدمين الخارجيين فيتم توفيرها عن طريق التقارير المالية المنشورة.

⁽¹⁾ محمد يوسف الحفناوي، نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص: 59.

⁽²⁾ إبراهيم الجزاوي وعامر الجناني، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص: 27.

ج- توفير المعلومات اللازمة لتقييم الأداء:⁽¹⁾ تعتبر المعلومات المحاسبية التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبي المصدر الرئيسي لعملية تقييم الأداء كما تستخدم بعض المؤشرات المحاسبية التي يتم استنتاجها من التقارير المالية.

د- تأمين رقابة فعالة على الأصول والبيانات: وهذا من خلال ضمان حماية ورقابة الأصول والنقديات من أية تلاعبات وسوء استخدام وكذلك المحافظة على السجلات والسندات الهامة.

هـ- إنتاج التقارير اللازمة:⁽²⁾ تعتبر التقارير أداة التخطيط ووسيلة رقابية على نشاط المؤسسة إلا إذا تم ترجمة ودراسة البيانات الواردة وتجسيدها في شكل تقارير مالية ومحاسبية وتقديمها للمسؤولين والمستخدمين.

وحتى تتحقق فاعلية النظام المحاسبي المصمم لإنتاج هذه التقارير فإنه يجب أن يرتبط بالأهداف التالية:⁽³⁾

- إنتاج التقارير اللازمة لخدمة أهداف المنشأة.
- يجب أن تتوافر في بياناته وتقاريره الدقة في الإعداد والنتائج.
- يجب أن تقدم التقارير في الوقت المناسب.
- يجب أن يحقق النظام المحاسبي شروط الرقابة الداخلية.
- يجب أن تتناسب تكلفة النظام وتكلفة إنتاج معلوماته من الأهداف المطلوبة منها.

المطلب الثالث: مبادئ ومقومات ووظائف نظام المعلومات المحاسبي

أولاً: مبادئ نظام المعلومات المحاسبي: يقوم نظام المعلومات المحاسبي على مجموعة من المبادئ تدعم كفاءته وهي:⁽⁴⁾

أ- مبدأ التكلفة المناسبة: يقوم هذا المبدأ على توفير احتياجات الإدارة من المعلومات، حيث يحقق لها الرقابة الداخلية بأقل تكلفة ومناسبة لحجم المؤسسة وإمكاناتها المالية.

(1) عبد الرزاق محمد قاسم، تحليل وتصميم المعلومات المحاسبية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص ص: 49 - 50.

(2) فيصل بريكي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 45.

(3) هاشم أحمد عطية، مرجع سبق ذكره، ص: 35.

(4) لعماري أحمد، طبيعة وأهمية نظام المعلومات المحاسبي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 1، نوفمبر 2002، ص

ب- مبدأ الثبات في إعداد التقارير: ينص هذا المبدأ على أن تكون التقارير المالية الختامية التي تمثل مخرجات نظام المعلومات المحاسبي هذه بأسلوب موحد وثابت في جميع الدورات وذلك لتسهيل عملية الرقابة والمراجعة عليها.

ج- مبدأ العمل الإنساني في إعداد التقارير: إنه من الضروري مراعاة الشق الخاص بالعلاقات الإنسانية للأفراد، مادام أن النظام لا يعمل تلقائياً بل يعمل بواسطتهم لذلك يجب الاهتمام بتهيئة الظروف المناسبة والمحفزة لأداء الأفراد لمهامهم على أكمل وجه.

د- مبدأ الهيكلية: عند تصميم نظام المعلومات المحاسبي لا بد وأن يتماشى مع ما يتضمنه الهيكل التنظيمي من خطوط للسلطة والمسؤولية التي تحدد أساليب الضبط والرقابة الداخلية ومسار تدفق البيانات والمعلومات.

هـ- مبدأ الضبط والرقابة الداخلية: حتى تكون المعلومات المحاسبية دقيقة وذات مصداقية وتكون كقاعدة يلجأ إليها في اتخاذ القرارات، لا بد وأن يتوفر نظام المعلومات المحاسبي على مجموعة من الإجراءات التنظيمية المتكاملة.

وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم الرقابة الداخلية أوسع من مفهوم الضبط الداخلي لأن هذا الأخير يوفر الأساليب التي تساعد على التحقق التلقائي من صحة البيانات، من جهة أخرى تتطلب الرقابة الداخلية وجود خطة تنظيمية سليمة تحقق الفصل بين الوظائف والمسؤوليات داخل المنشأة.

و- مبدأ المرونة: يجب أن يتسم النظام المحاسبي بالمرونة لكي يستجيب لمختلف التغيرات التي ستحدث في المستقبل، مع مراعاة مبدأ الثبات والاستمرارية في عرض البيانات.

ي- مبدأ إعداد التقارير: على نظام المعلومات المحاسبي أن يكون قادراً على إصدار التقارير التي تعتبر وسيلة اتصال من مختلف المستويات الإدارية داخل المنشأة ومع الأطراف الخارجية مع وجوب تمييز هذه التقارير بالدقة والمصداقية لكي تساعد على اتخاذ القرارات اللازمة.

ثانياً: المقومات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبية: حتى يحقق نظام المعلومات المحاسبي أهدافه بنجاح يتطلب توافر مجموعة من المقومات الأساسية التي تساعد في ذلك وتتضمن مقومات نظام المعلومات المحاسبي مايلي:

1- الوحدة المحاسبية:⁽¹⁾ أي المنشأة التي يراد وضع نظام محاسبي لها مع بيان شكلها القانوني وتحديد مجال نشاطها، بحيث أن الحجم ونوع النشاط يؤثران على تصميم النظام المحاسبي.

2- المستندات والوثائق: تتمثل في وثائق (أوراق) تستخدم كدليل موضوعي مؤيد لحدوث العملات المالية مثل الفواتير والإيصالات ... وهي نوعين:

1-2- المستندات الداخلية: وهي التي تحرر بواسطة المنشأة مثل فاتورة البيع.

2-2- المستندات الخارجية: وهي الواردة من طرف خارجي مثل: فاتورة الشراء.

ومن الجدير بالذكر أن المستندات يتم تداولها من خلال دورة محددة تعرف بالدورة المستندية وهي تمثل المسار الذي يسلكه المستند منذ إعداد أو استلام المنشأة له حتى يتم حفظ المستند أو صورته.

3- الدفاتر والسجلات المحاسبية: وتشمل في الأساس على:

1-3- دفتر اليومية: تسجل فيه العمليات المالية أولاً بأول حسب تسلسلها التاريخي.

2-3- دفتر الأستاذ: تصنف فيه جميع العمليات التي تم تسجيلها بدفتر اليومية⁽²⁾.

3-3- مجموعة السجلات الأخرى: تستعمل المنشأة مجموعة من السجلات التحليلية والإحصائية تثبت من خلالها كافة البيانات الإضافية التي تساعد في حل المشاكل الإدارية من خلال تحليل نتائج المنشأة وهذه السجلات تختلف حسب الغرض وطبيعة النشاط من منشأة لأخرى.

4- طريقة القيد المزدوج: وهي طريقة القيد المستخدمة في تسجيل العمليات المالية في جميع المنشآت سواء كان النظام المحاسبي المستخدم يدوي أو آلي.

5- أنظمة الضبط والرقابة: يتطلب وجود نظام رقابة داخلي سليم توفر مجموعة من الإجراءات والأساليب المستخدمة في ظل نظام المعلومات المحاسبي لأغراض فرض الرقابة على البيانات التي تهدف للتقليل من الأخطاء والغش.

(1) سليمان مصطفى الداهمة، مرجع سبق ذكره، ص: 29.

(2) مبادئ نظام المعلومات المحاسبي من الموقع:

6- أفراد مؤهلين: إن تنفيذ الأعمال والإجراءات المحاسبية تحتاج إلى وجود أفراد مؤهلين وقادرين على مسك الدفاتر والسجلات وتشغيل النظام بشكل يساعد على معالجة العمليات المالية.⁽¹⁾

7- الوسائل الآلية والإلكترونية المستخدمة: إذا اشتمل النظام المحاسبي على الأجهزة والآلات الإلكترونية فإنه يحقق أهدافه بكفاءة وفعالية أحسن من الأسلوب اليدوي، حيث تكون هناك سرعة ودقة في تدفق المعلومات.

ثالثاً: وظائف نظام المعلومات المحاسبية: يحقق نظام المعلومات المحاسبي العديد من الوظائف أهمها:

- جمع وتخزين البيانات المتعلقة بأنظمة وعمليات المنشأة بكفاءة وفعالية.
- معالجة البيانات عبر عمليات الفرز والتصنيف والتلخيص.
- تأمين الرقابة الكافية التي تضمن تسجيل ومعالجة البيانات المتعلقة بأنظمة الأعمال بدقة.⁽²⁾
- وظيفة تخزين المعلومات المحاسبية.
- وظيفة عرض تلخيص للمعلومات بأسلوب تقني أو بياني وبتقارير دورية أو حسب الطلب.⁽³⁾

المطلب الرابع: الشروط الواجب توفرها في نظام المعلومات المحاسبي

- حتى يكون نظام المعلومات المحاسبي قوي ومتين يجب أن تتوفر فيه الشروط التالية:⁽⁴⁾
- أن يرتبط بالهيكل التنظيمي للمنشأة حتى يوفر المعلومات اللازمة لتحقيق أهداف الإدارة.
 - أن يكون المنبع لإمداد الإدارة العليا بالمعلومات الملائمة عن نتائج تنفيذ الخطط من خلال المقارنة بين النتائج الفعلية والسياسات المرسومة مسبقاً.
 - أن يسمح بتحقيق التوازن بين درجة الدقة، التفصيل، الفترات الزمنية لإعداد التقارير ومن تكلفة النظام وبما يحافظ على اقتصاديات تشغيله.

(1) سليمان مصطفى الدلاهمة، مرجع سبق ذكره، ص: 30.

(2) عبد الرزاق محمد قاسم، مرجع سبق ذكره، ص: 45.

(3) محمد يوسف حفناوي، مرجع سبق ذكره، ص: 60.

(4) أحمد حلمي جمعة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 21.

- أن يقوم نظام المعلومات المحاسبي بتوصيل المعلومات في الوقت المناسب لمستخدميها وتخزينها واسترجاعها منه بشكل سريع ومنظم.
- تكامل المعلومات وخصوصا المعلومات الخارجية المفيدة.
- أن يستخدم المعلومات الناتجة عن أنظمة المعلومات الفرعية لخدمة إدارات مختلفة داخل المنشأة دون إعادة تشغيلها مرة أخرى.
- أن يساعد في دعم النظم الفرعية الخاصة بالموازنات التخطيطية أو الأساليب الإحصائية.
- أن يوفر نظام المعلومات المحاسبي قنوات اتصال لتدفق المعلومات إلى داخل وخارج المنشأة ولجراء موائمة بين نظام المعلومات والبيئة المحيطة حتى يتم توفير المعلومات وفقا لظروف مستخدميها.
- أن يستجيب نظام المعلومات المحاسبي لطلب المعلومات بصفة مستمرة من خلال توليد المعلومات وقت الحاجة إليها.

المطلب الخامس: مراحل بناء نظام المعلومات المحاسبي

يقوم نظام المعلومات المحاسبي بتزويد الأطراف المعنية والأطراف الخارجية والداخلية بمعلومات يستفاد منها في اتخاذ القرارات، وللوصول إلى تلك المخرجات من هذا النظام التي هي على أشكال وثائق أو تقارير لآبد وأن تقوم المؤسسة بتعديل النظام القائم أو القديم وذلك ما يسمى بتطوير نظام المعلومات المحاسبي وتتم مراحل التطوير بخطوات متتالية وهي كالتالي:

أ- **مرحلة التخطيط:**⁽¹⁾ إن أي عمل ناجح لآبد له من تخطيط مسبق، ويعرف التخطيط بأنه عملية دراسة منطقية مسبقة للعمل تساعد بشكل كبير على تقريب المستقبل مما يساعد المستثمرين على اتخاذ قراراتهم بالنسبة لمشاريعهم.

وهذه المرحلة من مراحل التطوير تبدأ بتعريف المشكلة التي سببت الحاجة لتطوير نظام جديد، ثم تحديد أهداف نظام المعلومات المحاسبي ومن ثم محدداته، وبعد ذلك يتم جمع البيانات وتسجيلها، أما الخطوة الثانية فتتمثل في إجراء دراسة جدوى لمشروع النظام، وبعد هذه الدراسة يتم إعداد ملخص لدراسة نظام يعتمد عليه في اتخاذ قرار البقاء في مراحل التطوير أو التوقف عند هذه المرحلة.

(1) يوسف الحفاوي، مرجع سبق ذكره، ص: 164.

ب- **مرحلة التحليل:** بعد مناقشة ما تم إعداده في المرحلة السابقة واتخاذ القرار باستمرار التطوير من خلال الانتقال للمرحلة الثانية وهي تحليل نظام المعلومات المحاسبي إلى عناصر أو أجزاء يتم دراستها كل على حدة وإيجاد العلاقة أو كيفية ترابط هذه الأجزاء في سبيل تكوين فكرة شاملة حول متطلبات النظام وهذا الهدف الأهم لهذه المرحلة.

ويمكن أن نجمل ضرورة هذه المرحلة في تحديد متطلبات نظام المعلومات المحاسبي من خلال معرفة مدخلاته من بيانات اقتصادية وإحصائية ومالية مثبتة على مستندات وأوراق ثبوتية ومن ثم تحديد ما يجري على هذه البيانات من معالجة محاسبية وحسابية من أجل الوصول للمعلومات المخرجة من النظام على شكل تقارير بأشكال مختلفة، ويمكن أن تتم عملية التحليل بعدة طرق، ونذكر على سبيل المثال طريقة هندسة البرمجيات التي تعتمد على أجهزة الإعلام الآلي في معالجة المعلومات، إذ أن المجال الاقتصادي والمحاسبي يعتمد كثيرا على خدمات بعض الأجهزة والبرمجيات التي صممت خصيصا لمعالجة المعطيات والبيانات المالية والمحاسبية وذلك لاعتبار كثرة منها:

- جمع وتبويب وترتيب المعلومات بطريقة منطقية ودقيقة.
- سرعة التحليل.
- تنظيم المعلومات والبيانات في ملفات خاصة.
- الحفظ الجيد للمعلومات والنتائج.
- إمكانية اكتشاف الأخطاء بسرعة وفي الوقت المناسب.
- استقلال الوقت وتخفيض التكلفة والجهد.

وعلى هذا الأساس لا يمكن الاستغناء عن هذه الطريقة عند تحليل نظام المعلومات المحاسبي.

ج- **مرحلة التصميم:** إذا وافق الإداريون على الاستمرار يتم البدء بالتصميم كمرحلة لتحليل النظام فعملية تصميم نظام المعلومات المحاسبي تهدف إلى وضع مخطط عام لهذا النظام من أجل تحديد التفاصيل الدقيقة لهذا النظام.⁽¹⁾

تمر مرحلة التصميم في تطوير نظام المعلومات المحاسبي بخطوات عمل تكون كالتالي:

(1) المرجع السابق، ص: 165-174 .

- تصميم المخرجات.
- تصميم البرمجيات المحاسبية.
- تصميم الملفات وقواعد البيانات.
- تصميم الإجراءات المحاسبية والإجراءات الرقابية.
- تصميم المدخلات، ويتم القيام بهذه الخطوات بعد الانتهاء من مرحلة التحليل مباشرة.

د- مرحلة التنفيذ: (1) كي يصبح النظام شغالا وفعالا بشكل صحيح لابد أن يأخذ فريق التطوير في الحسبان جملة من التوقعات تتمثل بالتأخير والأعمال والتوقف عن العمل واستفسارات الأفراد عند وضع النظام الجديد موضع التشغيل الفعلي والتي سنتلشى بمرور الزمن وإذا لم تضمحل فإن ذلك يطرح تحديات جديدة على محلي ومصممي النظام الجديد، كما ان هذه المرحلة ترتبط بجملة من التحديات:

- ارتفاع التكلفة عما هو متوقع أثناء عملية التحول.
- عدم رضا العاملين وبخاصة على المدى القصير فقد يجلب النظام الجديد الكثير من الفوائد للمنشأة ومن يتعامل معها من عملاء وزبائن.
- فقدان قسم من الزبائن بسبب تأخير بعض الخدمات التي كان يحصل عليها الزبائن في هذه المنشأة لذلك عليها أن تأخذ جميع احتياطاتها لجعل عدم رضا الزبائن في حدوده.

هـ- تقييم النظام: بعد تشغيل نظام المعلومات الجديد لفترة من الزمن يتراوح عادة من ستة أشهر إلى سنة يتبع ذلك حجم المنشأة من جهة وطبيعة نشاطها من جهة أخرى وعند إجراء التقييم لا بد من التركيز على:

- جودة مخرجات النظام.
- بساطة استخدام النظام.
- ثقة المستخدمين النهائيين بالنظام.

و- مرحلة التشغيل: بالنسبة لكيفية تشغيل النظام فإنها تختلف في حالة أن النظام تم تطويره من الصفر أو أنه عبارة عن تطوير على النظام القديم.

(1) نجم عبد الله الحميدي وآخرون، نظم المعلومات الإدارية مدخل معاصر، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2004، ص 255 - 256.

إذا كان النظام مطورا من الصفر فإن تشغيله سيكون مباشرة من خلال إدخال بيانات المعاملات المالية فيه من البيئة الداخلية والخارجية ومن تم معالجتها وإخراج المعاملات المحاسبية وتخزينها.

أما في حالة كون نظام المعلومات المحاسبي مطورا من خلال التعديل المحسن على إطار وتفاصيل النظام القديم، فإن النظام القديم في هذه الحالة سيكون نواة النظام الجديد التي يتم توسيع تأثيرها خلال التحسينات والإضافات. (1)

بعد التنفيذ والتشغيل تأتي مرحلة الصيانة وهي عملية تهدف للمحافظة على استمرارية نظام المعلومات الجديد وتلبية متطلبات المستخدمين النهائيين بكفاءة وفعالية وهذا يستدعي إعادة النظر بين فترة وأخرى بهذه المتطلبات وإجراء التغييرات والتحسينات على نظام المعلومات التي تلبية المتطلبات، وتكفل الصيانة المعدات الصلبة الإلكترونية، الميكانيكية والكهربائية. (2)

المبحث الثاني: ماهية نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني

أدى ظهور العولمة والتطور الكبير في بيئة الأعمال، ووجود الحواسيب إلى إعادة النظر في المعالجات المحاسبية، الأمر الذي جعل من المعلومات المالية أكثر تعقيدا وأوجب قيام المحاسبين بضرورة التأقلم والتكيف مع الأمور ومجاراتها بشكل مستمر، فنظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني نظام يعتمد على التكنولوجيا الحديثة وعلى أجهزة الحاسوب في تخزين المعلومات ومعالجتها وإخراجها على شكل تقارير وقوائم مالية.

المطلب الأول: تعريف نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني ومراحل تطوره

أولاً: مراحل تطور نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني

مر نظام المعلومات المحاسبي بعدة مراحل ليواكب العصر ويكون ملائما وعلى درجة من الفعالية والكفاءة، ويمكن تتبع مراحل تطور النظم الإلكترونية لتحويل المعلومات المحاسبية من خلال دراسة مراحل تطور استخدام الحاسوب في الخدمات المالية للبنوك التجارية كما يلي: (3)

(1) يوسف الحفاوي، مرجع سبق ذكره، ص: 200.

(2) نجم عبد الله الحميدي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 256.

(3) أحمد حلمي جمعة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 221 - 229 (بتصرف).

- **المرحلة الأولى:** من 1955 إلى 1965: تعتبر البنوك التجارية أول من استخدم النظم المحاسبة التي تميزت بإدخال الآلات التقليدية في العمل المحاسبي مثل آلات قراءة الحبر الممغنط وآلات تجهيز وإعداد المخرجات وقواعد البيانات التي كانت تعتمد عليها البنوك الكبيرة في تقديم الخدمات للعملاء بهدف التشغيل اليومي للبيانات والمعلومات، وقد تم تطبيق التشغيل الآلي بداية في الحسابات الجارية ثم في الودائع الادخارية والخدمات المصرفية الأخرى.

- **المرحلة الثانية:** امتدت هذه المرحلة من عام 1965 إلى 1975: وتمثل استخدام الحاسوب الإلكتروني في ترشيد القرارات في البنوك التجارية، وتميزت هذه المرحلة بتطوير عملية اتخاذ القرارات في البنوك التجارية بحيث تم تطوير عملية تدفق المعلومات وذلك من خلال:

- توسيع نطاق نظام المعلومات المحاسبي ليشمل كافة أقسام البنك.
- تحقيق الترابط والتكامل بين نظم المعلومات الفرعية وقاعدة البيانات الأساسية.
- تتبع مكونات المدخلات المستخدمة في تقديم الخدمات المالية في البنوك من اجل تصميم أنظمة للتكاليف وتحديد ربحية الأقسام والبنك.

ويعود الاستخدام المتزايد للحواسيب في البنوك إلى عدة أسباب منها:

- ازدياد حجم المشاريع والذي لا يمكن مقارنته بالأساليب اليدوية للعمليات المصرفية.
- تطور البورصات وأسواق المال وتنويع خدمة العملاء.
- المنافسة.

- **المرحلة الثالثة:** امتدت هذه المرحلة من عام 1975 حتى بداية التسعينات، وتميزت هذه المرحلة باستخدام النظم الإلكترونية المصرفية نتيجة التقدم الكبير الذي وصلت إليه عملية التشغيل للبيانات، والتطور السريع والمتلاحق في تكنولوجيا الحواسيب المستخدمة في البنوك والتي تساعد في تقليل الأعباء اليدوية والتكاليف المرتبطة بالنظام المحاسبي.

- **المرحلة الرابعة:** وتغطي هذه المرحلة من بداية التسعينات إلى يومنا هذا، وتتميز هذه المرحلة باستخدام نظام الشبكات ونظم التحويل الإلكتروني للمعلومات المحاسبية والأموال بالإضافة إلى نظم تبادل البيانات إلكترونياً (EDI)، تختلف هذه المرحلة عن المراحل السابقة في عدة نواحي وهي:

- تختلف أساليب تقديم الخدمات باختلاف طبيعة ونوعية الخدمات المقدمة، حيث تختلف خدمات آلات الصرافة الأوتوماتيكية وبطاقات الإئتمان المصرفية عن خدمات شبكة الحاسبات والتحويل الإلكتروني للبيانات والمعلومات المصرفية.
- لقد تغير التوزيع الديمغرافي للعملاء نتيجة ازدياد معرفتهم باستخدام شبكة الحواسيب وتبعاً لذلك لا تستطيع النظم المحاسبية التقليدية تقديم الخدمات الجديدة.
- يساعد استخدام النظام المحاسبي الآلي في البنوك على توسيع قاعدة العملاء بحيث تمتد إلى أبعد من المناطق الجغرافية التقليدية لخدمة العملاء.

ولقد واكب تطور نظام المعلومات المحاسبي في البنوك التجارية تطور مفهوم قيمة المعلومات المحاسبية، وتبادل المعلومات ضمن النظم الإلكترونية، والاستفادة من نظرية اقتصاديات المعلومات في تطوير هذا النظام لخدمة اتخاذ القرارات الاستثمارية في البنوك التجارية.

ثانياً: تعريف نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني

ليكون نظام المعلومات المحاسبي ذات قدرات فعالة وكفاءة عالية، دفع المنشآت للإتجاه نحو تشغيل نظام معلومات محاسبي إلكتروني وهذا يتطلب دراسة هذه النظم الحديثة ومعرفة خفاياها.

ويمكن تعريف نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني كما يلي:

التعريف الأول:⁽¹⁾ "نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني عبارة عن مجموعة من الأفراد والعمليات والبيانات والتقنيات الحديثة التي تتفاعل معاً وتتكامل وتتناسق لتزويد المديرين والموظفين والعملاء وزوار المنشأة على شبكة الانترنت بمعلومات لازمة لهم وذلك من خلال بناء بنية تحتية قوية وتصميم نظام إلكتروني قوي لأمن البيانات وحمايتها من السرقة والضياع من خلال استخدام البرامج المضادة للفيروسات".

التعريف الثاني:⁽²⁾ "هو النظام الذي يتم فيه الاعتماد على الوسائل الإلكترونية (الحواسيب الإلكترونية) في تشغيل النظام وعادة ما يتم الاعتماد على طريقة التشغيل هذه في حالة المنشآت الكبيرة الحجم بسبب كبر حجم البيانات التي يمكن تشغيلها"

(1) سعد محمد أبو كميل، تطوير أدوات الرقابة الداخلية لهدف حماية البيانات المعدة إلكتروني، (مذكرة ماجستير)، جامعة القاهرة، 2011، ص

21.

(2) قاسم محمد إبراهيم الحبيطي وزيايد يحيى السقا، مرجع سبق ذكره، ص: 42.

ومن خلال ما تقدم إن نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني:

هو النظام الذي يتم فيه معالجة البيانات إلكترونياً من خلال استخدام الحواسيب، حيث يقوم بتخزين تلك البيانات والمعلومات واسترجاعها بشكل سريع ومنتظم عند الحاجة، ويوصل المعلومات المحاسبة إلى الإدارة ومتخذي القرار في الوقت المناسب.

المطلب الثاني: خصائص ومقومات نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني

أولاً: خصائص نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني

نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني يتصف بمجموعة من الخصائص الكفوءة وهي الدقة، الشمول المرنة، الموثوقية، الملائمة، في معالجة البيانات المالية، كما يمكن حصر مواصفات أخرى لازمة في أنظمة المحاسبة الإلكترونية بما يلي:⁽¹⁾

أ - السرعة: وتتمثل هذه الخاصية في:

- سرعة إدخال المعلومات في النظام.
- سرعة إجراء التعديلات على المدخلات في النظام.
- سرعة إعداد التقارير في النظام.
- سرعة تقديم الخدمة ووصولها إلى المستخدم النهائي.

ب - أمن المعلومات والبيانات: وتشمل هذه الخاصية ما يلي:

- توفر عنصر السرية في الدخول إلى المعلومات في النظام المطبق الحالي.
- يمكن النظام من استرجاع البيانات والمعلومات حال فقدانها.
- توفر قواعد البيانات المستخدمة حماية جيدة للبيانات، حيث تتطلب مستويات أمنية متعددة.

ج - الكفاءة والفعالية: وتتمثل في النقاط التالية:

- يؤدي النظام المطلب إلى تخفيض التكلفة.
- يلاءم هذا النظام الأعمال المعينة، ويؤديها بإنتاجية عالية.

⁽¹⁾ عدنان محمد محمد قاعد، دراسة وتقييم نظام المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات الفلسطينية، (مذكرة ماجستير)، غزة، 2007

- البرمجيات المستخدمة تمكن مستخدمي النظام من تبادل المعلومات بسهولة ويسر.
- يستخدم النظام المطبق شبكة اتصالات محوسبة لنقل البيانات والمعلومات بحيث تكون كافية لإنجاز الأعمال المطلوبة في الوقت الملائم.
- يتيح النظام المطبق لأكثر من مستفيد اتصال في وقت واحد ويعمل على عرض البيانات حسب حاجتهم.
- يلبي النظام المستخدم الأهداف والمتطلبات المحددة له منها توفير التقارير اللازمة لمستويات الإدارة.
- نظم إدارة وتشغيل قواعد البيانات التي يستخدمها النظام لها قدرة عالية من حيث التخزين الاسترجاع والعرض.

د - الصيانة والخدمة: وتتمثل هذه الخاصية في:

- توفر عنصر الصيانة وجود الخدمة المقدمة من الشركة المنتجة للنظام.
- سرعة تقديم خدمة الصيانة عند طلبها من الشركة المنتجة للنظام من خلال وجود زيارات دورية للصيانة الوقائية.

هـ - تكلفة البرامج: ويتمثل في:

- تتناسب تكلفة شراء البرنامج مع الخدمات المستفاد منها.
- توفر عنصر التكلفة الاقتصادية في سعر الشراء وتكاليف الصيانة السنوية للنظام.

و - الرقابة الذاتية: وتشمل هذه الخاصية النقاط التالية:

- لا يمكن تعديل المسندات والفواتير بعد طباعة الكشوفات والتقارير التي تشملها.
- لا يمكن مسح المسندات والفواتير بعد طباعتها وإنما يتم إلغاؤها بقيد عكسي.
- يمكن هذا النظام من اكتشاف الغش المرتكبة.
- تعمل قواعد البيانات المستخدمة على عدم تكرار البيانات المخزنة، كما توفر معلومات تساعد على التعرف على المشاكل.

ز - التميز والخصوصية: وتتمثل هذه الخاصية في:

- فاعلية النظام المطبق نحو تلبية حاجات ورغبات المستخدمين الحالية والمستقبلية.

- يوجد في النظام الإلكتروني إمكانيات وقدرات لا تتوفر في الأنظمة الأخرى (اليدوية).

ي- مواكبة التطورات التكنولوجية: وتشمل هذه الخاصية النقاط التالية:

- مسايرة عصره الإدارة لتلبية حاجات المستخدمين.
- توفر الكفاءة والخبرة لدى شركة البرمجة للنظام الإلكتروني بالتوازي مع التطورات الحاصلة.

ثانيا: مقومات نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني

إن أي نظام محاسبي يستخدم الحواسيب الإلكترونية، لا بد وأن يتوافر فيه مجموعة من المقومات الأساسية نذكر منها:

أ- أجهزة الأنظمة الإلكترونية⁽¹⁾: تشمل مجموعة الآلات والأجهزة والمعدات المستخدمة في النظام مثل وحدة المعالجة المركزية التي تتكون من وحدات فرعية للتخزين والحساب والمنطق والرقابة الذاتية وكذلك وحدات الإدخال والإخراج والتخزين الثانوي والاحتياطي.

ب- البرامج والإرشادات الأساسية: تمثل البرامج سلسلة من التعليمات التي يستطيع الحاسوب تفسيرها وتنفيذها وترشيدها إلى تشغيل البيانات وهي تمثل أوامر مكتوبة بلغة معينة موجهة لوحدة التشغيل المركزية للقيام بتنفيذ عملية معينة وتدخّل هذه الأوامر في تصميم البرامج.

ج- اللوائح والمستندات: تعتبر النواتج والمسندات أحد مكونات الرقابة على النظام التي يجب أن تتوافر في أي نظام تشغيل يقوم على الحاسوب، كما أنها تعتبر من بين وسائل الاتصال داخل النظام.⁽²⁾

د- الأفراد وإدارة الحاسوب: تعتبر إدارة الحاسوب الوحدة الإدارية المسؤولة عن تشغيل البيانات واستخراج النتائج المطلوبة، التي تتطلب ضرورة تنظيمها بشكل مناسب، توضح فيه مراكز السلطة والمسؤولية وأساليب اعتماد الأعمال وإقرارها.

هـ- الضوابط الرقابية: وتتمثل في الإجراءات والضوابط الرقابية التي تسمح في ضمان سلامة التشغيل الإلكتروني للبيانات وتضمن إجراءات الرقابة مايلي:

⁽¹⁾ سليمان، مصطفى الدلاهمة، مرجع سبق ذكره، ص: 109.

⁽²⁾ عدنان محمد قاعود، مرجع سبق ذكره، ص: 61.

- إجراءات الرقابة لضمان صحة البيانات.
- إجراءات الرقابة الخاصة بتقسيم العمل.
- إجراءات الرقابة على البرامج والملفات.
- إجراءات الرقابة على الجهاز نفسه.⁽¹⁾

المطلب الثالث: الإطار العملي لنظام التشغيل المحاسبي الإلكتروني

أولاً: تعريف نظام التشغيل المحاسبي الإلكتروني:

التعريف الأول:⁽²⁾ "هو مجموعة من البرمجيات الأساسية التي تقوم بإدارة الحاسوب وتتحكم في كافة الأعمال والمهام التي يقوم بها وتيسير هذه البرمجيات على المستخدم الاستفادة من الأجهزة التي يتكون منها الحاسوب والملحقات التابعة له مثل: الطابعة والفأرة وغيرها، كما تمكن المستخدم من الاستفادة من البرمجيات التطبيقية المختلفة للحاسوب كبرمجيات الطباعة للرسائل أو إجراء الأعمال الحسابية أو غير ذلك".

التعريف الثاني:⁽³⁾ "هو عبارة عن حزمة برمجية للنظام الأكثر أهمية في الحاسوب وهو نظام متكامل للبرامج التي تدير عمليات وحدة المعالجة المركزية وتسيطر على مدخلات المنشأة من مستندات وتسجيل عملياتها اليومية والمخرجات من تقارير وقوائم مالية، وموارد التخزين ونشاطات نظام الحاسوب، كذلك فهو أي نظام التشغيل يجهز شتى خدمات الدعم والإسناد في الوقت الذي ينفذ فيه الحاسوب برامج التطبيق الخاصة بالمستخدم".

من خلال التعاريف السابقة، يمكن القول أن لنظام التشغيل المحاسبي الإلكتروني العديد من الخصائص الأساسية، حيث:

- يتحكم بتدفق البيانات في الجهاز في الجهاز، وتشغيل وإيقاف مختلف العمليات فيه.
- يتألف من مجموعة من البرامج التي تتيح لنا التعامل مع وحدات الحاسوب مثل الشاشة ووحدات التخزين والطابعة وغيرها.

⁽¹⁾ المرجع السابق، ص: 62.

⁽²⁾ تعريف نظام التشغيل وكيفية عمله:

www.sli.deshave.net/ahmadaliahmad/ss-16011865.le : 07/02/2015, 16 :00h.

⁽³⁾ عامر إبراهيم قنديلجي، علاء الدين عبد القادر الجنابي، نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2005، ص ص: 235 - 236.

من التعاريف السابقة أيضا استنتجنا أن نظام التشغيل المحاسبي الإلكتروني هو:

- مجموعة من البرامج التي تقوم بإدارة الحاسوب.
- يعد الوسيط بين المستخدم والجهاز.
- يقوم بتشغيل البيانات الناتجة عن عمليات المنشأة.

ثانيا: مزايا نظام التشغيل المحاسبي الإلكتروني

يتميز نظام التشغيل المحاسبي الإلكتروني بعدة مزايا نذكر منها ما يلي:

- سهولة استخدامه.
- القدرة على القيام بأكثر من عملية في الوقت نفسه.
- سهولة الانتقال من برنامج لآخر.
- سهولة نقل المعلومات وتبادلها بين البرامج أو الملفات المختلفة.
- إمكانية نقل المعلومات والملفات بين أجهزة الحاسوب.
- أن يعمل ويتحكم بأكثر من معالج. (1)

ثالثا: مهام نظام التشغيل المحاسبي الإلكتروني: هذه المهام تتمثل في: (2)

أ- التحكم في مسار البيانات: يقوم نظام التشغيل المحاسبي الإلكتروني بنقل البيانات الخاصة بأعمال المنشأة استنادا من مستنداتها داخل الحاسوب من وحدة لوحدة وتنظيم عملية التبادل بين الوحدات الأخرى وهو بذلك ينظم عمليات حفظ البيانات والبرمجيات، مما يمكن المنشأة اللجوء إليها وقت الحاجة.

ب- تحميل البرمجيات التطبيقية: يقوم نظام التشغيل المحاسبي الإلكتروني بتحميل البرمجيات التطبيقية إلى الذاكرة من الوحدات الملحقة أو وسائط التخزين وبعد الانتهاء من تنفيذها يقوم نظام التشغيل بإزالة البرنامج من الذاكرة الرئيسية وهي برمجيات تتماشى مع مسار متطلبات أعمال المنشأة.

(1) تعريف نظام التشغيل وكيفية عمله، مرجع سبق ذكره.

(2) المرجع السابق .

ج- التحكم في وحدة الذاكرة الرئيسية: يتسم نظام التشغيل المحاسبي الإلكتروني بمعالجة أكثر من برنامج واحد في نفس الوقت مما يسمح للمنشأة بتسريع عملياتها المحاسبية وتسجيل كل ما قامت به.

د- التحكم في وحدات الادخار والإخراج: أي التحكم في إدخال البيانات الفأرة ولوحة المفاتيح أو غيرها... وكذلك عملية عرض المعلومات على الشاشة أو إرسالها إلى الطابعة أو إلى وحدة أخرى.

هـ- الاتصال مع المستخدم: يقوم نظام التشغيل المحاسبي الإلكتروني بتنظيم أسلوب المواجهة مع مستخدم الجهاز ومن خلال ذلك يتمكن المستخدم من متابعة البرمجيات التي يتم تنفيذها والإطلاع على الملاحظات التي يظهرها الحاسوب وإصدار الأوامر لتوجيه الحاسوب للقيام بالمهام المطلوبة.

و- اكتشاف الأعطال: عند أي عطل في أحد مكونات الحاسوب يقوم نظام التشغيل المحاسبي الإلكتروني بصورة آلية بتشغيل سلسلة من البرمجيات الخاصة باكتشاف الأعطال وإيجاد الحلول.

رابعاً: وظائف نظام التشغيل المحاسبي الإلكتروني: وتتمثل في:

أ- إدارة وتنظيم عمل الذاكرة: حيث يخصص موقعا في هذا الذاكرة لكل برنامج يتم فتحه، ويضع تسريب المعلومات من مكان لآخر.

ب- إدارة وتنظيم عمل المعالج: التأكد من وصل البيانات المرسله بصورة مستمرة وتنظيم تعددية المهام وتعدد الروابط وتعدد المعالجات.

ج- التحكم بأجهزة النظام المتصلة بالحاسوب: وذلك باستخدام برامج تشغيل وحدات والإخراج، كما تعلم الوثائق المحاسبة مثل الميزانيات والقوائم والتقارير... هي مخرجات النظام المحاسبي فتكون لها برامج خاضعة أثناء التشغيل حتى تطبع.

د- متابعة مصادر التخزين والتحكم بالملفات ومواقعها: وذلك بحفظ عناوين الملفات التي يتم تخزينها.

هـ- تمكين البرامج من العمل: مساندة البرامج التطبيقية وتحميلها إلى الذاكرة لتمكينها من العمل.

و- توفير واجهة العمل على الجهاز: تكون كتابة مثل (Dos)، وهو من الأنظمة ذات أسلوب المواجهة الخطية وهو اختصار للعبارة (Disk Operating System) أي نظام تشغيل الأقراص أو تكون رسومية مثل (Windows) وهو من أشهر أنظمة التشغيل وهو يسمح للمستخدم بالتفاعل مع الحاسوب والاختيار من القوائم والأيقونات التي تكون مبرومة بتطبيقات مختلفة.

خامسا: أساليب التشغيل الإلكتروني للبيانات

تنقسم أساليب التشغيل الإلكتروني للبيانات إلى نوعين هما:

1- نظام التشغيل بالمجموعات: وفق لهذا الأسلوب يتم تجميع البيانات في مجموعات متجانسة، ثم تشغيلها معا في نهاية فترة زمنية معينة عادة ما يتم تحديدها بناء على طبيعة هذه البيانات ولفترة زمنية التي يراد في نهايتها الحصول على المعلومات. ويمتاز هذا النظام بـ:

- اقتصادية تشغيل البيانات نتيجة لتجميع البيانات في مجموعات تشغيلها دفعة واحدة مما يخفض من تكلفة تشغيلها.
- تكون أعمال المراجعة في هذا النظام أسهل حيث ينتج عن هذا الأسلوب مسار المراجعة يمكن تتبعه.

2- نظام التشغيل الفوري: ويسمى أيضا النظام المباشر أو النظم ذات الوقت الحقيقي، حسب هذا الأسلوب يتم تشغيل البيانات فور حدوث العملية بصرف النظر عن نوعها حيث تعتمد هذه النظم على تخزين البيانات في وسط تخزين مباشرة يمكن من خلالها الاستجابة الفورية للحصول على المعلومات المطلوبة التي تكون في حاجة إلى أساليب رقابة داخلية تضمن حمايته وتنفيذ عملية الوصول إلى البرامج والبيانات. وهي بدورها تنقسم إلى قسمين:

2-1- نظام تشغيل الفوري للصفقات والعمليات: وهو النظام الذي يعتمد على قواعد بيانات تدعم تشغيل اليومي لصفقات ومعاملات المنشأة مثل نظم السحب الآلي للبنوك.

2-2- نظام التشغيل التحليلي الفوري: ونعني مجموعة البرامج التطبيقية التي تمكن المستخدم من الحصول على بيانات من النظام بغرض تحليلها والحصول على كل معلومات منها والذي يستخدم كعنصر مساعد في نظم دعم القرار.

المطلب الرابع: المعالجة الآلية للبيانات المحاسبية

تطور نظام المعلومات المحاسبي في عصر تكنولوجيا المعلومات باستخدام المعالجة الآلية للبيانات فأصبح يساعد في حفظ واسترجاع المعلومات في الوقت المناسب عن طريق أحدث البرامج والتطبيقات والتقنيات مما ساعدت في الحصول على المعلومات بسرعة وزيادة إنتاجية أكبر وفعالية في العمليات المحاسبية.

أولاً: تعريف المعالجة الآلية:

إن المعالجة الآلية تمثل الأداة الحديثة التي يمكن بواسطتها تنفيذ أكثر العمليات المحاسبية والمنطقية تعقيداً، وكذلك تتطلب مجموعة مختلفة من الأدوات والأجهزة المساعدة، كأجهزة الحاسوب وبرامج التطبيقات واللغات والبرمجيات.

ثانياً: مراحل المعالجة الآلية للبيانات: تتم المعالجة من خلال المراحل التالية:

- **مرحلة الإدخال:** يتم في هذه المرحلة تنظيم البيانات وتحديد مصادرها وطبيعتها، والمستندات التي تم الأخذ منها، والاستفادة من تلك البيانات في إنتاج معلومات تساعد في اتخاذ القرارات وتشمل هذه المرحلة العمليات التالية:

- عمليات جمع البيانات بالطرق المباشرة وغير المباشرة.
- عمليات تدوين البيانات ونسخها بالطرق اليدوية والإلكترونية.
- عمليات تبويب وترتيب البيانات في جداول محددة.
- عمليات ترميز البيانات، وحصرها تحت إطار ترميز مرن.
- عمليات التأكد من صحة الترميز للبيانات.
- عمليات إدخال البيانات لنظم المعالجة الآلية.⁽¹⁾

- **مرحلة معالجة البيانات:** هذه المرحلة تتم من خلال العمليات التالية:

- عمليات نسخ البيانات في وسط التخزين الممغنطة.
- عمليات الترتيب والفرز والتصنيف بواسطة نظم المعالجة.

(1) علاء أحمد عبد الهادي الزعائن، أثر التحول في نظم المعلومات المحاسبية، (مذكرو ماجستير)، كلية الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية ، غزة ص ص: 32 - 34.

- العمليات الحسابية والمنطقية والمقارنات والعلاقات.
 - عمليات قفل البيانات استرجاعها من وسائط التخزين وعمليات حماية فك البيانات.
 - عمليات دمج البيانات للحصول على معلومات أو مقارنات معينة.
 - عمليات مسح البيانات، وحذفها من وسائط التخزين.
 - عمليات الترتيب والفهرسة بواسطة نظم المعالجة.
 - عمليات معالجة النصوص التي تتضمنها مفردات الحاسبات.
 - عمليات معالجة الرسوم التي يتطلبها الحاسبات المختلفة مثل الأرقام.
- **مرحلة المخرجات:** تتم في هذه المرحلة تلبية متطلبات متخذي القرارات والمستفيدين من المعلومات وذلك من خلال عملياتها التالية:
- عمليات استخراج المعلومات بالتقارير.
 - عمليات طباعة النصوص المنسقة.
 - عمليات طباعة النصوص المنسقة.
 - عمليات طباعة الجداول والأشكال والرسوم الإحصائية.
 - عمليات تخزين المعلومات بوسائط التخزين المختلفة على اتخاذ الإجراءات الخاصة بحمايتها وصيانتها.
- **مرحلة التغذية العكسية:** تنتج خلال هذه المرحلة إعادة المعلومات المسترجعة إلى نظام المعالجة الآلية كمدخلات جديدة وذلك من أجل التأكد من دقتها أو لإعادة معالجتها.
- إن التطور الساري في تقنية المعلومات أدى إلى خلق تحديات كبيرة أمام المحاسبين في مواكبة أحداث أجهزة المعالجة الآلية وبرمجيات التطبيق، ولذلك لا بد عليهم أن يساهموا في تطوير نظم المعالجة الآلية للبيانات المحاسبية مع تأهيل أنفسهم باستمرار علمياً وعملياً.⁽¹⁾

(1) المرجع السابق، ص ص: 34 - 35.

ثالثاً: خطوات المعالجة الآلية للبيانات المحاسبية

نجد أن على المحاسب التمييز بين المفاهيم الأساسية للمعالجة قبل البدء باستخدام نظم المعالجة الآلية للبيانات، لذلك فإن الخطوات التي سيبدأ المحاسبون باستخدامها في تشغيل نظم المعالجة الآلية ونذكر أهمها فيما يلي:⁽¹⁾

- **إدخال القيد:** تقوم هذه العملية على إدخال بيانات مباشرة للنظم، وذلك يكون من خلال وحدة الإدخال المستخدمة.

- **تسجيل ومعالجة البيانات:** هي عملية الرجوع للملف الرئيسي القديم للبيانات ثم استخدام وإجراء العمليات الحسابية، والمنطقية اللازمة وتسجيلها في الملف الرئيسي الجديد.

- **تعديل بيانات الملف الرئيسي:** أن يتم التأكد من عدم حدوث أي خلل أو فقدان للبيانات أثناء عملية التعديل، أي يتم مراقبة سجلات الملف الرئيسي، للتأكد من أن عملية التعديل تمت بدقة عند تنفيذ العمليات الحسابية.

- **إعداد تقارير الملف الرئيسي:** وفي هذه العملية يتم استخدام الملف المعدل لإنتاج تقارير بالوضع الحالي وبالحركات التي تمت، وبالوضع القديم للبيانات.

- **الاستفسار:** وفي هذه الحالة تستخدم الشاشة للاستفسار عن الملف الرئيسي وملف الحركات.

- **إعداد النسخ الاحتياطية:** هذه الخطوة تعتمد على عملية نسخ أكثر من صورة من الملف الرئيسي وذلك بهدف الأمن والاحتياط.

المطلب الخامس: مخاطر نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني:

نظراً للتطور الكبير في تكنولوجيا المعلومات وسرعة انتشارها واستخدامها إلكترونياً من خلال الانترنت والتقدم الإلكتروني الرهيب في الاتصالات ونقل المعلومات وتسارع المنشآت في اقتناء وتطبيق أحدث النظم والبرامج الإلكترونية، إلا أنه وفي الوقت نفسه صاحب هذا التقدم التكنولوجي الكثير من المخاطر والمشاكل والثغرات الهامة المتعلقة بأمن وتكامل النظم المحاسبية الإلكترونية مما أثر على سرية المعلومات.

⁽¹⁾ المرجع السابق، ص: 36.

أولاً: أمن و سلامة المعلومات المحاسبية الإلكترونية

هي: "عبارة عن السياسات والممارسات التقنية التي يجب أن تكون داخل المنشأة لتداول حركات الأعمال إلكترونياً عبر الشبكات بدرجة معقولة ومؤكدة من الأمان، هذا الأمان ينطبق على كل الأنشطة والحركات والتخزين الإلكتروني وعلى شركات الأعمال والزبائن والمنظمين وأي شخص آخر ممكن أن يكون معرضاً لمخاطر الاختراق".⁽¹⁾

أي أنها: ذلك العلم الذي يقوم بدراسة القواعد والقوانين التي تهتم بتوفير حماية المعلومات وكل الأنشطة والحركات من التخريب أو الاختراق وهو مجموعة من الإجراءات الوقائية المتخذة لمواجهة المخاطر والتغلب عليها، وهي تتكون من مجموعة من العناصر:⁽²⁾

أ- **سرية المعلومات:** من خلال التأكد من أن المعلومات لا يمكن الاطلاع عليها أو تغييرها من قبل أشخاص غير مصرح لهم وذلك لضمان أن تكون المعلومات صحيحة أثناء تخزينها أو نقلها ولتجسيد هذا العنصر يجب على المؤسسة استخدام طرق الحماية المناسبة من خلال استخدام وسائل حديثة نذكر منها: عمليات تشفير الرسائل، وعدم التعرف على حجم المعلومات أو مسارها.

ب- **سلامة المحتوى:** ونعني به التأكد من أن محتوى المعلومات صحيح ولا يمكن تعديله أو تدميره أو العبث بمحتواها في أي مرحلة من مراحل المعالجة سواء كان التعامل داخلي أو خارجي من طرف أشخاص غير مصرح لهم بذلك، ويحدث بسبب الاختراقات غير المشروعة مثل: الفيروسات التي لا يمكن لأحد أن يكسر قاعدة البيانات ويقوم بتغيير رصيد حسابه وبالتالي على المؤسسة ضمان حماية المحتوى من خلال البرمجيات، التجهيزات المضادة للاختراقات أو الفيروسات.

ج- **التعرف على الهوية الشخصية (التوثيق):** وذلك من خلال معرفة ما إذا كان هذا الشخص هو المستخدم الصحيح لتلك المعلومات أم لا وذلك بالتأكد من كلمة السر الخاصة بكل مستخدم أو رسالة تشفير أو الصفات الفيزيائية مثل بصمة الأصبع، أو المسح الشبكي أو الصوت.

(1) سعد محمد أبو كميل، مرجع سبق ذكره، ص: 24.

(2) عبد الوهاب نصر علي وشحاتة، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة في بيئة تكنولوجيا المعلومات وعولمة أسواق العمل، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، 2006، ص: 202.

د- استمرارية توفير المعلومات أو الخدمة: يقصد بها استمرارية عمل نظام المعلومات مكوناته واستمرار القدرة على التفاعل مع المعلومات وتقديم الخدمات لمواقع المعلومات وضمان عدم تعرض مستخدمي المعلومات إلى منع استخدامها أو الوصول إليها بطرق غير مشروعة.

هـ- عدم الإنكار: وهو عدم إنكار الشخص الذي قام بإجراء معين متصل بالمعلومات الذي يتطلب ضرورة وجود طريقة لإثبات أي تصرف قام به شخص للشخص المسؤول عن المعلومة مثل استخدام التوقيع الإلكتروني والمصادقة الإلكترونية.

ثانياً: المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني

يتعرض نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني لعدة مخاطر قد تؤثر على نظام المنشأة من خلال تعطيل خدماتها. ويمكن تصنيف أخطار النظام كما يلي:

1- من حيث مصدرها: تنقسم إلى:

1-1- مخاطر داخلية: وهي المخاطر التي يمكن أن تحدث أثناء إعداد وتصميم التجهيزات وقنوات الاتصال و أجهزة الحاسوب التي ستعمل على تنفيذ نظم المعلومات المحاسبية وذلك من خلال عمليات البرمجة أو تجميع البيانات أو إدخالها ومعالجتها واستخراج النتائج، أو في تحديد الصلاحيات.⁽¹⁾

وفيما يلي بعض أنواع الأخطار الداخلية التي تتعرض لها أنظمة المعلومات المحاسبية:

- دخول غير مصرح به لتسهيلات الحاسوب وبرامجه وبياناته.
- استخدام الحاسوب لارتكاب أعمال غير نظامية.
- أخطار غير مكتشفة عند تحديث الملفات أو قاعدة البيانات.
- ضياع أو تحريف قاعدة البيانات المحاسبية.

1-2- مخاطر خارجية: تنقسم إلى صنفين وهما:

أ- المخاطر الخارجية التي يمكن اكتشافها: وذلك من خلال اكتشاف الثغرات والاختراقات الموجودة في أنظمة المعلومات المحاسبية والتي يتم من خلال وجود خبراء مختصين لدى المنشأة

(1) احمد حلمي جمعة وآخرون، مرجع سبق ذكره، 2003، ص: 346.

ومن أمثلتها:

- الفيروسات الرقمية المعروفة: فبوجود نظام حماية يستطيع نظام المنشأة اكتشاف هذه الفيروسات المعرفة له بشكل مسبق والقضاء عليها.⁽¹⁾
- قرصنة الإنترنت من قبل الهواة: يجب على المنشأة أن تستخدم آلية لتغيير رموز الدخول إلى النظام بشكل دوري ومسح الذاكرة المعنية بواسطة خبراءها حتى تتمكن من تقليل الاختراقات.

ب- المخاطر الخارجية التي لا يمكن اكتشافها: وتتمثل في الاختراقات التي قد تتم دون سابق دراية بها إما لحداتها أو جهل الشركة بها والنابعة من الأسباب التالية:

- فيروسات غير معروفة: قد تتمكن فيروسات غير معروفة بعد للنظام من دخول نظام الشبكة وإحداث تلف كبير دون الشعورية إلا بعد الأوان رغم وجود أنظمة حماية من الفيروسات على أنظمة المنشأة.
- قرصنة الانترنت ذو الخبرة العالية: تعد من أكبر المشاكل التي تواجهها الشركات، فقرصنة الانترنت دوما من الهواة فبعضهم يملك خبرة ومهارة تفوق كثيرا المتخصصين تمكنهم وفي كثير من الأحيان من اختراق أنظمة الشركة دون أن يستشعر بهم وقد تتم جريمتهم دون اكتشافها.
- التسارع التكنولوجي: إن عدم مواكبة التسارع التكنولوجي على شبكة الأنترنت يجعل التكنولوجيا المستخدمة من طرف المنشأة قديمة.⁽²⁾

2- من حيث المتسبب فيها: إلى:

2-1- مخاطر ناتجة عن العنصر البشري: وهي المخاطر التي قد تحدث من قبل أشخاص بشكل متعمدة كالغش والتلاعب أو الأخطاء غير المعتمدة نتيجة الجهل أو السهو أو الخطأ.

2-2- مخاطر ناتجة عن العنصر غير البشري: وهي المخاطر التي ليس للإنسان علاقة بها والتي قد تحدث بسبب كوارث طبيعية التي تؤدي إلى تعطيل عمل التجهيزات وتوقفها لفترات طويلة

⁽¹⁾ مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات وأثرها على أداء نظم المعلومات المحاسبية.

www.abufara.net/index.../811-0000899: 15/02/2015, 21 :00h.

⁽²⁾ المرجع السابق

نسبياً لتصلحها واسترجاع البرمجيات وقواعد البيانات الذي له أثر على أمن وسلامة نظم المعلومات المحاسبية.

3- من حيث العمدية: تنقسم إلى:

3-1- أخطار متعمدة: وهي الأخطار ناتجة عن تصرفات تقوم بها الأفراد داخل المنشأة بشكل معتمد مثل إدخال البيانات غير صحيحة أو تدميرها عن قصد.⁽¹⁾

3-2- أخطار غير متعمدة: وهي أخطار ناتجة عن تصرفات يقوم بها أشخاص نتيجة عدم الخبرة الكافية وإدخال البيانات أو تدميرها بشكل غير مقصود نتيجة السهو والخطأ وعدم الدراية المحاسبية وتعتبر هي الأقل ضرراً من الأخطار المقصودة.

4- من حيث الآثار الناتجة عنها: تنقسم إلى:

4-1- مخاطر ينتج عنها أضرار مادية: وهي أخطار ينتج عنها أضرار للنظام وأجهزة الحاسوب أو تدمير لوسائل تخزين البيانات والتي تكون سببها الكوارث الطبيعية.

4-2- مخاطر فنية ومنطقية: وهي أخطار تصيب البيانات في ذاكرة الحاسوب وتؤثر عليها عند الحاجة إليها أو إفشاء بيانات سرية لأشخاص غير مصرح لهم وذلك من خلال تعطيل في ذاكرة الحاسوب أو إدخال فيروسات إليه قد تفسر البيانات أو جزء منها مما قد يؤثر على الموقف التنافسي للمنشأة.

5- من حيث علاقتها بمراحل النظام: تشمل ما يلي:

5-1- مخاطر المدخلات: هي المخاطر الناتجة عن عدم تسجيل البيانات في الوقت المناسب وبشكلها الصحيح أو عدم نقل البيانات بدقة خلال خطوط الاتصال فتتمثل مخاطر المدخلات في:

- خلق بيانات غير سليمة.
- حذف بعض المدخلات.
- تعديل أو تحريف بيانات المدخلات.
- إدخال البيانات أكثر من مرة.

⁽¹⁾ حرية شعبان محمد الشريف، مخاطر نظم المعلومات الإلكترونية ، (مذكرة ماجستير)، كلية التجارة بالجامعة الإسلامية ، غزة، 2006، ص: 75.

5-2- مخاطر تشغيل البيانات: ويقصد بها المخاطر المتعلقة بعملية معالجة البيانات وهي تتمثل في الاستخدام غير المصرح لنظام وبرامج التشغيل أو في تعديله أو تحريفه أو إدخال الفيروسات إلى الحاسوب.⁽¹⁾

5-3- مخاطر مخرجات الحاسوب:⁽²⁾ ويقصد بها المخاطر المتعلقة بالمعلومات والتقارير التي يتم الحصول عليها بعد عملية تشغيل ومعالجة البيانات وهذا ما يؤدي إلى خلق مخرجات غير صحيحة أو سرقتها أو إساءة استخدامها أو نسخها بدون تصريح أو طبعها أو توزيعها بواسطة أشخاص غير مسموح لهم الإطلاع على تلك المعلومات.

ثالثاً: متطلبات أمن وحماية نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني:

معرفة الأخطار المحتملة التي قد تواجه نظام المعلومات المحاسبي لا بد أن تأخذ بعين الاعتبار لوضع خطط حماية شاملة في حدود إمكانيات المنشأة حيث يجب أن تكون الحماية قوية وليست ضعيفة وذلك للأسباب الآتية:⁽³⁾

- وضع سياسة حماية عامة لأمن نظام المعلومات المحاسبي تتحدد حسب طبيعة عمل وتطبيقات المنشأة.
- على الإدارة العليا في المنشأة دعم امن نظام المعلومات لديها.
- تحديد الحماية اللازمة لنظام التشغيل والتطبيقات المختلفة.
- تحديد آليات المراقبة وتفتيش لنظام المعلومات وشبكات الحاسوبية.
- الاحتفاظ بنسخ احتياطية لنظام المعلومات بشكل آمن.
- تشفير المعلومات التي يتم حفظها وتخزينها ونقلها على مختلف الوسائط.
- في حالة الأزمات والمخاطر يجب تأمين استمرارية عمل وجاهزية نظام المعلومات

ومن أهم الطرق المستخدمة لحماية نظام المعلومات المحاسبي نجد:⁽⁴⁾

- إصلاح النظام في حالة العطل وإعادة تشغيله وتحسين إجراءات الحماية.
- الوقاية ومنع حدوث الأخطار.

(1) المرجع السابق، ص: 76 - 79.

(2) المرجع السابق، ص: 80.

(3) المرجع السابق، ص: 85 - 86.

(4) أحمد حلمي جمعة وآخرون، مرجع سبق ذكره، 2003، ص: 347.

- اكتشاف نقاط الضعف والمشاكل التي قد تتسبب في حدوث عطل أثناء تنفيذ النظام وتقليلها.
- استرداد نظام المعلومات بأقصى سرعة ممكنة في حالة حدوث الأخطار.

المبحث الثالث: التشغيل المحاسبي الإلكتروني وأثره على جودة المعلومات المحاسبية

بعد هذه الثورة الكبرى في العولمة وفي صناعة المعلومات، أصبحت كل المنشآت والوحدات الاقتصادية وباختلاف أنشطتها تعتمد على الحواسيب الإلكترونية في تشغيل بياناتها. فالشغيل الإلكتروني للبيانات لا بد أن يخضع لرقابة متخصصة من خلال معرفة قدرته على إنتاج معلومات محاسبية ذات مصداقية وجودة، إذ أصبح الإفصاح على تلك المعلومات إلكترونياً لذلك استوجب وجود أشخاص مؤهلين قادرين على التعامل معها وفق مبادئ معينة، وهذه العوامل كلها تثبت وتبين مدى استطاعة التشغيل المحاسبي الإلكتروني على تحقيق معلومات محاسبية ذات موثوقية وملائمة .

المطلب الأول: التأثير العملي لعناصر نظام المعلومات المحاسبي

إن نظام المعلومات المحاسبي تؤثر عليه مجموعة من العناصر، ففي العصر الحالي أصبحت تكنولوجيا المعلومات تلعب دوراً فعالاً على نظام المعلومات المحاسبي مما ألزم على كل من يستخدمه أن يكون ذوي كفاءات ومهارات ودراية بأدوات التكنولوجيا وذلك لسبب واحد هو تحقيق جودة وفعالية المعلومات المحاسبية.

أولاً: العنصر البشري: (1)

تعتمد معظم نظم المحاسبية على تكنولوجيا المعلومات عند إجراء ومعالجة عملياتها وتسجيل قيودها المحاسبية وإصدار التقارير والإبلاغ المالي نتيجة هذا التقدم الهائل في تكنولوجيا المعلومات حيث تسمح للعديد من الأشخاص ذوي الكفاءات المتعددة ليصبحوا ثروة موارد لمنشأة عصر المعلومات، وتزود شبكة المعلومات لغة وقاعدة بيانات مشتركة من أجل الاتصالات والحصول على البيانات الحساسة الحقيقية حول البيئة الخارجية كما تساعد الأفراد في إيجاد

(1) للمزيد من المعلومات الإطلاع على:

بحث بعنوان: إدارة المعرفة بين تكنولوجيا المعلومات والتأهيل المحاسبي.

مصادر المعرفة وحل المشاكل وفي الوقت الذي تأخذ فيه المنشأة خطواتها الأولى في تحويل البيانات إلى معلومات تكون عمليات قراراتها وهيكلها الإداري قد تحول.

إن ما كان عليه العنصر البشري سابقا في حالة استخدامه للنظام اليدوي بتسجيله لكمية هائلة من الأرقام والمعلومات لتعرض على الآخرين من أجل اتخاذ القرارات هي مسألة غير حيوية تهدر الجهد والوقت ناهيك عن الأخطاء التي يمكن أن تحدث، ومع تطور الأدوات التكنولوجية والاعتماد على النظام المحاسبي الإلكتروني قد حرر العنصر البشري من المهام المملة للتجميع اليدوي للمعلومات المالية حيث أصبح اليوم أكثر كفاءة وفاعلية ودراية يأخذ على عاتقه دور متخذ القرار والحكم الشخصي من خلال الخبرة والكفاءة التي امتلكها في استغلال وقته للتحليل والتدبير المنطقي بشأن المعلومات المالية ويلعب دورا نشطا وفعالا في إستراتيجية اتخاذ القرارات داخل المنشأة.

إن نماذج الإدراك لدى الأشخاص يمكن ربطها بمهاراتهم وأهليتهم العلمية والعملية، ففي الوقت الحاضر أصبحت نظم المعلومات هي المسيطرة، بما في ذلك النظم المبنية على المعرفة ونظم دعم القرار ونظم إدارة المعرفة، فالأساس النظري لهذه النماذج يركز على التطور الإدراكي له، ويمكن تعريف أسلوب الإدراك على أنه خصائص العمليات المستخدمة من قبل شخص في امتلاك وتحليل وتقييم وتفسير البيانات المستخدمة في إتخاذ القرار.

إن العنصر البشري اليوم ومستقبلا سوف يتوقع منه أن يكون لديه البراعة والكفاءة في معرفة المفاهيم والتطبيقات التكنولوجية المختلفة مثل نظم التدقيق، تخطيط موارد المشروع والتجارة الإلكترونية والمواضيع المتعلقة بالأمان للانترنت وتبادل البيانات الإلكترونية وغيرها، ففي الماضي لم تكن هذه المجالات ضمن ما يتوقع أن يقوم الأشخاص بعمله أو أن يكونوا ملمين به فمن الناحية التقليدية تقع مهام وأعمال الأشخاص بشكل أكبر في مجال التجميع والتحليل والشهادة على المعلومات المالية الناجمة عن نظم المعلومات المحاسبية اليدوية.

وفي الأخير ومن أجل الحصول على التصرف والسلوك الصحيح بناء على القرارات السليمة والعقلانية يجب أن يكون هذا العنصر البشري على دراية ومعرفة في مجال تخصصه وتكنولوجيا المعلومات، وخاصة ونحن نعيش في عصر المعلوماتية والعولمة والخصخصة والاتصالات الإلكترونية واسعة الانتشار.

ثانيا: اثر تكنولوجيا المعلومات على مراحل عمل نظام المعلومات المحاسبي:

إن العالم اليوم يشهد واقعا جديدا يتميز بالسرعة والديناميكية نتيجة التطورات والثورة الكبيرة في تكنولوجيا المعلومات التي أدت إلى زيادة الاهتمام بإنتاج المعلومات وتوصيلها إلى متخذي القرارات في الوقت المناسب فالبحث على دور تكنولوجيا المعلومات يهدف إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية مما ينعكس بالإيجاب على قرارات المنشأة.

1- دور استعمال أدوات تكنولوجيا المعلومات في نظام المعلومات المحاسبي: يمكن تلخيص دور استعمال الأجهزة والمعدات -البرمجيات- قاعدة البيانات على نظام المعلومات المحاسبي كما يلي:⁽¹⁾

1-1- دور استعمال الأجهزة والمعدات في نظام المعلومات المحاسبي: تستعمل المنشآت الأجهزة والمعدات في إدخال وتشغيل البيانات ومعالجتها وإخراج المعلومات، ويمكن بيان دور هذه الأجهزة المرتبطة بالحاسوب في نظام المعلومات المحاسبي بما يلي:

أ- دور استعمال الأجهزة والمعدات في منخلات نظام المعلومات المحاسبي: خلال هذه المرحلة يتم تحديد بيانات العمليات وتحويلها أو إدخالها إلى الحاسوب للمعالجة بعد أن يتم تصنيفها والتحقق من دقتها، حيث يتم التأكيد على صحة وتكامل وسرعة إدخال البيانات باستخدام أكثر من أداة مثل نظام يقوم على تذكير المستخدم بإدخال البيانات الضرورية أو من خلال استخدام جهاز نسخ للحاسوب "scanners" أو إدخال البيانات من مصادرها (turn around document) أو من خلال استعمال مصادر البيانات الآلية.

لا يمكن الاستغناء عن هذه العملية في التشغيل الإلكتروني للبيانات، ويستوجب القيام بها من قبل المحاسب نفسه باعتباره المغذي الأول للحاسوب بالبيانات عن طريق المستندات والتعليمات وغيرها ويمكن الحصول على مجموعة من البيانات من خلال أدوات التي تخزن بها سواء كانت أدوات وحدة التخزين الداخلية أو الأشرطة والأسطوانات الممغنطة أو ذاكرة الفلاش والتي تمثل إحدى أدوات التخزين الخارجي.

⁽¹⁾ إبراهيم محمد علي الجزراوي، لقمان محمد سعيد، أدوات تكنولوجيا المعلومات ودوره في كفاءة وفعالية المعلومات المحاسبية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 75، 2009، ص: 13 - 19.

ب- دور استعمال الأجهزة والمعدات على عملية معالجة البيانات في نظام المعلومات المحاسبي: إن استعمال الحاسوب في هذه المرحلة قد ساهم بفعالية في إجراء العمليات التشغيلية المختلفة من تجميع وترحيل من العمليات المحاسبية التي كانت تجرى في الدفاتر والسجلات في حالة النظام اليدوي، إذا أمكن إنجاز هذه العمليات بسرعة ودقة كبيرتين.

ج- دور استعمال الأجهزة والمعدات في مخرجات نظام المعلومات المحاسبي: من خلال استعمال الحاسوب يتم توفير تقارير مالية متعددة في آن واحد تلك التقارير التي تسهم في توفير معلومات أكثر ملائمة وقد ساهم الحاسوب في تحقيق خاصية التوقيت المناسب لما يتمتع به من قدرة على الإنجاز السريع وخصن المعلومات واسترجاعها وقت الحاجة إليها، كما يؤثر الحاسوب في حيادية المعلومات إذ أن استعمالها في تشغيل البيانات سبب خفض حجم التدخل البشري مما أدى إلى جعل نتائجه أكثر موضوعية وجودة، ويمكن الاعتماد عليها بدرجة أفضل.

1-2- دور استعمال البرمجيات على نظام المعلومات المحاسبي: بغرض مساندة التطورات في مجال تكنولوجيا المعلومات تم تصميم برامج في المجال المحاسبي تعتمد على الحاسوب الإلكتروني لتسهيل عمل المحاسب والوصول إلى درجة عالية من الدقة والسرعة في تنفيذ العمليات المالية والمحاسبية ومن أهم المميزات التي تتمتع بها هذه البرامج قدرتها على القيام بتحليل كميات هائلة من البيانات وبوقت قياسي وبالذقة المتناهية.

1-3- دور استخدام نظام قاعدة البيانات على نظام المعلومات المحاسبي: يمكن تبيان دور استخدام قاعدة البيانات على نظام المعلومات المحاسبي كما يلي:

أ- دور استخدام نظام قاعدة البيانات في تصميم وحدات الإدخال لنظام المعلومات

المحاسبي: تعد قاعدة البيانات عبارة عن مخزن كبير يحفظ فيه كم هائل من البيانات والمعلومات المحاسبية في ملفات حيث تتكون الملفات من البيانات المترابطة يتم تجميعها للوصول إلى قاعدة البيانات وتنقسم إلى ملفين هما ملف العمليات (المعاملات) وهو يشبه دفتر اليومية المساعد في النظام اليدوي و يتضمن بيانات عن نوع محدد من المعلومات على سبيل المثال معاملات البيع لأجل و الملف الرئيسي و هو يشبه دفتر اليومية المساعد في النظام اليدوي.

ب- دور استخدام نظام قاعدة البيانات في عمليات معالجة البيانات على نظام المعلومات المحاسبي: يترتب على معالجة نظام قاعدة البيانات في نظام المعلومات المحاسبي انخفاض

تكلفة تخزين البيانات والمعلومات حيث أن معالجة وتحديث الملفات في نظام قاعدة البيانات تكون بأحد الطرق التالية:

- **معالجة البيانات على دفعات:** لا يتم تحديث الملف الرئيسي إلا بعد جمع البيانات و ترتيبها في مجموعات ومعالجتها في وقت واحد على دفعة واحدة (دوري).
- **المعالجة الفورية للبيانات:** في هذه الحالة يتم معالجة العمليات فور إدخالها في الحاسوب وتحديث البيانات المخزونة في الملفات الرئيسية

ج- دور استخدام نظام قاعدة البيانات في مخرجات نظام المعلومات المحاسبي: إن نظام قاعدة البيانات توفر للمستخدم لغات سهلة الاستعمال تجعل من المعلومات المالية و غير المالية متاحة عندما تكون مطلوبة لتحقيق غرض ما بإمكان الموارد في المنشأة استعمال البيانات المتاحة في قاعدة البيانات وإعداد التقارير المالية لتغطية أي فترة زمنية.

2- دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة المعلومات:⁽¹⁾

يبدو أن ما تتصف به المعلومات المحاسبية في عالمنا اليوم من خصائص وبشكلها التقليدي والتي من المفروض أن تأخذ كأساس لمناقشة جودة المعلومات لم تعد كافية ما لم يتم التركيز على شمولية المعلومات ونشرها بعدة طرق ووسائل مختلفة تتماشى والتطورات التكنولوجية المتسارعة سواء كان ذلك على المستوى الداخلي أم الخارجي للمنشأة.

فالمحاسبة هي معالجة لعدة مكونات تبدأ بعمليات المنشأة وتنتهي بمعلومات حول المعاملات والأحداث والسياسات والتقديرات العامة وغيرها وكل ذلك متوقف على جودة كل جزء من عمليات المحاسبة،ويمكن ضمان ذلك عن طريق الاستفادة من تطورات تكنولوجيا المعلومات، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على جودة المعلومات المحاسبية من حيث العلامة وجودة ودقة وشمولية وتكرار وتوقيت تقديم المعلومات ومن حيث تحقيق أهداف المحاسبة وبأعلى جودة، ومن ثم فلتكنولوجيا المعلومات دوراً هاماً في تحقيق خصائص المعلومات المحاسبية وذلك عبر الاختراق القوي للتكنولوجيا وتغلغلها في المهنة فاستخدام الحاسوب في العمل المحاسبي ساهم بشكل كبير في تحقيق تلك الخصائص سواء الرئيسية أو الثانوية، إن يسمح الحاسوب بشكل فاعل بتشغيل البيانات

(1) خلود عاصم، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين جودة المعلومات وانعكاساته على التنمية الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية العدد الخاص بمؤتمر الكلية، 2013، ص: 236 - 237.

بطريقة مرنة قادرة على إنتاج معلومات متعددة من حيث النوعية والكم في ظل جميع البدائل المتاحة بوقت قصير جدا وعلى درجة عالية من الدقة، بمعنى أنها تساهم في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

المطلب الثاني: فعالية و كفاءة نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني

لتقييم مدى فعالية وكفاءة نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني في تحقيق أهداف المنشأة لا بد من توفر خاصية السرعة في إنتاج المعلومات وبأقل التكاليف الممكنة وفي الوقت المناسب والدقة في إعداد التقارير التي يوفرها التشغيل الإلكتروني للبيانات، على عكس نظام المعلومات المحاسبي اليدوي الذي يكون أقل سرعة في إنجاز عمليات المنشأة ويستغرق وقت أطول مما يحمل المنشأة تكاليف إضافية.

ولاجتتاب سلبيات النظام اليدوي لا بد من الاعتماد على النظام المحاسبي الإلكتروني الذي يستلزم توفر المعايير التالية: (1)

• **معيار الفعالية:** تعتمد معايير الفعالية على تحديد مجموعة من الأهداف التي يسعى نظام المعلومات إلى تحقيقها، ونظرا لاختلاف هذه الأهداف من منشأة لأخرى فان أسلوب قياس الفاعلية لا يمكن قياسها كميا إلا أن هناك بعض الباحثين يعبرون عنها بالعلاقة من الأهداف المحققة نسبة إلى الأهداف المخططة غير أن هناك بدائل لقياس الفعالية منها: أسلوب تحليل التكلفة والعائد، وأسلوب القيمة المضافة من خلال المقارنة بين نصيب إدارة المنشأة في التكاليف ومساهمتها في تحقيق الإيرادات ويسمح هذا الأسلوب بمعالجة نظم المعلومات على أنها التغير في مستوى إنتاجية الإدارة، كما يمكن أيضا الاعتماد على أسلوب رضا المتعاملين حول سهولة التعامل مع النظام والاستفادة من المعلومات التي يوفرها وقدرته على التعامل مع تطبيقاته.

• **معيار الكفاءة:** يندرج مفهوم الكفاءة في الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بغرض تحقيق قيمة مضافة ضمن سلسلة القيمة المضافة في المنشأة، وتعني الكفاءة مدى تحقيق الأهداف المرسومة بأقل التكاليف الممكنة و بأقل مستوى من الموارد المستخدمة ودون المساس بتلك الأهداف، وهي مفهوم نسبي يتم قياسها من خلال نسبة مخرجات النظام إلى مدخلاته أو نسبة المنفعة المتحققة إلى التكلفة.

(1) علي عبد الله شهين، بحث مقدم بعنوان العوامل المؤثرة في كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية الحوسبية في المصارف التجارية العاملة في فلسطين، الجامعة الإسلامية بغزة أفريل 2011، ص ص: 8-9.

وللحكم على مدى فعالية نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني وكفاءته يجب التعرف على خصائص المعلومات المخرجة من النظام باعتبارها كأحد المؤشرات في تقييم الكفاءة، ولتحقيقها لابد الأخذ بعين الاعتبار العوامل التي تؤثر في عمل المنشأة وهي كالتالي:⁽¹⁾

• **البيئة التنظيمية والإدارية الداعمة للتنظيم:** مثل الموارد البشرية الكفؤة والفعالية وكذلك المستلزمات البرمجية المستخدمة في تشغيل وإدارة الأجهزة وتطبيقاتها ويتم قياس فاعلية الإطار التنظيمي والإداري.

• **البيئة التقنية:** ويقصد بها توفر البيئة التقنية الداعمة وتتضمن الأجهزة ومكوناتها المادية والعناصر القادرة على جميع وتخزين البيانات ومعالجتها وتوصيل المعلومات اللازمة لمستخدميها، ويمكن قياس تأثير تلك الوسائل على المنشأة من خلال:

- مدى توفير الوسائل التقنية التي يركز عليها نظام المعلومات المحاسبي واللازمة لتحقيق الرقابة على مكوناته المادية والبرمجية المعلوماتية.

- مدى مساهمة الوسائل التقنية المستخدمة في تحقيق الترابط والتنسيق والتكامل بين أقسام المنشأة المختلفة.

- مدى مساهمة الوسائل التقنية على تطوير وظائف الإدارة من تخطيط ورقابة واتخاذ القرارات وتوفير خصائص جودة المعلومات المحاسبية التي يجب توفرها في نظام المعلومات الفعال.

المطلب الثالث: الرقابة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية:

إن أهم ما تركز عليه الرقابة المحاسبية يدويا هي الأساس النظري للتفرقة من اختبارات التتابع واختبارات التحقيق حيث تشمل اختبارات التتابع السؤال والملاحظة أما اختبار التحقيق فتزود بدليل على صحة الأرصدة الموجودة بالقوائم المالية بالإضافة إلى الفحص والتحليل للمعلومات المالية، أما الرقابة المحاسبية الإلكترونية فتشمل الرقابة العامة والرقابة الخاصة بالتطبيقات والتي سنتناولها بالتفصيل فيما بعد بالإضافة إلى التطرق إلى أهم الفروقات بين النظام اليدوي والإلكتروني فيما يخص الرقابة الداخلية.

(1) المرجع السابق، ص: 10 - 11.

أولاً: أهداف الرقابة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية

تهدف الرقابة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني إلى تحقيق عدة أهداف أهمها: (1)

- الحصول على أدلة على فاعلية وشكل التشغيل الإلكتروني للبيانات.
- وصف تأثير تكنولوجيا المعلومات على نظام الرقابة الداخلية بأسلوب منطقي وتقييم مخاطر الرقابة.
- وصف منافع الرقابة الداخلية ومخاطر تكنولوجيا المعلومات.
- وصف الدليل مما يساهم في تحديد المهارات المتخصصة المطلوبة لتحديد أثر المعالجة الإلكترونية على التحقيق وتصميم وإنجاز إجراءاته.

ثانياً: عناصر الرقابة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية

يتم تصنيف عناصر الرقابة الداخلية في نظم تشغيل البيانات الإلكترونية إلى عناصر الرقابة العامة وعناصر الرقابة الخاصة بالتطبيقات.

1- عناصر الرقابة العامة: الرقابة العامة هي الرقابة الإجمالية والتي تؤسس هيكل لمراقبة التصميم الأمن، واستخدام برامج الحاسوب من خلال المنشأة. (2) والهدف من الرقابة العامة للتشغيل الإلكتروني للبيانات هو وضع إطار من الرقابة العامة على أنشطة التشغيل الإلكتروني للبيانات وتوفير الاطمئنان بأن الأهداف العامة للرقابة قد تحققت. (3)

تتمثل عناصر الرقابة العامة في مجموعة العناصر التي يجب توافرها بصفة عامة بغض النظر عن مجال التطبيق الذي يستخدم فيه الحاسوب الإلكتروني نوجزها كما يلي:

- عناصر رقابة التنظيم والتشغيل.
- عناصر رقابة التوثيق وتطوير النظم.

(1) عطا الله أحمد سويلم الحسبان، الرقابة والتدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات، الطبعة الأولى، دار الراية، عمان، 2009، ص: 74.

(2) فايز جمعة صالح النجار، نظم المعلومات الإدارية، الطبعة الثانية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص: 232.

(3) ثناء علي القباني، المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص: 167.

- عناصر رقابة الآلات و البرامج.
- عناصر رقابة الأصول.⁽¹⁾

2-عناصر الرقابة الخاصة بالتطبيقات:

الرقابة على التطبيقات هي سيطرة خاصة جوهرية لكل تطبيقات الحاسوب تمثل إجراءات يدوية للتأكد من أن البيانات المصرح بها هي تامة ومعالجة بدقة والعمل على إدامة جودة وأمن المدخلات والمعالجة والمخرجات.⁽²⁾

بمعنى توفير درجة معقولة من التأكيد من سلامة عمليات تسجيل ومعالجة البيانات وإعداد التقارير حيث يقوم بأداء أساليب الرقابة على التطبيقات قسم معالجة البيانات إلكترونياً.⁽³⁾

وتنقسم عناصر رقابة التطبيق إلى ثلاثة مجموعات وهي:

2-1- عناصر الرقابة على المدخلات: تتمثل عناصر الرقابة على المدخلات في العناصر الرقابية التي يصممها المشروع للتأكد من أن المعلومات التي تم تشغيلها إلكترونياً مصرح بها ودقيقة ومكتملة حيث أن أي خطأ على إدخال البيانات تظهر ضمن أخطاء المخرجات بغض النظر عن نوعية التشغيل للمعلومات.⁽⁴⁾

بالإضافة إلى التأكد بدرجة معقولة من البيانات التي تسلمها قسم معالجة البيانات قد تم اعتمادها طبقاً للسلطات المحددة وأنه قد تم تحويلها سليمة إلى اللغة الآلة وتم حصر العمليات والتحقق من صحة عددها فور إدخالها بأجهزة الحاسوب لمعالجتها.⁽⁵⁾

2-2- عناصر الرقابة على التشغيل:⁽⁶⁾ وهي العناصر الرقابية التي تمنع أو تكتشف الأخطاء عند تشغيل العمليات وفي الغالب ما توجد عناصر الرقابة على التشغيل في داخل البرامج التطبيقية لمنع واكتشاف وتصحيح أخطاء التشغيل.

(1) المرجع السابق، ص: 166، 167

(2) فايز جمعة صالح النجار، المرجع سبق ذكره، ص: 234.

(3) ثناء علي القباني، مرجع سبق ذكره، ص: 167.

(4) ثناء علي القباني، مراجعة نظم تشغيل البيانات إلكترونياً، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص: 185.

(5) وليام توماس وأمرسون هنكي، المراجعة بين النظرية والتطبيق، ترجمة: أحمد حامد حجاج وكمال الدين سعيد، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 1989، ص: 450.

(6) ثناء علي القباني، مراجعة نظم تشغيل البيانات إلكترونياً، مرجع سبق ذكره، ص: 190.

2-3- عناصر الرقابة على المخرجات:⁽¹⁾ وهي العناصر الرقابية التي تهدف للتأكيد من النتائج التي نحصل عليها من المعالجة صحيحة ودقيقة وتامة وموزعة بالضبط للأشخاص المعنيين.

ثالثا: أسباب أهمية وجود نظام للرقابة الداخلية في ظل نظام تشغيل البيانات إلكترونيا:

تكمن أهمية وجود نظام للرقابة الداخلية في ظل نظام تشغيل البيانات إلكترونيا لعدة أسباب وهي:⁽²⁾

- يتم معالجة وتخزين بيانات العمليات المحاسبية في صورة غير قابلة للقراءة لذلك لا يمكن للفرد مراقبة هذه البيانات والتحقق من دقتها وموضوعيتها.
- زيادة احتمال الوقوع في الخطأ بسبب معالجة قدر كبير من البيانات المحاسبية.
- تلاشي خصائص الرقابة الداخلية نظرا لتركيز عدد كبير من خطوات النظام المحاسبي في قسم أو إدارة واحدة حيث أن الخصائص الرقابية الداخلية تتعلق بفصل الوظائف بين أفراد وإدارات المنشأة المختلفة.
- يصعب تتبع مسار المراجعة مما قد يترتب عليه قيام الموظفون غير الأمناء باختلاس مبالغ طائلة من المؤسسات التي يعملون بها.
- انتشار أنواع جديدة من الجرائم والغش المالي في ظل نظم التشغيل الإلكتروني.
- المخاطر الخاصة بنظام الاتصال الفوري.
- تواجد أنظمة التشغيل الإلكتروني في مكان واحد أو عدة أماكن محدودة.
- الآثار السيئة الناتجة عن إصابة نظم التشغيل الإلكتروني بالفيروسات والتكلفة الناتجة عن نقص الكفاءة والفعالية وتكلفة وقت الأفراد للتعرف على الفيروس وإزالته، وكذلك التكلفة الناتجة عن فقد ثقة المستخدمين في النظام.
- ينتج نظام التشغيل الإلكتروني معلومات كثيرة ومتنوعة تساعد الإدارة على الإشراف الأفضل على المنشأة.

⁽¹⁾ فايز جمعة القباني صالح النجار، مرجع سبق ذكره، ص: 190.

⁽²⁾ ثناء علي القباني، المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني، مرجع سبق ذكره، ص: 123-125.

رابعاً: خطوات تقييم نظام الرقابة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات

هناك 3 خطوات أساسية لتقييم نظام الرقابة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات وهي:⁽¹⁾

1- جمع المعلومات عن البيئة الحاسوبية: يجب الحصول على المعلومات الأساسية المتعلقة ببيئة التشغيل الإلكتروني والمتمثلة في:

- التنظيم المفصل لقسم الإعلام الآلي وموقعه في المؤسسة، خاصة فيما يتعلق بالإدارة العامة.
- تحديد أماكن تخزين العناصر الحساسة (نسخ عن الملفات، البرامج، الوثائق).
- دليل إجراء المستخدم في المنشأة، وكل ما يتعلق بالاحتفاظ بالأمن المتخذة.
- وصف التطبيقات التي تعالج المعلومات المحاسبية سواء تم تصميمها من طرف المنشأة أو تم شراءها.
- وصف الأجهزة (الوحدة المركزية والوسائط).

2- الرقابة العامة لمعالجة البيانات إلكترونياً: تتمثل في:

1-2- الرقابة الإدارية والتنظيمية: وهي مصممة لوضع إطار تنظيمي على نشاطات معالجة البيانات إلكترونياً الذي يتضمن السياسات والإجراءات المتعلقة بمهام الرقابة بالإضافة إلى الفصل بين المهام غير المتجانسة.

2-2- تطوير نظم التطبيقات وصيانتها والرقابة عليها: وهي مصممة لتوفير تأكيد معقول بأن النظم قد تم تطويرها وصيانتها بطريقة رسمية وناجحة وهي أيضاً مصممة للرقابة على:

- اختبارات تحويل وتنفيذ وتوثيق النظم الجديدة أو المعدلة.
- التغييرات في النظم التطبيقية.
- تداول الوثائق الخاصة بالنظم.

2-3- الرقابة على تشغيل الحاسوب: وهي مصممة لمراقبة تشغيل النظم ولتوفير تأكيد معقول بأن:

⁽¹⁾ société nationale de comptabilité ,revue algérienne de comptabilité et d'audit ,n28,la révision en milieu informatique, Alger, 1995, p 40 .

- النظم تستخدم للأغراض المسموح بها فقط.
 - تداول عمليات الحاسوب الآلي يقتصر على الموظفين المختصين فقط.
 - استخدام البرامج المسموح بها فقط.
 - أخطاء التشغيل تم اكتشافها وتصحيحها.
- 2-4- الرقابة على برامج النظم:** وهي مصممة لتوفير تأكيد معقول بأن برنامج النظم يتم الحصول عليه أو استخدامها بطريقة رسمية وناجحة وهي تشمل على:
- تحويل ومصادقة واختبار وتنفيذ وتوثيق برامج النظم الجديدة وتعديل برامج النظم القديمة.
 - حصر تداول البرامج وتوثيقها على الموظفين المختصين.
- 2-5- الرقابة على إدخال البيانات و البرامج:** وهي مصممة لتوفير تأكيد معقول بأن:
- هناك نظام معين للموافقة على العمليات التي يتم إدخالها في النظام.
 - تداول البيانات والبرامج يقتصر على الموظفين المختصين.
- 2-6- إجراءات احتياطية أخرى لمعالجة البيانات الكترونياً:** يمكن أن تساهم في استمرارية نظام معالجة البيانات الكترونياً، وتشمل:
- وجود بيانات وبرامج للحاسوب احتياطية محفوظة خارج موقع العمل.
 - إجراءات طارئة تستخدم في حالة السرقة، الضياع، أو الإهمال المقصود أو غير المقصود.
 - توفير المعالجة خارج موقع العمل في حالة حصول كارثة.
- 3- الرقابة التطبيقية لمعالجة البيانات الالكترونية:** وتشمل ما يلي:
- 3-1- الرقابة على المدخلات:** وهي مصممة لتوفير تأكيد معقول بأنه:
- قد تمت الموافقة الرسمية على العمليات قبل معالجتها بالحاسوب.
 - قد تم تحويل العمليات بدقة إلي شكل مقروء للآلة وتم تسجيلها في ملفات بيانات الحاسوب بشكل صحيح.
 - لا يتم فقدان العمليات أو إضافة عمليات أو تكرارها أو تغييرها بشكل غير سليم.
 - قد تم تحديد أو تصحيح وإعادة تقديم العمليات غير الصحيحة في الوقت المناسب.

23-- الرقابة على المعالجة وملفات بيانات الحاسوب: وهي مصممة لتوفير تأكيد معقول بأنه:

- قد تم معالجة العمليات بالحاسوب ، بما في ذلك العمليات المحدثة بواسطة النظام.
- لم يتم فقدان العمليات أو الإضافة إليها أو استنساخها أو تغييرها بصورة غير رسمية.
- قد تم تحديد و تصحيح أخطاء المعالجة في الوقت المناسب.

3-3- الرقابة على المخرجات: وهي مصممة لتوفير تأكيد معقول بأن:

- نتائج المعالجة صحيحة.
- تداول المخرجات يقتصر على الموظفين المختصين.
- توفير المخرجات للموظفين المختصين يتم في الوقت المناسب.

خامسا: النظام المتكامل للرقابة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية

يقوم النظام المتكامل للرقابة الداخلية على المفهوم الواسع للرقابة الداخلية حيث ينقسم إلى 3 نظم فرعية وهي الرقابة الإدارية، الرقابة المحاسبية والرقابة التشغيلية حيث تكاملها يحقق الهدف العام لنظام الداخلية.

1- الرقابة الإدارية: لتحقيق أهداف الرقابة الإدارية في ظل نظم التشغيل الإلكتروني للبيانات يجب توفير ما يلي:

1-1- الرقابة التنظيمية: ونعني بها حسب معهد المحاسبين القانونيين الكندي، تقسيم المهام داخل وخارج قسم التشغيل الإلكتروني للبيانات وذلك بهدف تدنية الأخطاء والمخالفات في ظل استخدام النظم، حيث تقوم على وجود خطة تنظيمية سليمة تحدد الإدارات والأقسام التي تشملها المنشأة وواجباتهم و مسؤولياتهم وتتضمن الإجراءات الآتية :

- فصل قسم التشغيل الإلكتروني للبيانات عن الأقسام المستفيدة من الخدمات الحاسوب، حيث يكون قسم التشغيل مسؤولا عن كل ما يتعلق بتشغيل البيانات أما الأقسام المستفيدة فتكون مسؤولة عما يحدث من أخطاء أو مخالفات خارج قسم التشغيل.

- فصل المهام بين العاملين في قسم التشغيل الإلكتروني للبيانات مثل رقابة وصيانة نظام التشغيل، مغذي البرنامج، محلي النظم.⁽¹⁾

1-2- الرقابة على إعداد وتوثيق النظام: إن الرقابة على إعداد تهدف إلي بناء نظام يتضمن إجراءات الرقابة الكافية على تطبيقات الحاسوب، أما الرقابة على توثيق النظام فتضمن توثيق السجلات، التقارير أوراق العمل، وصف للنظام وبرامجه، وتعليمات التشغيل وغيرها والتي تساعد على وصف النظام والإجراءات المستخدمة لإغراض أداء مهام تشغيل البيانات وهو وسيلة الاتصال لكل من العناصر الأساسية لنظام تشغيل البيانات والخطوات المنطقية المتبعة بواسطة برامج الحاسوب.

1-3- الرقابة على أمن النظم: يمكن التغلب على معظم مخالقات الحواسيب من خلال التخطيط الإداري الجيد لأمن النظم وكذا حماية تجهيزاته و برامجه للوصول إلي أقصى منافع ممكنة من النظام.⁽²⁾

2- الرقابة التشغيلية:⁽³⁾ لتحقيق الرقابة التشغيلية في ظل نظم التشغيل الإلكتروني للبيانات يجب أن تتضمن الإجراءات الآتية:

1-2- الرقابة من خلال الوحدات الآلية والبرامج: إن الرقابة من خلال الوحدات الآلية تتمثل في وجود مجموعة من الإجراءات التي يعدها صانعو الحواسيب بغرض ضمان دقة تشغيلها واكتشاف الأخطاء الإلكترونية والتي تتم أثناء عملية تحويل البيانات، أما الرقابة من خلال البرامج فتعني وجود مجموعة من البرامج التي تقوم بأداء بعض الوظائف الهامة على مستوى النظام ككل.

2-2- الرقابة على أمن النظام: إن ضعف الرقابة على أمن النظام يؤدي إلى التشغيل غير المصرح به للعمليات، عدم دقة تقارير وسجلات البيانات، فقد الأصول والبيانات الهامة وانتهاء سرية البيانات وتفرد أمن النظام بأنه: "حماية تجهيزات الحاسوب الإلكتروني وملفات البيانات والبرامج من المخاطر البيئية ومخالفات الحواسيب".

من التعريف نستخلص أن أمن النظام يحتوي على الإجراءات الآتية:

(1) كمال الدين الدهراوي، سمير كامل، نظم المعلومات المحاسبية، دار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1999، ص: 243.

(2) أحمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبية، الإطار الفكري والنظم التطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص: 375-376

(3) كمال الدين الدهراوي، سمير كامل مرجع سبق ذكره، 2002، ص: 250 - 268.

- الرقابة على أمن التجهيزات.
- الرقابة على أمن البرامج و البيانات.

3- الرقابة المحاسبية: لتحقيق الرقابة المحاسبية أهدافها في ظل نظم التشغيل الإلكتروني للبيانات ينبغي أن تتضمن ما يلي:

3-1- إجراءات الرقابة على إعداد البيانات:⁽¹⁾ تهدف الرقابة المحاسبية على إعداد البيانات إلى التحقق من دقة البيانات قبل إدخالها لنظام الحاسوب وذلك بالعمل على منع الأخطاء والمخالفات أو اكتشافها أو الرقابة على تصحيحها وتدنية خسائرها، ومن بين هذه الإجراءات:

- التصميم الجيد للمستندات الأصلية بحيث تتضمن خانة خاصة لكل من التوقيع، الإجماليات الرقابية، وتاريخ حفظ هذه المستندات والذي يؤدي إلى تدنية احتمالات الخطأ.
- ترقيم المستندات الأصلية حيث يؤدي هذا الإجراء إلى تدنية احتمال فقد المستندات أو نسيانها كما أن التوقيع المزدوج عليها يؤدي إلى تدنية احتمال تشغيل عمليات غير مصرح بها.
- استخدام إجراءات رقابة المجموعات بهدف اكتشاف أي تعديل في البيانات أثناء إعدادها، إدخالها، وتشغيلها.

- إجراءات الفحص اليدوي للبيانات وذلك قبل تحويلها لقسم التشغيل الإلكتروني للبيانات.
- تسجيل كافة المستندات الأصلية التي تم تصحيح الأخطاء الموجودة بها في سجل الأخطاء، وذلك بأن يسجل رقم المجموعة، رقم العملية، بسبب الخطأ، وذلك بأن يسجل رقم المجموعة، رقم العملية، سبب الخطأ، تاريخ وقوعه، تاريخ التصحيح وإعادة التسليم وتوقيعات أفراد القسم المستفيد.
- تصميم سند للمراجعة يمكن من تتبع الأخطاء والمخالفات في المستندات الأصلية وتصحيحها ويتكون سند المراجعة من نسخة يدوية.

⁽¹⁾ كمال الدين الدهراوي، سمير كامل، مرجع سبق ذكره، 1999، ص: 269 - 272.

3-2- إجراءات اختبار الرقابة على المدخلات:⁽¹⁾ توجد طريقتان لإدخال البيانات هما طريقة الإدخال الجماعي التي يتم فيها تجميع البيانات من المستندات الأصلية وتصحيحها ونقلها على وسائل يمكن قراءتها بواسطة الحاسوب ثم يتم ادخالها للحاسوب في مجموعات أما الطريقة الثانية تتمثل في طريقة الإدخال الفوري للبيانات حيث يتم إدخال البيانات للحاسوب بمجرد الانتهاء منها.

تلعب إجراءات الرقابة على إعداد البيانات (الإدخال الجماعي أو الفوري) دورا هاما في منع أخطاء ومخالفات الحاسوب أو اكتشافها أو الرقابة على تصحيحها وتدنية خسائرها ومن أهم هذه الإجراءات:

- فحص بيانات المدخلات وذلك قبل إدخالها للحاسوب للتحقق من دقتها وعدم تحريفها.
- التحقق من صياغة المستندات الأصلية في صورة يمكن للحاسوب قراءتها وذلك على أسطوانات وأشرطة ممغنطة وغيرها من وسائط التخزين.
- التحقق من أن المستندات الأصلية التي وقعت بها أخطاء أو مخالفات قد تم إعادتها إلى قسم المستفيد وأنه قد تم تصحيحها وإعادة تسليمها.
- تصميم سند جيد للمراجعة يمكن من تتبع العمليات المرفوضة لوجود أخطاء أو وقوع مخالفات بها وتصحيحها.

3-3- إجراءات اختبار الرقابة على تشغيل البيانات: يعتبر التشغيل وظيفية داخلية يقوم بها الحاسوب، وذلك وفقا لأوامر برامج التشغيل ويتضمن التشغيل التحقق من صحة البيانات وتصحيح الأخطاء وتوجد مجموعة من الإجراءات الرقابية التي يمكن تطبيقها على عمليات التشغيل بهدف منع الأخطاء والمخالفات أو اكتشافها والرقابة على تصحيحها ومن بينها:

- الفحص اليدوي لمخرجات نشاط التشغيل.
- إجراءات تصحيح الأخطاء والمخالفات بحيث يتم ردها لقسم المستفيد ليقوم بتصحيحها وإعادة تسليمها للمشغل ويتم تشغيلها مع مجموعة ثانية وتتم الرقابة على عملية التصحيح.
- وجود فترات راحة تتوسط عملية التشغيل ويمكن من خلالها تصحيح الأخطاء أو المخالفات وإعادة التشغيل على أساس سليم.

(1) فتحي رزق السوافيري وآخرون، الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002، ص:

3-4- إجراءات اختبار الرقابة على المخرجات: قد تكون مخرجات نظام التشغيل مخزنة في شكل يمكن الحاسوب من قراءته في صورة مطبوعة، ويمكن التغلب على المخاطر المخرجات من خلال مجموعة من الإجراءات الرقابية والتي تهدف إلى منع الأخطاء والمخالفات أو اكتشافها أو الرقابة على تصحيحها كالتالي:

- الفحص الدقيق لكافة المخرجات بغرض التحقق من مدى دقتها.
- مقارنة سجلات عمليات التشغيل بسجلات عمليات المدخلات وذلك للتحقق من أن العمليات التي تم تشغيلها هي نفسها التي تم إدخالها.
- وجود إجراءات مكتوبة لتصحيح الأخطاء أو المخالفات وإعادتها للتشغيل سواء في الأقسام المستفيدة أو في أقسام تشغيل البيانات.
- وجود سند جيد للمراجعة يمكن من تتبع الأخطاء أو المخالفات التي وقعت في المخرجات وتصحيحها والشكل الموالي يوضح النظم الفرعية المكونة للنظام المتكامل للرقابة الداخلية.⁽¹⁾

(1) فتحي رزق السوافيري وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 398، 404.

الشكل رقم (2-2): النظام المتكامل للرقابة الداخلية

✓ المقارنة بين التشغيل اليدوي و الإلكتروني للبيانات في ظل إجراءات الرقابة الداخلية:

- يمكن ملاحظة جملة من الفروقات فيما يخص إجراءات الرقابة الداخلية في بيئة تشغيل البيانات إلكترونيا عن تلك المطبقة في النظم اليدوية نوجز أهمها في النقاط التالية:
- يستطيع نظام تشغيل البيانات إلكترونيا إنتاج معلومات كثيرة تستخدمها الإدارة والمراجع في مهامهم.
 - كل الإجراءات التي يؤديها عدة أفراد في النظام اليدوي يقوم بإتمامها شخص واحد في نظام تشغيل البيانات إلكترونيا وعلى ذلك فإن الرقابة المبنية على فصل الوظائف والواجبات يعتمد عليها المراجع في النظام اليدوي لا تكون موجودة في تشغيل البيانات إلكترونيا، أما باقي عناصر فصل الواجبات مثل تلك المتعلقة بأنشطة تشغيل الحاسوب فيجب انتسابها إلى فرد معين.
 - في النظام اليدوي يتم التصريح بالعمليات قبل تنفيذها وقيدها مثل الشيكات لسداد حسابات الدائنين لشطب بعض الديون، أما في بيئة تشغيل البيانات إلكترونيا يتم تنفيذ وتسجيل العمليات أوتوماتيكيا دون تصريح إداري واضح، فالإدارة تضمن سلطتها على التصريح بأداء هذه العمليات عندما يقبل تصميم أحد نظم تشغيل البيانات إلكترونيا.⁽¹⁾
 - في النظم اليدوية تتجمع بيانات المنشأة في مجموعة من الدفاتر تتخذ شكل سجلات يمكن الاطلاع عليها لكن في النظم الإلكترونية يتم تخزين البيانات على وسائل التخزين الممغنطة لذلك يصعب معرفة محتواها بالطرق العادية لذلك تستخدم أجهزة خاصة.⁽²⁾
 - يتطلب في تسجيل والتشغيل في النظام اليدوي رقابة يدوية مثل الموافقة المراجعة أو فحص التسويات ومتابعة العناصر التي تمت تسويتها، أما في حالة استخدام النظام الإلكتروني في التسجيل والتسهيل وإعداد القوائم المالية فإنه يتم استبدال المستندات بمستندات أخرى (طلب أو أوامر الشراء، فاتورة الشراء مستندات، شحن الدفاتر في شكل إلكتروني).

(1) ثناء علي القباني، الرقابة المحاسبية الداخلية في النظامين اليدوي والإلكتروني، دار الجامعة، الإسكندرية، 2002-2003، ص: 221.

(2) ثناء علي القباني، المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني، مرجع سبق ذكره، ص: 161.

- إن إدخال البيانات مباشرة للحاسوب الآلي في ظل نظم التشغيل الإلكتروني يؤدي إلى عدم وجود الدليل العادي المتعارف عليه في ظل النظم اليدوية، مما يتطلب ضرورة تطوير أساليب الرقابة على إدخال البيانات.⁽¹⁾

المطلب الرابع: المراجعة الداخلية في ظل للتشغيل الإلكتروني للبيانات

قبل التطرق للمراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني لا بد من إعطاء لمحة عن المراجعة عامة نظرا لإسهام نظام المعلومات المحاسبي في تقديم معلومات مفيدة في مجال الرقابة واتخاذ القرارات عن طريق جهات داخل المنشأة وخارجها ومع ظهور الحواسيب الإلكترونية في تشغيل بيانات المنشأة نشأت الحاجة للمراجعة الإلكترونية من أجل زيادة درجة الموثوقية في البيانات التي تجعلها أساسا يعتمد عليه .

أولاً: المراجعة في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات:

1- تعريف المراجعة في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات: تعرف عملية المراجعة على نظم معالجة البيانات إلكترونيا انها" عملية جمع وتقييم أدلة الإثبات بهدف تحديد ما إذا كان استخدام الحاسوب يساهم في تحقيق أهداف التدقيق سواء كانت تتعلق بإبداء الرأي مثل حماية أصول المنشأة وتأكيد سلامة البيانات الواردة في القوائم المالية، أو ما يتعلق بأهداف الإدارة مثل: تحقيق المنشأة لأهدافها بفعالية واستخدامها بكفاءة".⁽²⁾

كما تعرف المراجعة أيضا في بيئة التشغيل الإلكتروني بأنها:"اختبار منهجي للنتائج أو الهيكلية الحاسوبية يقوم بها شخص مستقل ومؤهل بهدف إبداء رأيه على التطابق مع المعايير المتعارف عليها عموماً".⁽³⁾

ومن التعاريف السابقة يمكن القول: أن مراجعة نظم تشغيل البيانات الكترونيا عملية تجمع وتقيم الأدلة لتحديد ما إذا كان النظام التشغيل الإلكتروني يحافظ على الأصول ويحقق أهداف المشروع بدرجة عالية من الكفاءة.

(1) عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 234، 235.

(2) أمين السيد احمد لطفي، أساسيات المراجعة لمراقبي الحسابات والمحاسبين القانونيين ، القاهرة، 2010، ص: 9.

(3) يعقوب إغمين، أثر المراجعة الآلية للبيانات على فاعلية التدقيق الخارجي من جهة نظر محافظي الحسابات والخبراء المهنيين، (مذكرة الماستر) ، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، 2012، ص: 37.

2- أهداف المراجعة في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات:

تتمثل الأهداف العامة للمراجعة في:⁽¹⁾

- الثقة:** أي أن الرقابة الداخلية لنظام تعني الثقة المستمرة عن طبيعة معالجة العمليات المالية، وبالتالي تكون البيانات والمعلومات صحيحة ودقيقة وكاملة.
- الإجراءات:** أي أن إجراءات المعالجة صحيحة وفعالة أثناء تشغيل النظام.
- **الدقة:** أي أن النظام ينتج معلومات مالية أو أي معلومات أخرى تتميز بالدقة.
- **الكفاءة والفعالية:** يتم تقييم كفاءة وفعالية النظام أن كانت أجهزة النظام أو البرامج تقدمان خدمة مرضية وتلبي حاجات المستفيد.

ويمكن تناول أهداف أخرى للمراجعة في ظل التشغيل الإلكتروني في النقاط التالية:

- التأكد من أن معالجة العمليات المالية والملفات والتقارير وأي سجلات الكترونية أخرى تتم بدقة.
- التأكد من أن ملفات نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني تتميز بالسرية والاكتمال.
- التأكد من البيانات التي بها أخطاء يتم تمييزها ثم القيام بمعالجتها.
- التأكد من أن تطوير برنامج أو تعديله يتم بموجب تفويض من الإدارة.
- التأكد من فاعلية الرقابة الداخلية للبيانات و أجهزة الحاسوب .

3- أهمية المراجعة في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات:

يمكن تناول أهمية المراجعة في بيئة التشغيل الإلكتروني للبيانات خلال معرفة الآثار السلبية التي خلفتها المتغيرات العالمية على مهنة المراجعة، وفي ما يلي هذه السلبيات:⁽²⁾

⁽¹⁾ أرزاق أيوب محمد كرسوع، مخاطر المراجعة ومجالات مساهمة المراجع الخارجيفي التخفيف من تأثيرها على القوائم المالية المراجعة، (مذكرة ماجستير)، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008، ص ص: 60، 61

⁽²⁾ للمزيد من المعلومات الاطلاع على:

محمد جلال صالح السيد، تأثيرات العولمة على نظم المعلومات المحاسبية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، 1998، ص: 464.

- ضعف الموقف التنافسي بمكاتب المحاسبة والمراجعة المحلية أمام مكاتب المحاسبة والمراجعة الأجنبية.
- فقدان كثير من عملاء المكاتب المهنية الصغيرة والمتوسطة الحجم.
- استقطاب المكاتب الأجنبية للمحاسبة والمراجعة ذوي الخبرة والتميزين بالكفاءة والفعالية من المكاتب المحلية.
- إمكانية تسرب بعض المعلومات لجهات خارجية.

4- العناصر الأساسية الواجب مراعاتها عند تنفيذ عملية مراجعة نظم تشغيل البيانات إلكترونياً:

يعتبر تنفيذ عملية مراجعة النظم الإلكترونية تطبيقاً للتعامل مع التعقيد وقد حاول الكثيرون إعداد خطوط إرشادية للتعامل مع تعقيد النظم الإلكترونية وفيما يلي العناصر الأساسية الواجب مراعاتها عند تنفيذ عملية مراجعة النظم الإلكترونية.⁽¹⁾

- تحديد أهداف عملية مراجعة نظم التشغيل الإلكتروني والعوامل الواجب تقييمها بالنظام.
 - تحديد العناصر الأساسية التي تؤدي الأنشطة الأساسية في كل نظام جزئي.
 - تقييم درجة الثقة في كل جزء.
 - تحديد الثقة في كل نظام جزئي التنفيذ على كل مستوى للنظم الجزئية.
- أما النظام الجزئي فهو وحدة داخل النظام تؤدي وظيفة محددة يحتاجها النظام ليكون قادراً على تحقيق أهدافه، حيث يقوم كل نظام جزئي بأداء وظيفة يحتاجها على مستوى أعلى من النظم الجزئية وعلى ذلك فإن مقياس التجزئي هو أن كل جزء يؤدي وظيفة معينة.
- ويتم تنفيذ وظائف النظم الجزئية من خلال الأجزاء وتستخدم الأجزاء التالية في نظم الحاسوب مثل:

- الآلات: التشغيل المركزي، العرض على الشاشة، الطابعة.
- البرامج: البرامج التطبيقية، نظم إدارة قواعد البيانات، نظم التشغيل.
- الأفراد: الموظفين ومشغلو الحواسيب والمستخدمين النهائيين.
- وسيلة التحويل: تقارير، مستندات.

⁽¹⁾ ثناء علي القباني، مراجعة تشغيل البيانات الكترونياً، مرجع سبق ذكره، ص ص: 226، 227.

5- خطوات عملية مراجعة نظم تشغيل البيانات إلكترونيا:

للقيام بعملية المراجعة لابد من إتباع الخطوات التالية:⁽¹⁾

أ- **الفحص المبدئي:** الهدف من هذه الخطوة هو الحصول على المعلومات اللازمة لاتخاذ قرار عن كيفية الاستمرار في عملية المراجعة، وفي نهاية هذه الخطوة يمكن للمراجع في ثلاث اتجاهات:

- الانسحاب من عملية المراجعة.

- إعداد فحص تفصيلي لنظام الرقابة الداخلية.

- تحديد هل يمكن الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية.

ب- **الفحص التفصيلي:** وتهدف هذه الخطوة إلى الحصول على المعلومات اللازمة لإتمام عملية المراجعة للوصول إلى فهم عميق للعناصر الرقابية المستخدمة في النظام الإلكتروني.

وفي مجال الفحص التفصيلي يكون من المهم أن يحدد المراجع أسباب الخسارة التي قد تحدث والعناصر الرقابية المحددة لتقليل تأثير أسباب الخسارة ويجب على المراجع تقييم ما إذا كانت العناصر الرقابية المطبقة تقلل من الخسارة المحتملة.

ج- **اختبار التطابق مع الإجراءات المحددة من قبل:** يهدف اختبار التطابق إلى تحديد ما إذا كانت عناصر الرقابة الداخلية تعمل كما هو محدد لها من قبل ويحتاج المراجع إلى تحديد مدى تطبيق العناصر الرقابية التي حددها المشروع بثقة وفاعلية، وفي هذه المرحلة يجب على المراجع تقييم نظام الرقابة الداخلية.

د- **فحص واختبار العناصر الرقابية للمستخدم:** في بعض الأحيان قد يقرر المراجع عدم الاعتماد على العناصر الرقابية الموجودة في النظام الإلكتروني، وكمثال توجد عناصر رقابية طبيعية في عملية تحريك البيانات من المستند إلى الحاسوب ولكن الأفراد يقومون بتسوية المجاميع الرقابية بدقة مما يؤكد توفر العناصر الرقابية.

هـ- **اختبار التحقق من صحة الأرصدة:** تهدف هذه المرحلة إلى الوصول إلى دليل كافي يساعد المراجع على الحكم النهائي في شكل رأي عن مدى وجود أخطاء هامة في الحسابات ومن أهم اختبارات التحقق الممكن استخدامها في مجال تشغيل البيانات نجد:

- اختبارات لتحديد أخطاء التشغيل.

(1) المرجع السابق، ص: 257 - 259.

- اختبارات لتقييم نوعية البيانات.
- اختبارات لتحديد عدم الإتساق في البيانات.
- اختبارات لمقارنة البيانات مع الأصول الفرعية.
- المصادقات من جهات خارج المشروع.

6-أساليب المراجعة في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات:

ترتب على استخدام النظم الإلكترونية في المحاسبة وجود عدة أساليب للمراجعة وهم:⁽¹⁾

أ- **أسلوب المراجعة حول الحاسوب:** إن المراجعة حول الحاسوب تتجاهل وسائل الرقابة على معالجة البيانات المصممة لاختبار الحالات الاستثنائية، فهي تهتم بفحص نقاط الضعف في النظام الذي يمكن اكتشافها تحت الظروف العادية لمعالجة البيانات، وعلى ذلك يكون هذا النوع من المراجعة ليس إلا نوع من أنواع الرقابة بالتغذية العكسية ولكن ليس برقابة وقائية ولذلك لا تستخدم لاكتشاف الأخطاء قبل وقوعها، ومن مزايا المراجعة حول الحاسوب ما يلي:

- بساطة وسهولة خطوات وإجراءات المراجعة.
- انخفاض تكلفة أداء عملية المراجعة.
- أداء عملية المراجعة على بيانات فعلية وليست افتراضية على أقل قدر من الإخلال بترتيب السجلات والملفات.
- يتطلب قدر قليل من الخبرة والمهارة اللازمة بعمليات الحاسوب الإلكتروني لدى المراجع.
- تتطلب مساعدة بسيطة من موظفي قسم الحسابات ومعالجة البيانات بالمؤسسة وعلى ذلك لا تؤثر على سير العمل بدرجة كبيرة لهذه الأقسام.

ب- **أسلوب المراجعة من خلال الحاسوب:** تتحقق المراجعة من خلال الحاسوب إلى فحص أساليب الرقابة على معالجة البيانات والتحقق من صحة أدائها محاسبيا وتتعدد أساليب المراجعة حول الحاسوب مثل: مجموعة الحالات الإختبارية، شبكة الاختبارات المتكاملة، مراجعة برامج الحاسوب الإلكتروني أسلوب المعالجة المتزامنة، أسلوب المحاكاة المتوازية، أسلوب المعالجة تحت رقابة المراجع أو إعادة المعالجة.

ونجد أن كل أسلوب من الأساليب السابقة ينطوي على مزايا وعيوب معينة ولذلك يجب أن يستخدم أكثر من أسلوب للحد من العيوب في الاقتصار على أسلوب معين بمفرده، وهذه التوليفة

⁽¹⁾ ثناء علاء القباني، المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني، مرجع سبق ذكره، ص: 176 - 194.

من الأساليب التي يستخدمها المراجع ترجع إلى تقدير المراجع والظروف التي تتم فيها عملية المراجعة، وإلى المدى الذي يمكنه من التحقق من التزام إدارة المعالجة الإلكترونية للبيانات بالسياسات والضوابط الموضوعية ومدى فاعليتها والتكلفة والعائد وقدرة المراجع وتمكنه من استخدام الحاسوب الآلي.

ج- أسلوب المراجعة باستخدام الحاسوب: ويقصد بها أن الحاسوب وبرامجه تستخدم كأداة من أدوات المراجعة ويعتمد هذا الأسلوب على استخدام حزم برامج المراجعة التي تضم برنامج أو أكثر مصمم لإنجاز واختبار وظائف تشغيل البيانات وكأمثلة على استخدامات هذا الأسلوب، استخراج البيانات من الملفات، التحقق من صحة الملفات، تبويب محتويات الملفات في مجموعات المعاينة الإحصائية، إعداد مصادقات العملاء لأغراض أداء الاختبارات الأساسية لحسابات العملاء. ويمكن تبويب أساليب المراجعة باستخدام الحاسوب إلى مجموعتين:

الأولى: البرامج العامة للمراجعة الإلكترونية حيث يستخدم الحاسوب في مساعدة المراجع في تحقيق بيانات الملفات.

الثانية: المجموعة الإختبارية، حيث يستخدم الحاسوب في اختبار أدوات الرقابة للبرامج والإجراءات.

ثانياً: المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني:⁽¹⁾

إن أهم ما تهدف إليه المراجعة الداخلية هو تدقيق وفحص البيانات والمعلومات للتأكد والاطمئنان من سلامتها وجودتها لتكون أساساً لإعداد القوائم والتقارير المالية التي تعبر عن الواقع وهذا بدوره يساعد في اتخاذ القرارات المختلفة، حيث أثر التشغيل الإلكتروني للبيانات على أساليب وإجراءات المراجعة الداخلية.

فالتطورات السريعة في تكنولوجيا الحواسيب والمعلومات فرضت على المراجع الداخلي تحديات، من بينها تفكيره ونظريته إلى المتغيرات المحيطة به، ومحاولة تطوير أدائه إلى الأجود والأحسن، وهذا الأمر كان له الأثر في تغيير منهجية المراجع الداخلي من خلال أنه يجب عليه أن يكون ملماً بأساسيات التشغيل الإلكتروني للبيانات وتكنولوجيا المعلومات وكذا دراسته لبرامج

⁽¹⁾ تطور تكنولوجيا المعلومات وأنظمة الرقابة الداخلية، من الموقع:

ووسائل الحاسوب المتطورة نظرا لأن جزءا كبيرا من عناصر النظام المحاسبي موجود داخله مثل المستندات والتقارير والقوائم من جهة أخرى لابد وأن تكون هناك إعادة النظر في طبيعة أدلة الإثبات، وفي آلية نظم الضبط الداخلي والاستفادة من تزوج أساليب المعرفة المختلفة التي أصبحت سمة من سمات العصر.

يركز المراجع اهتمامه في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات وتحليل المعلومات على المراجعة السابقة على المدخلات حيث يتمثل ذلك في مراجعة الدورات المستندية ومراقبة أو متابعة انسياب البيانات من خلال المستندات، واستيفائها لكل الشروط الشكلية والموضوعية المتعارف عليها طبقا للنظم واللوائح الداخلية ودليل الإجراءات، ومن الوسائل التي تستخدم في هذا المجال نجد:

- حصر وتبويب المستندات التي تؤخذ منها البيانات ومراجعتها.
- المقارنة بين الإجماليات والتفاصيل.
- استخدام أسلوب الأرقام المسلسلة في إدخال البيانات وإعداد سجل خاص بها.
- توثيق البيانات الداخلة من جهة أو شخص مسؤول.

ويركز المراجع أيضا على مراجعة البيانات الداخلة للحاسوب على النحو التالي:

- التأكد من صحة البيانات المقدمة إلى قسم إعداد البيانات الذي يعتمد على الحواسيب الإلكترونية.
- التأكد من صحة المعلومات والتعليمات المطلوب إتباعها عند القيام بتشغيل البيانات وهذا يتطلب منه دراسة برامج الحاسوب والاطمئنان على سلامتها.
- التأكد من أن التعديلات والإضافات في البيانات الداخلة قد أضيفت إلى البرنامج المخزن في الحاسوب بعد موافقة الجهات المخولة بذلك.
- بالإضافة فالمراجع يقوم بمراجعة برامج الحاسوب المستخدمة في تشغيل البيانات وتحليل وعرض المعلومات، فعندما تدخل البيانات إلى الحاسوب فإنه يصعب التعديل فيها إلا بناء على برنامج جديد، ولا يكون هناك فرصة للتلاعب أو الغش أو حدوث أخطاء، ولقطع الشك باليقين يمكن للمراجع الداخلي التأكد من أن البيانات والمعلومات المخزنة داخل الحاسوب مطابقة للأصل وفي هذه الحالة يركز المراجع على ما يلي:

- صحة تصميم البرنامج.
- سلامة أداء الحاسوب الإلكتروني.

- سلامة الأوامر والتعليمات (أوامر التشغيل) من المنظور المحاسبي.
 - وجود وسائل التحكم الذاتي داخل البرنامج.
 - صحة التعديلات الداخلة على برامج الحاسوب.
- ولا يمكن للمراجعة أن تنتهي إلا بعد المراجعة على المخرجات من معلومات وسبل عرضها وتفسيرها ويرتكز دور المراجع في هذه الحالة على:
- مطابقة المعلومات الواجب أن تكون من ناحية التصميم والواقعية على المخرجات الفعلية.
 - التأكد من أن تفسير المحاسب أو غيره مستند إلى أرقام صحيحة واردة في مخرجات الحاسوب لتجنب التلاعب في تفسير تلك المعلومات.
 - التأكد من أن التقارير المرفوعة إلى المديرين تتطابق من ناحية الموضوعية مع المعلومات الواردة من مخرجات الحاسوب ومن أن اقتراحاتهم قد روعيت عند تشغيل البيانات.
- المطلب الخامس: المراجعة الخارجية في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية**
- لقد ترتب على استخدام الحاسوب في تشغيل النظم المحاسبية تأثيراً جوهرياً على عملية المراجعة الخارجية التي تهدف إلى مراجعة وفحص البيانات والمعلومات المحاسبية الموجودة في برامج الحاسوب للتعبير عن مدى دلالة جودتها وملائمتها للوضع المالي الحقيقي للمنشأة لتكون ركيزة لإعداد القوائم والتقارير المالية المنشورة إلكترونياً والتي تساعد مستخدميها في اتخاذ القرارات اللازمة والتي سوف نتطرق إليها (التقارير والقوائم المالية) لاحقاً.
- ويشترط على القائم بعملية المراجعة الخارجية في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية أن يكون لديه المعرفة والخبرة بما يلي:
- المعرفة التامة لطبيعة ولغات الحاسوب المتاحة والمطبقة في الواقع العملي والتي تستخدم في تشغيل البرامج.
 - المعرفة التامة ببرامج الحاسوب التي تستخدمها المنشآت في تشغيل النظم المحاسبية وكيفية مراجعتها.
 - المشاركة في وضع برامج الحاسوب الخاصة بالمنشأة أو تقويمها وبيان مواطن الضبط الداخلي والتحكم الذاتي للاستفادة من ذلك في عملية المراجعة.
 - المعرفة التامة بإمكانيات برامج المراجعة الحديثة باستخدام الحاسوب ودراسة جدوى استخدامها في عملية المراجعة.

- الإلمام بالأساليب الرياضية والإحصائية المتاحة والتي يمكن الاستفادة منها في عملية المراجعة.

❖ عمل المراجع الخارجي في ظل التشغيل الإلكتروني:

يقوم المراجع الخارجي بمراجعة الأنظمة الإلكترونية بواسطة برامج مصممة لتنفيذ عملية مراجعة البيانات الكترونياً، ويجب عليه أن يقوم بتعزيز الخبرة للتحقق من سلامة الضوابط الرقابية، وأن يعتمد في ذلك على المعايير الدولية المعتمدة من قبل جهة ومراقبة أنظمة المعلومات ISACA لتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها: (1)

- تقييم مدى حماية الأصول المعلوماتية: وذلك من خلال مراجعة وتقييم وتطبيق صلاحيات الدخول على البيانات وأمن مركز المعلومات وتوافر الضوابط اللازمة للحفاظ عليه بالإضافة إلى أمن شبكات نقل المعلومات وكفاءة خطة مواجهة المخاطر للتأكد من صحة وأمن وتوافر الأصول المعلوماتية.

- مراجعة وتحليل الأنظمة والتطبيقات والبنية لتقنية المعلومات: ويتم ذلك من خلال مراجعة وتقييم عمليات شراء وصيانة أجهزة ومكونات الحاسوب والشبكات بالإضافة إلى مراجعة وتقييم عمليات تطوير وشراء وصيانة برمجيات النظم للتأكد من فعالية تلك العمليات في تسيير الإدارة.

- تقييم كفاءة وفعالية واقتصادية استعمال تقنية المعلومات لتنفيذ المهام المطلوبة: ويتم ذلك من خلال مراجعة ممارسة إدارة تقنية المعلومات لإعمالها للتأكد من مدى كفاءة استغلالها للموارد الفنية المتاحة لها لتنفيذ المهام المطلوبة.

- تقييم مدى التقيد بالسياسات وإجراءات العمل المقررة

المطلب السادس: الإفصاح المحاسبي في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية

لقد كان لتكنولوجيا المعلومات الأثر الكبير في ظهور الإفصاح الإلكتروني للمعلومات المحاسبية فقد قاربت تكنولوجيا الاتصالات الحدود الزمنية والمكانية وأدركت الكثير من المنشآت ضرورة أن تستغل الإمكانيات التكنولوجية الهائلة لشبكة الإنترنت في سرعة انتشار المعلومات.

(1) أرزاق أيوب محمد كرسوع، مرجع سبق ذكره، ص: 64، 65.

وقبل اللجوء لتحديد مفهوم الإفصاح في ظل التشغيل الإلكتروني لابد من معرفة ما هي مخرجات عملية التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية.

أولاً: مخرجات عملية التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية

تعتمد عملية التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية على نوع وطبيعة التقارير المالية (قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة التدفقات النقدية، الموازنات التقديرية، إعداد قائمة للتحليل المالي) التي تمثل المخرجات النهائية والتي تهدف المنشأة إلى الحصول عليها.

يتميز الحاسوب بخصائص تجعله قادراً على تقديم معلومات وإعداد التقارير تتصف بالدقة الشمولية الوقتية فضلاً عن السرعة والموثوقية على العكس في النظام اليدوي يتم إعداد التقارير وفق سلسلة من المراحل التي تستغرق وقت طويل بداية من دفتر اليومية والترحيل إلى دفتر الأستاذ وصولاً إلى إعداد التقارير المالية. ومن الجدير بالذكر أن مخرجات عملية التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية يتم إعدادها وفق الحالات التالية: (1)

1- حالة استخدام البرامج الجاهزة:

1-1- تبويب البرامج الجاهزة: تبويب برامج الحاسوب إلى ثلاث مجموعات وهي:

- نظم التشغيل وتدخل ضمن اختصاصات منتجي أجهزة الحاسوب.
- البرامج المعاونة ويتم إعدادها وتطويرها بواسطة المنتجين أو المؤسسات المتخصصة.
- برامج التطبيقات ويتم إعدادها وتطويرها بواسطة المنتجين أو المؤسسات المتخصصة أو مراكز الحاسوب.

1-2- اختيار البرامج الجاهزة في التطبيقات المحاسبية: إن تعدد أنواع البرامج واختلاف جودتها أدى إلى صعوبة الاختيار من هذا العدد الكبير من البدائل ولكن المنتبج له يجد أن تكلفة البرنامج هي المحدد الوحيد للاختيار والمفاضلة بينها، فعند اختيار أحد البرامج الجاهزة في التطبيقات يجب مراعاة:

- مدى وفاء البرنامج باحتياجات المنشأة لقياس درجة الاعتماد على البرامج.
- مدى الاتساق بين الأجهزة والبرامج المطروحة للاستخدام.
- أساليب الرقابة والحماية المتوفرة للبرامج.

(1) أحمد حلمي جمعة وآخرون، مرجع سبق ذكره، 2007، ص: 92 - 102.

- قابلية البرنامج للتطوير أو التعديل.
 - قدرة الشركة المنتجة على تدريب العاملين المستخدمين لهذه البرامج.
 - خدمات الصيانة.
- وبصفة عامة يراعى عند اختيار البرامج الجاهزة في التطبيقات المحاسبية توافر الخصائص التالية:

❖ سهولة استخدام البرامج الجاهزة في:

- التشغيل.
- التعامل مع الإدارة.
- خدمة العملاء.
- الوقت اللازم لدورة المدخلات/المخرجات.
- عدد المدخلات اللازمة لكل عملية.

❖ سهولة تعديل أو تطوير البرنامج من حيث:

- الاتساق مع تقارير المنشأة.
- خدمات الأعمال.
- التعامل مع البرامج الأخرى.

❖ الخدمات التي يقدمها موردي البرامج: وتشمل:

- توفير الأجهزة وبرامج الطوارئ.
- المساعدة في إعداد البرنامج.
- المساعدة في تطوير أو تعديل البرنامج.
- تدريب العاملين.

- خدمات أخرى (اختيار البرنامج مقابل رسم رمزي، أو تجربة البرنامج).

1-3- تقييم البرامج الجاهزة في التطبيقات المحاسبية: يمكن استخدام نظام النقاط لكل عنصر من عناصر الاختيار التي عرضت لتقييم البرامج الجاهزة في التطبيقات المحاسبية واختيار اللازم منها للمنشأة.

1-4- تقييم المؤهلات الفنية والذهنية لمن يتقدم لشغل وظيفة مستخدم البرامج الجاهزة: إنه من المستحيل أن لا نجد في المنشآت من لا يستخدم تطبيقا محاسبيا يقوم على الحاسوب مهما كانت

درجة بساطته أو طبيعته لذلك زادت الحاجة إلى ضرورة وجود محاسبين مؤهلين للعمل في مجال المحاسبة الإلكترونية.

تقوم المنشآت بالعديد من الاختبارات العامة للقدرات الذهنية واختبارات المعرفة الفنية لتقييم المؤهلات وتشمل هذه الاختبارات ما يلي:

- التعرف على الموظف الجديد في نظام التسلسل للحروف والأرقام.
 - التعرف على قدرة الموظف الجديد في مجال حل المعادلات الجبرية.
 - التعرف على قدرة الموظف الجديد في مجال السرعة عند إدخال البيانات المحاسبية.
 - التعرف على قدرة الموظف الجديد في إعداد خزائن التدفق.
 - قياس قدرة الموظف الجديد على الاستنتاج من الواقع والتعبير والتحليل والتفكير المنطقي.
- أما في المنشآت الكبيرة فتتركز اختبارات على المحاسبة القانونية أو المحاسبة الإدارية باعتبارها أكثر تأهيلاً لشغل وظائف المحاسبة.

1-5- برامج الحاسوب في التطبيقات المحاسبية: هناك العديد من برامج الحاسوب الجاهزة في التطبيقات المحاسبية نذكر منها:

- برامج المحاسبة الشاملة (فواتير، حسابات، مخازن).
 - برامج حسابات الأستاذ العام.
 - برامج حسابات المدينين.
 - برامج حسابات الدائنين.
 - برامج حسابات الأجور والمرتببات.
 - برامج الرقابة على المخزون.
 - برامج حسابات الضرائب والضمان الاجتماعي، والإ اعتمادات المستندية.
- إن أي منشأة تستخدم البرامج السابقة في عمليات معالجة البيانات، والتي تمثل الاحتياجات الأساسية للمنشأة.

كما توجد برامج جاهزة أخرى قد تهم المنشأة عند معالجة بياناتها المحاسبية إلكترونياً وهي نظم تشغيل أجهزة الحاسوب، برامج معالجة النصوص، برامج الجداول الإلكترونية برامج نظم إدارة قاعدة البيانات والبرامج المتكاملة.

تعتبر الخبرة والإلمام بالنظم الإلكترونية من أهم العوامل اللازمة لتحقيق الاختيار الفعال للنظم الإلكترونية ولنفاذي المنشأة مشاكل تعديل النظام المستخدم لمواجهة احتياجاتها المتزايدة لخدمات النظم الإلكترونية مراعاة عوامل النمو التالية:

- عدد السجلات التي ستقوم بحفظها على كل ملف من الملفات الرئيسية للبيانات.
- عدد العمليات المحاسبية اليومية الخاصة بكل تطبيق محاسبي على حدى.
- عدد مستخدمي خدمات الحاسوب.
- درجة التكامل بين التطبيقات المختلفة التي يتضمنها النظام المحاسبي.
- عدد التطبيقات المحاسبية المحتمل إضافتها للنظام مستقبلا.
- توفير دليل وحيد - من البائع - لتشغيل النظام وتدريب العاملين.
- اختبارات التنقيح الجيدة للوقاية من أخطاء المدخلات وعدم شموليتها.
- توفير أساليب رقابة جيدة على المدخلات ومعالجة البيانات والمخرجات.
- بناء مسار واضح للمراجعة.
- توفير أساليب رقابة تسمح للمستخدم باكتشاف الأخطاء وعمل التصحيح اللازم.
- توفير برامج مساعدة لمستخدم النظام.
- توفير وسائل أمن النظام مثل إعداد الملفات الاحتياطية، وتنفيذ إجراءات استعادة البيانات.

2- حالة إعداد برامج التطبيقات المحاسبية داخل المنشأة:

تتميز البرامج المعدة داخليا بواسطة المتخصصين من محلي النظم والمبرمجين العاملين في إدارة الأنظمة بالمزايا التالية:

- إعداد البرامج داخليا يوفر متطلبات معالجة البيانات بقدر كبير.
- عدم تحمل المنشأة للتكاليف الإضافية للكميات غير الضرورية التي قد تتضمن البرامج الجاهزة بخلاف نفقات فترة الإعداد وفترة ما بعد البدء في التشغيل.
- قدرة المنشأة على تصميم برامجها بالشكل الذي يعكس سمات هيكلها التنظيمي والإداري والتشغيلي.
- توفر الخبرات والكفاءات البشرية اللازمة سهل من تطوير وصيانة وتعديل البرامج.
- سهولة تدريب العاملين على تنفيذ البرامج الجديدة من خلال إلمامهم بخطوات إعدادها بواسطة موظفي إدارة الأنظمة.
- تصحيح الأخطاء التي قد تظهر خلال مرحلة اختبار البرنامج بسهولة.

- انخفاض تكلفة البرنامج في الأجل الطويل.
- ضمان اتساق البرنامج مع التطبيقات المختلفة داخل المنشأة وبالتالي تفادي عدم تكامل الملفات الخاصة بالبيانات وكذلك القيود التي تفرضها مواصفات أجهزة الحاسوب وأيضا انسجام طاقة البرامج مع احتياجات المنشأة حتى لا تتعارض مع اقتصاديات المعلومات (المنفعة لا تبرر التكلفة).

- استخدام البرامج المعدة داخليا يؤدي إلى عدم إثارة مشاكل أمن وحماية البيانات. في النهاية ستحصل المنشأة على مخرجات عملية التشغيل المحاسبي الإلكتروني للبيانات سواء استخدمت البرامج الجاهزة أو قامت بتصنيفها داخليا.

ثانيا: مفهوم الإفصاح في ظل التشغيل الإلكتروني ومراحل تطوره⁽¹⁾

إن الإفصاح في ظل التشغيل الإلكتروني هو نشر مخرجات المحاسبة الإلكترونية التي هي بدورها استخدام الحاسوب والبرامج المحاسبية المتخصصة لتنفيذ وظائف النظام المحاسبي بدءا بالمدخلات المتمثلة في القيود المحاسبية للعمليات المختلفة مروراً بعملية تشغيل هذه المدخلات لاستكمال مراحل الدورة المحاسبية وانتهاءً بمخرجات النظام المحاسبي المتمثلة بالقوائم والتقارير المالية على شبكة الإنترنت أي عرض المعلومات فقط وليس معالجتها كما هو الحال في المحاسبة الإلكترونية، هذا لا يعني أن الإفصاح الإلكتروني يتطلب وجود محاسبة إلكترونية فمن الممكن إدخال مخرجات المحاسبة اليدوية إلى الشبكة الدولية عن طريق الحاسوب ولكن الواقع يشير إلى أنه من غير المعقول أن الشركة تفصح إلكترونياً وهي لا تستخدم المحاسبة الإلكترونية.

أما عن مراحل تطور الإفصاح في ظل التشغيل الإلكتروني، ففي بداية التسعينات من القرن الماضي اعتمدت بعض الشركات على استخدام الأقراص المدمجة (CD) في توزيع المعلومات المالية حيث تقوم بتحميل نسخة مطابقة تماماً للتقارير المالية المطبوعة على القرص المدمج ويتم توزيع تلك الأقراص باستخدام الطرق التقليدية في توزيع التقارير المالية في صورتها الورقية من خلال إرسالها للمستفيدين بالبريد بعد معرفة عناوينهم.

ومع ظهور شبكات الإنترنت بدأت العديد من المنشآت الاعتماد عليها في عرض معلوماتها المحاسبية الذي مر بثلاث مراحل وهي:

(1) الإفصاح الإلكتروني وأثره في قرارات الاستثمار، من الموقع:

المرحلة الأولى: تمثل هذه المرحلة قيام المنشآت بتوفير نسخة من المعلومات المالية مطابقة تماما لتلك المتوفرة في صورتها الورقية من خلال استخدام الورقة الإلكترونية (PDF)، وبالرغم من المزايا التي يتمتع بها هذا الملف من جودة عالية إلا أن هناك بعض السلبيات التي ترافق استخدامه منها أنه يستغرق وقتا طويلا لتحميله، وكذلك لا يسمح ملف (PDF) من نسخ القوائم المالية وإعادة تحميلها بصورة جداول إلكترونية ليسهل التعامل معها الأمر الذي يتطلب من المستخدم ضرورة إعادة إدخال البيانات مرة أخرى.

المرحلة الثانية: تتمثل هذه المرحلة في استخدام لغة ترميز النصوص (HTML) في عرض المعلومات المالية على مواقع المنشآت، وعلى الرغم من مزاياها في تجاوز بعض سلبيات ملف (PDF) حيث تتيح إمكانية استخدام الروابط التفاعلية وكذلك تمكن من فهرست المعلومات. أما من عيوبها انخفاض كفاءتها في حفظ أو طباعة التقارير، كما أنها تنقل المعلومات كمستند كامل دون نقل الوحدات المنفردة بصورة منفصلة.

المرحلة الثالثة: تتمثل هذه المرحلة في استخدام الإمكانيات المتطورة لتكنولوجيا الإنترنت وابتكار أشكال عرض جديد تتجاوز سلبيات المراحل السابقة، حيث ظهرت خلال هذه المرحلة لغة الترميز الموسعة (XML) في تبادل المعلومات حول شبكة الإنترنت، كما ظهرت أيضا لغة تقرير الأعمال الموسعة (XBRL) التي يقصد بها برنامج حاسوب يضيف بطاقة تعريفية لكل جزئية من معلومات القوائم المالية الإلكترونية باستخدام علامة أو شفرة.

❖ مزايا الإفصاح في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات مقارنة بالإفصاح اليدوي:

- يمكن إيجاز الإفصاح الإلكتروني مقارنة باليدوي كما يلي:
- يمثل الإفصاح الإلكتروني أداة انتشار بالنسبة للشركة فهو موجه لعدد غير محدود وغير معروف من المستخدمين، الأمر الذي يحقق للمنشأة الانتشار مما يعمل على جذب العديد من المستثمرين.
- يمكن أن يعمل الإفصاح الإلكتروني على تحسين ما تم إفصاحه يدويا سواء من حيث كمية أو نوعية المعلومات المفصح عنها، والمساهمة في توفير معلومات أكثر نفعاً للمستخدمين والعمل على تحديثها بصورة دورية.
- يحقق الإفصاح المحاسبي الإلكتروني تخفيضا لتكاليف توزيع المعلومات حيث تتجنب المنشأة التكاليف المرتبطة بطباعة وتوزيع المعلومات في حالة إتباعها للإفصاح اليدوي.

- تحسين إمكانية الوصول للمعلومات من قبل المستخدمين بسرعة وجهد أقل إذ تسمح متصفحات الإنترنت بالبحث الفائق السرعة عن بيانات ونفاصيل محددة مسبقا لمتخذ القرار، في الوقت الذي كان يتطلب الحصول عليها وقراءتها وفق الإفصاح اليدوي وقتا وجهدا.

- يحقق الإفصاح الإلكتروني من توفير معلومات معدة خصيصا لتلبية احتياجاتهم الخاصة للمعلومات.

- يمكن الإفصاح الإلكتروني المستخدمين من أن يحملوا المعلومات إلى حساباتهم الشخصية لإجراء التحليلات الخاصة بهم، وهذا لا يمكن تحقيقه في الإفصاح اليدوي.

- يوفر الإفصاح الإلكتروني إمكانية تكامل التقارير السنوية لعدة أقسام لوجود علاقات دقيقة الصلة بين كشوفاتهم المالية، وهذا لا يمكن تحقيقه في الإفصاح اليدوي.

❖ المشاكل التي فرضها الإفصاح في ظل التشغيل الإلكتروني على مهنة التدقيق:

يمكن تصنيف المشاكل التي فرضها الإفصاح الإلكتروني على مهنة التدقيق كالاتي:

1- المشاكل التي ترجع إلى الخصائص التكنولوجية التي تتميز بها صفحة الويب (WEB): على

الرغم من الخصائص التكنولوجية التي تتمتع بها صفحة الويب، إلا أنه يؤخذ عليها إمكانية إساءة استخدامها في التأثير على مصداقية القوائم المالية وعرضها في ظل غياب ضوابط الرقابة الملائمة وبالتالي تأثيرها على مهنة التدقيق و تتمثل صور الإساءة والتلاعبات في:

- التلاعب في القوائم المالية من خلال قيام بعض الأطراف باختراق موقع الشركة محل التدقيق سواء من داخلها أو من خارجها (القراصنة) ولجراء بعض التعديلات على معلومات القوائم المالية مما يؤدي إلى التأثير على مصداقية تلك المعلومات ومنه على رأي المدقق.

- تعرض تقرير المدقق المرفق مع القوائم المالية المنشورة إلكترونيا للتغيير غير المرغوب فيه سواء من طرف الشركة أو خارجها بدون ترك أي أثر على حدوث ذلك التغيير.

- قيام بعض الشركات بإعداد تقرير المدقق وهمي متضمنا توقيع مزيف للمدقق أو لشركة تدقيق حقيقية أو وهمية.

- إمكانية إجراء مسح ضوئي (Scanning) لتوقيع المدقق وتقريره المرفق بالقوائم المالية لشركة ما وإرفاقه بالقوائم المالية لشركة أخرى لم يتم تدقيقه.

- يمكن للمنشأة التأثير على إدراك المستخدمين من خلال استخدام الروابط التفاعلية في خط معلومات القوائم المالية التي خضعت للتدقيق بمعلومات أخرى لم تخضع للتدقيق بهدف إضفاء المصدقية لها مما تؤثر على قرارات مستخدمي تلك المعلومات.

2- المشاكل التي ترجع إلى اختلاف ممارسات الإفصاح الإلكتروني: من أهم ممارسات الإفصاح الإلكتروني التي تؤثر على مصداقية القوائم المالية نذكر مايلي:

- الاستخدام غير الملائم للمصطلحات المعبرة عن التقرير المالي كأن يتم استخدام مصطلح التقرير السنوي أو التقرير المالي للتعبير عن محتوى الموقع الإلكتروني والذي يتضمن محتواه معلومات مالية أقل مما يتضمنه التقرير المالي السنوي في صورته الورقية المطبوعة.

- الخروج عن قواعد الإفصاح العادل من خلال حذف بعض من القوائم المالية الأساسية أو الإيضاحات المتممة لها.

- إن الاتجاه المتزايد نحو توفير المعلومات بكم هائل قد يؤدي إلى تضليل المستخدمين وخصوصاً أن عرض تلك المعلومات لا يتلاءم مع المبادئ المحاسبية فضلاً عن كونها لم تخضع للتدقيق من قبل المدققين.

- لجوء بعض المنشآت إلى تضمين تقاريرها المالية المنشورة على الموقع الإلكتروني بمعلومات تنبؤية مستقبلية مما توهي للمستخدمين أنها خضعت للتدقيق.

- قيام بعض المنشآت بنشر قوائمها المالية كاملة لكن دون إرفاقها بتقرير المدقق وذلك بهدف إخفاء معلومات مهمة يتضمنها ذلك التقرير.

- قيام بعض المنشآت بنشر تقرير المدقق المرفق مع القوائم المالية إلكترونياً دون وجود أي توقيع له، الأمر الذي يشكك في مصداقية التقرير.

بعد استعراض المشاكل التي فرضها الإفصاح الإلكتروني على مهنة التدقيق يمكن اقتراح الحلول التالية للتغلب على تلك المشاكل:

بالنسبة إلى المشاكل التي ترجع إلى الخصائص التكنولوجية التي تتميز بها صفحة الويب، يمكن التغلب عليها من خلال استخدام الوسائل التكنولوجية الرقابية مثل: استخدام برامج معدة خصيصاً للوقوف على أية تغيرات قد تطرأ على الموقع الإلكتروني أو استخدام ما يسمى بالتوقيعات الرقمية وغيرها من الأساليب التقنية التي يمكن الاعتماد عليها في هذا الشأن.

أما بالنسبة للمشاكل التي ترجع إلى اختلاف ممارسات الإفصاح الإلكتروني قد يمكن التغلب عليها من خلال إصدار المعايير والإرشادات والضوابط التي تنظم وتحكم ممارسات الإفصاح الإلكتروني طوعيا واختياريا إلا في بعض الدول أصبح يصرح تحت إطار الإفصاح الإلزامي مثل إجبار الشركات المسجلة بالبورصة بالإفصاح عن تقاريرها المالية وفق نماذج معينة على الموقع الإلكتروني للشركة

خلاصة الفصل:

من خلال ما تناولناه في الفصل الثاني تبين لنا أن استخدام الحاسوب الإلكتروني في أنظمة المعلومات المحاسبية قلص من المشاكل المرافقة للأنظمة اليدوية في معالجة البيانات، وتشغيلها لا يكون إلا وفقا لبرامج وتطبيقات تدخل في تصميم الحواسيب، مما دفع المنشآت للتسارع نحو اقتناء أحسن النظم والبرامج الإلكترونية لتحقيق السرعة والجودة في معلوماتها وعملياتها المحاسبية، إلا أنه ورغم المزايا التي صاحبت هذا التطور التكنولوجي إلا أنه توجد مخاطر كبيرة متعلقة بالنظم المحاسبية الإلكترونية والتشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية، ولتحقيق جودة المعلومات المحاسبية في ظل التشغيل الإلكتروني لابد وأن يكون هناك رقابة داخلية فعالة ومراجعة خارجية وداخلية سليمة مبنية على أسس صحيحة وكذلك أن يكون العنصر البشري مثل المحاسبين والمدققين مؤهلين علميا وعمليا لمسايرة التطورات الحاصلة في تكنولوجيا المعلومات وهذه العوامل لها الأثر الفعال ومخولة لتحقيق معلومات ذات جودة ومصداقية.

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

تمهيد:

سنتناول في هذا الفصل الدراسة الميدانية وذلك بعد تعرفنا على الإطار النظري لمتغيرات الدراسة وكذا طبيعة العلاقة التي تربطهما ، ويكون من المناسب تقديم دراسة عن طريق تحليل نتائج الاستبانة والتعليق عليها والتأكد من صدقها واختبار الفرضيات من خلال البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية ويكمن الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو معرفة ما مدى مساهمة نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني في تحسين جودة المعلومات المحاسبية ،وعليه قمنا بتوجيه الاستبيان نحو عينة الدراسة التي تتمثل في البنوك ووكالات الضمان الاجتماعي وكذلك مؤسسات القطاع العام.

وعليه سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

المبحث الثاني: صدق وثبات استبانته الدراسة

المبحث الثالث: تحليل النتائج واختبار الفرضيات

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

سنقوم من خلال هذه الدراسة باستعراض أهم الخطوات والإجراءات التي تم الاعتماد عليها من خلال منهجية الدراسة، مجتمع وعينة الدراسة ومختلف أدوات الدراسة.

المطلب الأول: منهجية الدراسة الميدانية

من أجل تحقيق أهداف الدراسة قمنا باستخدام المنهج الوصفي التحليلي بغرض معرفة مدى مساهمة نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، وقد اعتمدت الدراسة على نوعين أساسيين في جمع البيانات وهما:

1-البيانات الأولية:

تم اعتماد استبانة الدراسة وتوزيعها على مجتمع الدراسة، بغرض تجميع المعلومات اللازمة حول موضوع الدراسة وتم تفرغها وتحليلها باستخدام برنامج SPSS الإحصائي واستخدام الاختيارات المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

2-البيانات الثانوية:

تمثلت هذه البيانات في الكتب والدوريات واستخدام الانترنت والأبحاث والدراسات السابقة المتعلقة بذات الموضوع من أجل الوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية حول مشكلة الدراسة.

❖ مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من مؤسسات البنوك والمؤسسات الاقتصادية العمومية الموجودة على مستوى ولاية جيجل أما عينة الدراسة فتتمثل في المحاسبين ومراجعي الحسابات والمسؤولين وبعض الموظفين في إدارة هذه المؤسسات.

وقد بلغ حجم عينة الدراسة 40 استبانة وبعد تفحص الاستبيانات يكون عدد الاستبيانات الخاضعة للدراسة هو 35 استبانة.

❖ أداة الدراسة: (استبانة الدراسة)

لتحقيق أهداف الدراسة قمنا باستخدام أسلوب قائمة الاستبيانات كأداة أساسية لجمع البيانات اللازمة للدراسة الميدانية حيث تم تقسيم لاستبانة الدراسة إلى جزئين هما :

-**الجزء الأول:** يتكون من البيانات الشخصية العامة لمجتمع الدراسة والمتمثلة في: الجنس، العمر، الوظيفة الحالية، سنوات الخبرة والمؤهل العلمي.

-**الجزء الثاني:** يتكون من ثلاث محاور حول مدى مساهمة نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، وقسمت هذه المحاور كالتالي:

✓ المحور الأول: "تحتاج المعلومات المحاسبية الجيدة إلى توفر مجموعة من الخصائص والمقومات"

وينقسم هذا المحور إلى فرعين هما:

- الفرع الأول: أهمية الجودة

- الفرع الثاني: المقومات

✓ المحور الثاني: "تساهم نظم المعلومات المحاسبية اليدوية والإلكترونية في تحقيق التمايز في العملية المحاسبية"

وينقسم هذا المحور إلى فرعين هما:

- الفرع الأول: نظام المعلومات المحاسبي اليدوي

- الفرع الثاني: نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني

✓ المحور الثالث: "يساهم نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية"

الجدول (3-1) : المحاور وعدد فقراتها

عدد الفقرات	العنوان		
11	تحتاج المعلومات المحاسبية الجيدة إلى توفر مجموعة من الخصائص والمقومات	المحور الأول	
6	المقومات	أهمية الجودة	الفرع الأول
5			الفرع الثاني
12	تساهم نظم المعلومات المحاسبية اليدوية والإلكترونية في تحقيق التمايز في العملية المحاسبية	المحور الثاني	
9	نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني	نظام المعلومات المحاسبي اليدوي	الفرع الأول
3			الفرع الثاني
10	يساهم نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية	المحور الثالث	
33		المجموع	

المصدر: من إعداد الطالبتين

❖ نموذج الدراسة: يتكون نموذج الدراسة من متغيرين ،متغير مستقل:نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني ومتغير تابع: جودة المعلومات المحاسبية .

ويمكن تمثيل نموذج الدراسة بالمعادلة التالية: $Y=ax+b$

حيث أن Y يمثل المتغير التابع (جودة المعلومات المحاسبية)

X يمثل المتغير المستقل (نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني)

وقد صمم الاستبيان وفقا لمقياس ليكارت (LIKERT) الخماسي كما في الجدول التالي:

جدول رقم (2-3) توزيع درجات عبارات المحاور لمقياس ليكارت الخماسي

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الطالبتين

❖ الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة: نهدف من خلالها إلى التعرف على الخصائص الشخصية

لأفراد عينة الدراسة وهي: الجنس، العمر، الوظيفة الحالية، المؤهل العلمي والخبرة المهنية .

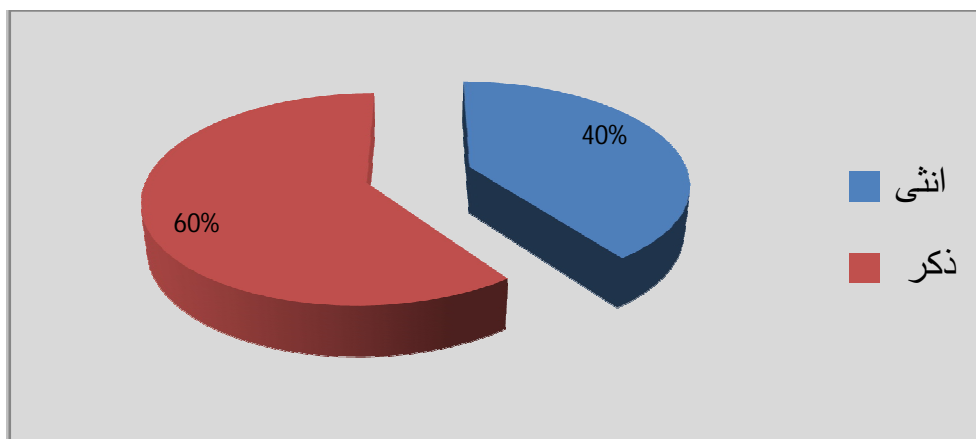
1-الجنس: الجدول التالي يوضح توزيع عينة الدراسة حسب فئة الجنس مع بيان النسب المئوية

الجدول رقم (3-3): توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	21	60%
أنثى	14	40%
المجموع	35	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج SPSS.

الشكل رقم (3-1): توزيع عينة الدراسة حسب الجنس



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج EXEL

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ ان نسبة الذكور أكبر من نسبة الإناث إذ تمثل نسبة الذكور 60% مقارنة بنسبة الإناث 40% من أفراد العينة، وهذا ما يفسر تفوق فئة الذكور في البنوك والمؤسسات الإقتصادية العمومية.

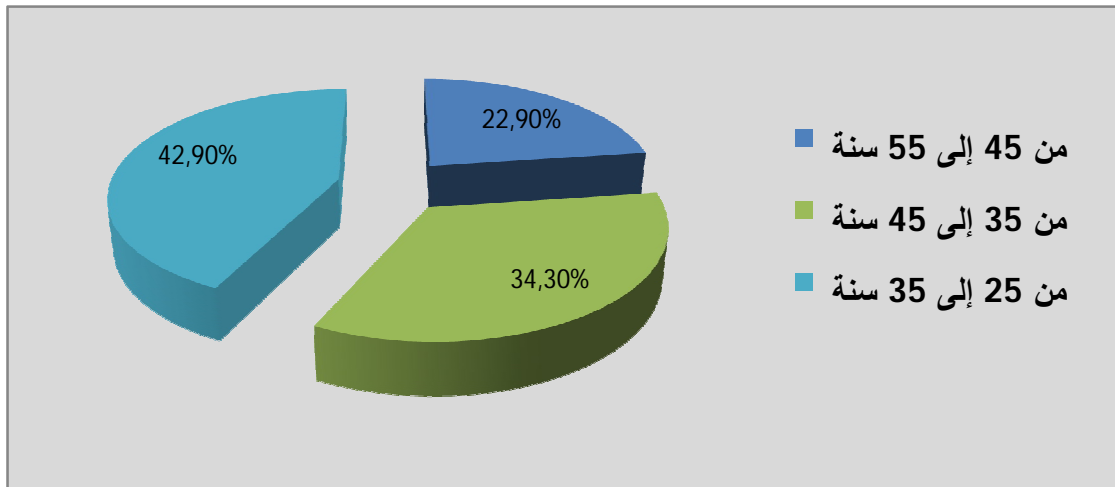
2-العمر: الجدول التالي يوضح توزيع أفراد العينة حسب فئة العمر مع بيان النسب المئوية

الجدول رقم (3-4): توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية
من 25 إلى 35 سنة	15	42.9%
من 35 إلى 45 سنة	12	34.3%
من 45 إلى 55 سنة	8	22.9%
المجموع	35	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج SPSS.

الشكل رقم (3-2): نسب توزيع عينة الدراسة حسب العمر



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج EXEL

من خلال الجدول (3-4) والشكل (3-2) نلاحظ أن العمرية من 25 سنة إلى 35 سنة تشكل أكبر نسبة ب 42.9% وبعدها 15 فرد ، تليها الفئة العمرية من 35 سنة إلى 45 سنة بنسبة 34.3% وبعدها 12 فرد وأخيرا الفئة العمرية من 45 سنة إلى 55 سنة بنسبة 22.9% ب 8 أفراد ومن هنا يمكن القول أن فئة الشباب هي المسيطرة حاليا على مناصب الشغل في البنوك والمؤسسات الإقتصادية العمومية في ولاية جيجل

3- الوظيفة الحالية: الجدول التالي يوضح توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة الحالية مع بيان النسب

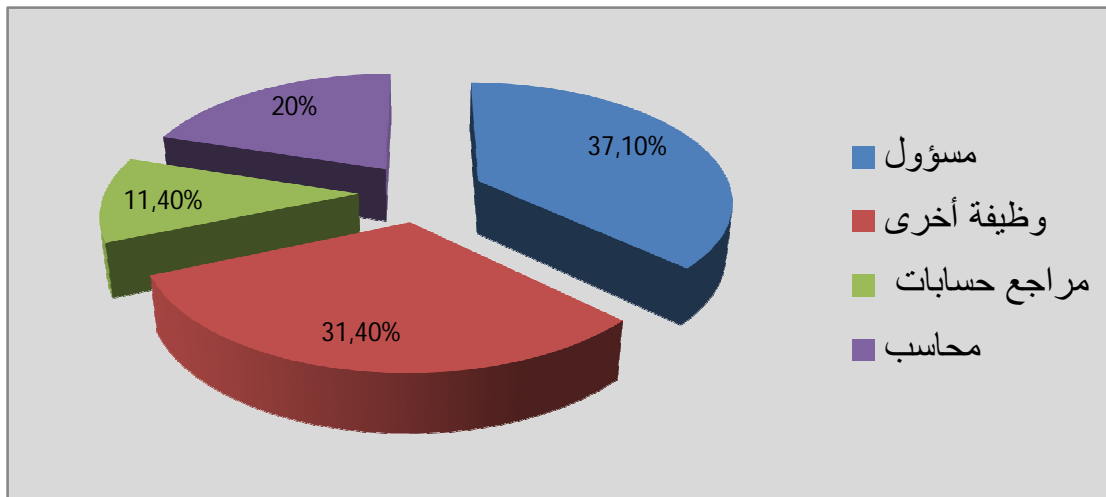
المئوية

الجدول رقم (3-5): توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة الحالية

الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية
محاسب	7	20%
مراجع حسابات	4	1.4%
وظيفة أخرى	11	31.4%
مسؤول	13	37.1%
المجموع	35	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج SPSS

الشكل رقم (3-3): نسب توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة الحالية



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج EXEL

تبين النتائج الموضحة في الجدول والشكل أعلاه أن أكبر نسبة تمثل 37.1% وهم المسؤولين عن البنوك والمؤسسات الإقتصادية العمومية، تليها نسبة 31.4% وهم المظفين الذين يشغلون مناصب إدارية أخرى، بينما تمثل نسبة 20% المحاسبين، وأخيرا نسبة 11.4% ويتمثلون في مراجعي الحسابات.

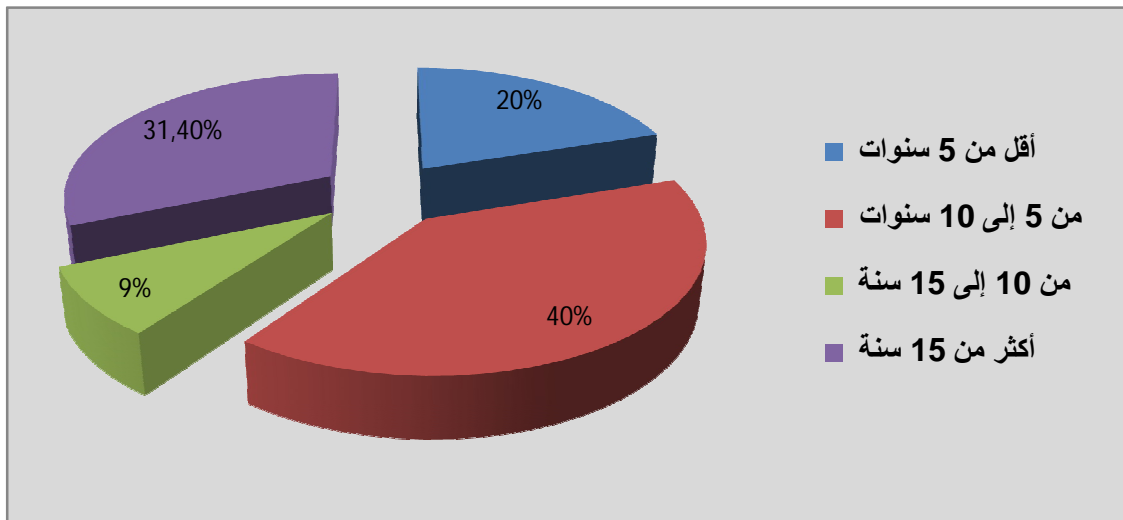
4- سنوات الخبرة: الجدول التالي يوضح توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة مع بيان النسب المئوية

الجدول رقم (6-3): توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

النسبة المئوية	التكرار	سنوات الخبرة
20%	7	أقل من 5 سنوات
40%	14	من 5 إلى 10 سنوات
8.6%	3	من 10 إلى 15 سنة
31.4%	11	أكثر من 15 سنة
100%	35	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج SPSS

الشكل رقم (4-3): نسب توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج EXEL

يلاحظ من الجدول والشكل أعلاه أن نسبة الخبرة المهنية هي فئة من 5 إلى 10 سنوات بنسبة 40% بعدد 14 فرد، بينما فئة أكثر من 15 سنة لها نسبة 31.4% بعدد 11 فرد، تليها فئة أقل من 5 سنوات بنسبة 20% بعدد 7 أفراد وأخيراً فئة من 10 إلى 15 سنة بنسبة 8.6% بعدد 3 أفراد.

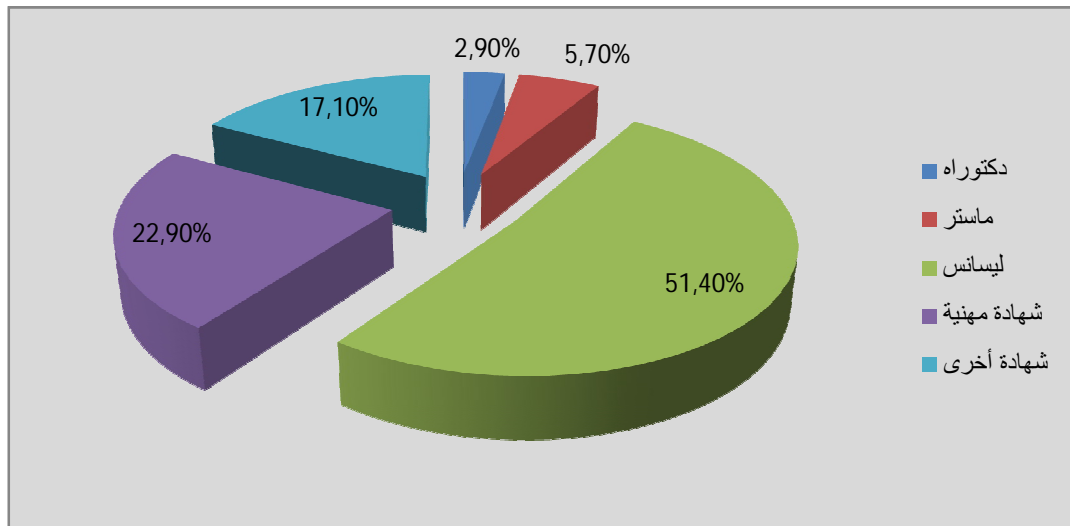
5- المؤهل العلمي: فيما يلي يتم عرض توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي مع توضيح النسب المئوية.

الجدول رقم (7-3): توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

النسب المئوية	التكرار	المؤهل العلمي
2.9%	1	دكتوراه
5.7%	2	ماستر
51.4%	18	ليسانس
22.9%	8	شهادة مهنية
17.1%	6	شهادة أخرى
100%	35	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج SPSS

الشكل رقم (5-3): نسب توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج EXEL

من خلال الجدول والشكل أعلاه الفئة الغالبة هي الفئة الحاملة لشهادة الليسانس والبالغ عددها 18 فردا بنسبة 51.4% تليها الفئة الحاصلة على شهادة مهنية والبالغ عددهم 8 أفراد بنسبة 22.9%، بينما الفئة الحاصلة على شهادة أخرى تقدر نسبتها ب 17.1% وبعدهم 6 أفراد، ويعود نسبة 5.7% للفئة الحاصلة على شهادة ماستر بعدد 2 فرد، وأخيرا الفئة الحاصلة على شهادة الدكتوراه بنسبة 2.9% وبلغ عددها 1 فرد.

❖ أساليب المعالجة الإحصائية: SPSS يحتوي على مجموعة كبيرة من الإحصائية التي تتدرج ضمن الإحصاء الوصفي مثل: التكرارات، المتوسطات والانحرافات المعيارية وضمن الإحصاء الاستدلالي مثل: معاملات الارتباط، التباين الأحادي...

1- التكرارات والنسب المئوية: تحسب التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الصفات الشخصية لمفردات الدراسة وتحديد استجابات أفرادها اتجاه عبارات المحاور والفروع الخاصة بالاستبيان.

2- المتوسط الحسابي: ويمكن حسابه كالتالي:

$$\bar{x} = \frac{\sum ni \cdot xi}{N}$$

حيث أن:

ni : عدد خيارات أفراد عينة الدراسة للخيار الواحد، مثلا للخيار "أوافق" لعبارة من عبارات المحور.

xi : وزن الخيار في أداة الدراسة وهو يتراوح بين "1" و "5".

N : مجموع أفراد العينة وفي دراستنا يقدر بـ "35".

3- الانحراف المعياري: ويقصد به مدى انحراف القيم عن وسطها الحسابي، يمكن حسابه كالتالي:

$$\sigma = \sqrt{\frac{\sum ni (xi - \bar{x})^2}{N}}$$

4- معامل الارتباط بيرسون r :

أستخدم هذا المعامل لمعرفة مدى ارتباط كل عبارة من عبارات الإستبيان مع الدرجة الكلية للمحور الذي ينتمي إليه الاتساق الداخلي لأداة الدراسة أو الصدق البنائي لها، كما يستخدم لمعرفة مدى ارتباط المحاور.

5- اختبار التوزيع الطبيعي: يستخدم هذا الاختبار لمعرفة نوع البيانات هل تتبع توزيع طبيعي أو لا

6- اختبار t لمتوسط العينة الواحدة لمعرفة الفرق بين متوسط الفقرة والمتوسط الحيادي 3

7- معادلة الانحدار

8- اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة

9- تحليل التباين الأحادي للفروق بين 3 متوسطات فأكثر

10- (اختبار كولومجروف - سمرنوف) لمعرفة درجة البيانات

المبحث الثاني: صدق وثبات استبانة الدراسة

المطلب الأول: صدق الاستبانة

صدق الاستبانة يعني التأكد من أنها سوف تقيس ما أعدت لقياسه ، كما يقصد بالصدق " شمول الاستبانة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية أخرى ، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها" وقد تم صدق الاستبانة من خلال:

1- صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة :

تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان على عينة الدراسة البالغ حجمها 35 مفردة وذلك بحساب معامل الارتباط بيرسون بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابعة له .

❖ الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول: تحتاج المعلومات المحاسبية الجيدة إلى توفر مجموعة من الخصائص والمقومات

يبين الجدول رقم (3-8) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والبالغة 11 فقرة والمعدل الكلي لفقراته التي تبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة على عند مستوى دلالة (0.05)، حيث أن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من 0.05 وبذلك تعتبر فقرات المحور الأول صادقة لما وضعت لقياسه وهناك اتساق داخلي لهذه الفقرات في هذا الحور .

الجدول رقم (3-8): الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول: تحتاج المعلومات المحاسبية الجيدة إلى توفر مجموعة من الخصائص والمقومات

الرقم	الفقرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الفرع الأول: أهمية الجودة			
1	قيام المنشآت بتطوير نظامها المحاسبي يدعم عملية تعزيز الثقة بالمعلومات المحاسبية المفصح عليها في القوائم المالية	0.514	0.002
2	إن العناصر والمكونات التي يقوم عليها نظام معلومات المحاسبي يسمح بتوليد معلومات ذات مصداقية	0.386	0.022
3	إن المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية كافية لمستخدميها لاتخاذ القرارات السليمة.	0.460	0.005
4	تحكم جودة المعلومات المحاسبية معايير تؤدي إلى	0.386	0.022

		تحسينها .	
0.016	0.403	تنتج المعلومات المحاسبية الجيدة ضمن قيود متعارف عليها .	5
الفرع الثاني: المقومات			
0.040	0.349	تحتاج المعلومات المحاسبية الجيدة إلى مجموعة من المقومات التي تساهم في زيادة جودتها .	1
0.002	0.498	تؤثر المراجعة الخارجية على مصداقية المعلومات المحاسبية وزيادة الثقة في مخرجات النظام بالمنشأة من خلال تعبيرها العادل عن الوضعية الحقيقية لها .	2
0.000	0.575	تساهم المراجعة الخارجية في إضفاء الثقة والمصداقية في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية بالمنشأة والتي تلبي احتياجات مختلف الأطراف المستفيدة من هذه المعلومات .	3
0.000	0.731	تساهم حوكمة الشركات تعزيز الجودة في إنتاج معلومات محاسبية .	4
0.044	0.343	إن وجود نظام الرقابة الداخلي سليم تتوفر فيه الخصائص والمقومات اللازمة تسهل عملية الرقابة على المعلومات المحاسبية .	5
0.004	0.474	ضرورة وجود مدقق داخلي بالمنشأة يتمتع بالاستقلالية اللازمة والتأهيل مع الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ليبيدي رأي فني محايد يساعد على تقييم ومراجعة عمليات المنشأة .	6

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج SPSS

❖ **الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني:** تساهم نظم المعلومات المحاسبية اليدوية والإلكترونية في تحقيق التمايز في العملية المحاسبية

يبين الجدول رقم (9-3) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني والبالغة 12 المبينة دالة على عند مستوى دلالة فقرة والمعدل الكلي لفقراته والذي يبين أن معاملات الارتباط 0.05، حيث أن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من 0.05 وبذلك تعتبر فقرات المحور الثاني صادقة لما وضعت لقياسه وهناك اتساق داخلي لهذه الفقرات في هذا المحور .

الجدول رقم (9-3): الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني: تساهم نظم المعلومات المحاسبية اليدوية والإلكترونية في تحقيق التمايز في العملية المحاسبية

الرقم	الفقرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الفرع الأول: نظام المعلومات المحاسبي اليدوي			
1	يوفر نظام المعلومات المحاسبي اليدوي الإطار العملياتي لعملية إنتاج المعلومات المحاسبية	0.483	0.003
2	يوفر نظام المعلومات المحاسبي مرجعية رقابية للعملية المحاسبية من خلال إجراءات العمل المتبعة.	0.634	0.000
3	تعمل العناصر المشككة لنظام المعلومات المحاسبي على زيادة فعالية العملية المحاسبية داخل المنشأة.	0.622	0.000
الفرع الثاني: نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني			
1	توجد علاقة بين نظام المعلومات المحاسبي وأنظمة المعالجة الآلية.	0.615	0.000
2	تؤثر المعالجة الإلكترونية للبيانات على فاعلية نظام المعلومات المحاسبي.	0.652	0.000
3	يتم توصيل المعلومات بشكل سريع عبر البرامج المختلفة للحاسوب ويوفر بدائل في حال عطل إحدهما ليلبي حاجات المستخدمين	0.557	0.001
4	تشغيل البيانات إلكترونياً تسمح بإنتاج معلومات	0.779	0.000

		محاسبية تساعد في اتخاذ القرارات	
0.000	0.716	يحافظ نظام المعالجة الآلية على السرية اللازمة للمعلومات المحاسبية المستخرجة.	5
0.000	0.581	تضيف خاصيتي السرعة وأمن المعلومات أثر كبير على جودة نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني.	6
0.002	0.495	لمخرجات نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني أهمية المقارنة بالنظام اليدوي بالنسبة لمستخدميها في اتخاذ القرار.	7
0.000	0.595	تهدد أمن نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني عدة مخاطر.	8
0.058	0.323	يساهم استخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في تقليل الجهد والوقت والكلفة للعامل المحاسبي.	9

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج SPSS

❖ الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث: يساهم نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

يبين الجدول رقم (10-3) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث والبالغة 10 فقرات والمعدل الكلي لفقراته والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة على عند مستوى دلالة 0.05، حيث أن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من 0.05 وبذلك تعتبر فقرات المحور الثالث صادقة لما وضعت لقياسه وهناك اتساق داخلي لهذه الفقرات في هذا المحور.

الجدول رقم (10-3): الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث: يساهم نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية

الرقم	الفقرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	إن جودة المعلومات المحاسبية مرتبطة بجودة أنظمة المعلومات المحاسبية الإلكترونية ومنها بنظام التشغيل الإلكتروني.	0.401	0.017
2	تساهم عملية التشغيل الإلكتروني في تحقيق فعالية	0.747	0.000

		العملية المحاسبية داخل المنشأة.	
0.000	0.772	يوفر نظام التشغيل الالكتروني مزايا الرقابية توفر الجهد والسرعة في إنتاج المعلومات.	3
0.000	0.724	تسمح عملية التشغيل الالكتروني بتحقيق مستويات عالية من الرقابة على العمليات المحاسبية وتصحيح الأخطاء.	4
0.000	0.729	يعمل الضبط الالكتروني على مساعدة الرقابة الداخلية في اكتشاف الأخطاء.	5
0.003	0.493	يتوفر نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني مقومات الإفصاح للقوائم المالية.	6
0.000	0.752	يساهم نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني تحقيق خصائص الجودة للمعلومات المحاسبية.	7
0.001	0.519	وجود عنصر بشري كفي ومؤهّل علميا وعمليا في المنشآت يجعل نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني جديرا في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.	8
0.002	0.497	وجوب تواجد مختصين في نظم المعلومات عند القيام بعملية محاسبية تستخدم أنظمة تشغيل إلكترونية	9
0.003	0.490	تؤثر الحوكمة والرقابة الداخلية والمراجعة لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية.	10

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج SPSS

❖ صدق التساق الداخلي لمحاور الدراسة:

يبين الجدول رقم (3-11) معاملات الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة والمعدل الكلي لفقرات الاستبانة والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة على عند مستوى دلالة 0.05، وبذلك تعتبر فقرات المحاور صادقة لما وضعت لقياسه .

الجدول رقم (11-3): معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة

المحاور	العنوان	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
المحور الأول	تساهم نظم المعلومات المحاسبية اليدوية والإلكترونية في تحقيق التمايز في العملية المحاسبية	0.694	0.000
المحور الثاني	تساهم نظم المعلومات المحاسبية اليدوية والإلكترونية في تحقيق التمايز في العملية المحاسبية	0.888	0.000
المحور الثالث	يساهم نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية	0.881	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج SPSS

المطلب الثاني: ثبات فقرات الاستبانة

يقصد بثبات أداة الاستبانة التأكد من أن الإجابة ستكون واحدة تقريبا إذا تكرر تطبيقها على الأشخاص ذاتهم وفي أوقات مختلفة وقد أجريت خطوات ثبات الاستبانة على العينة الاستطلاعية بطريقة "ألفا كرونباخ"، حيث أنه كمل اقتربت قيمته من الواحد كان الثبات مرتفعا والعكس صحيح، والجدول التالي يوضح معاملات الثبات

الجدول رقم (12-3): معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات محاور أداة الدراسة

المحاور	العنوان	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
المحور الأول	تساهم نظم المعلومات المحاسبية اليدوية والإلكترونية في تحقيق التمايز في العملية المحاسبية	11	0.638
المحور الثاني	تساهم نظم المعلومات المحاسبية اليدوية والإلكترونية في تحقيق التمايز في العملية المحاسبية	12	0.816

0.806	10	يساهم نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية	المحور الثالث
0.883	33	معدل الثبات لجميع المحاور	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن معامل "الفا كرونباخ" للاستبانة ككل بلغ 0.883 وهي قيمة مرتفعة، هذا ما يجعل الدراسة تتمتع بدرجة عالية من الثبات والصدق.

المبحث الثالث: تحليل النتائج واختبار الفرضيات

نهدف من خلال هذا الجزء باختبار البيانات إذا ما كان توزيعا طبيعيا أو لا ثم نقوم بتحليل فقرات وفرضيات الدراسة باستخدام اختبار t للعينة الواحدة.

المطلب الأول: اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف-سمرنوف)

اختبار كولمجروف-سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات توزيعا طبيعيا والجدول رقم (3-13) نتائج اختبار الطبيعي، حيث أن القيمة الاحتمالية لكل المحاور أكبر من 0.05 هذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي

الجدول رقم (3-13): اختبار التوزيع الطبيعي

اختبار التوزيع الطبيعي	قيمة Z	مستوى الدلالة
كل المحاور	0.2	0.088

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج SPSS

المطلب الثاني: تحليل فقرات الاستبانة

لتحليل فقرات الاستبانة استخدم اختبار t للعينة الواحدة (One Sample T-test) و تكون الفقرة ايجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.03 و القيمة الاحتمالية أقل من 0.05 ، أما في حالة العكس فهذا يعني أن إجابات أفراد العينة تؤول نحو الرفض إذا كانت t المحسوبة أقل من قيمة t الجدولية و التي تساوي

2.03 ، و القيمة الاحتمالية أقل من 0.05 ، و تكون أراء العينة في الفقرة محايدة إذا كانت القيمة الاحتمالية لها أكبر من 0.05، وهذا يطبق على جميع فقرات الاستبانة

1- تحليل فقرات المحور الأول : تحتاج المعلومات المحاسبية الجيدة إلى توفر مجموعة من الخصائص و المقومات.

لتحليل البيانات تم استخدام إختبار T للعينة الواحدة نوضحها في الجدول (3-14) و الذي يبين أراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الأول حيث تبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الأول يساوي 4.288 و قيمة t المحسوبة تساوي 23.659 و هي أكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي 2.03 و القيمة الإحتمالية تساوي 0.000 و هي أقل من 0.05 مما يدل على أن حتى تكون المعلومات جيدة لابد و أن تتسم بمجموعة من الخصائص و المقومات.

الجدول رقم (3-14) : تحتاج المعلومات المحاسبية الجيدة إلى توفر مجموعة من الخصائص و المقومات.

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة
أهمية الجودة					
1	قيام المنشآت بتطوير نظامها المحاسبي يدعم عملية تعزيز الثقة بالمعلومات المحاسبية المفصح عليها في القوائم المالية.	4.54	0.561	16.282	0.000
2	إن العناصر والمكونات التي يقوم عليها نظام معلومات محاسبي يسمح بتوليد معلومات ذات مصداقية.	4.43	0.698	12.106	0.000
3	إن المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية كافية لمستخدميها لاتخاذ القرارات السليمة.	3.69	0.900	4.507	0.000
4	تحكم جودة المعلومات المحاسبية معايير تؤدي إلى تحسينها.	4.14	0.648	10.431	0.000
5	تنتج المعلومات المحاسبية الجيدة ضمن قيود	4.17	0.618	11.220	0.000

				متعارف عليها.	
المقومات					
0.000	17.056	0.505	4.46	1	تحتاج المعلومات المحاسبية الجيدة إلى مجموعة من المقومات التي تساهم في زيادة جودتها.
0.000	10.825	0.718	4.31	2	تؤثر المراجعة الخارجية على مصداقية المعلومات المحاسبية وزيادة الثقة في مخرجات النظام بالمنشأة من خلال تعبيرها العادل عن الوضعية الحقيقية لها.
0.000	13.437	0.591	4.34	3	تساهم المراجعة الخارجية في إضفاء الثقة والمصداقية في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية بالمنشأة والتي تلبي احتياجات مختلف الأطراف المستفيدة من هذه المعلومات.
0.000	7.042	0.840	4	4	تساهم حوكمة الشركات تعزيز الجودة في إنتاج معلومات محاسبية.
0.000	12.867	0.736	4.60	5	إن وجود نظام الرقابة الداخلي سليم تتوفر فيه الخصائص والمقومات اللازمة تسهل عملية الرقابة على المعلومات المحاسبية.
0.000	12.525	0.702	4.49	6	ضرورة وجود مدقق داخلي بالمنشأة يتمتع بالاستقلالية اللازمة والتأهيل مع الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ليبيدي رأي فني محايد يساعد على تقييم ومراجعة عمليات المنشأة.
0.000	23.659	0.322	4.288	جميع فقرات المحور الأول	

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 و درجة حرية 34 تساوي 2.03

و يتم فيما يلي تحليل نتائج معطيات الجدول:

1-أهمية الجودة:

الفقرة رقم 01: بملاحظة المتوسط الحسابي نجد أنه يساوي 4.54 و بلغت قيمة t المحسوبة 16.282 و هي أكبر من قيمة t الجدولية و التي تساوي 2.03 عند درجة حرية 34، كما تشير القيمة الإحتمالية إلى 0.000 و هي أقل من 0.05 مما يدل على أن كلما قامت المنشآت بتطوير نظامها المحاسبي كان هناك ثقة بمعلوماتها المحاسبية المفصح عليها في القوائم المالية.

الفقرة رقم 02: بملاحظة المتوسط الحسابي نجد أنه يساوي 4.43 و بلغت قيمة t المحسوبة 12.106 و هي أكبر من قيمة t الجدولية و التي تساوي 2.03 عند درجة حرية 34، كما تشير القيمة الإحتمالية إلى 0.000 و هي أقل من 0.05 مما يدل على أن العناصر والمكونات التي يقوم عليها نظام معلومات محاسبي يسمح بتوليد معلومات ذات مصداقية.

الفقرة رقم 03: بملاحظة المتوسط الحسابي نجد أنه يساوي 3.69 و بلغت قيمة t المحسوبة 4.507 و هي أكبر من قيمة t الجدولية و التي تساوي 2.03 عند درجة حرية 34 ، كما تشير القيمة الإحتمالية إلى 0.000 و هي أقل من 0.05 مما يدل على أن المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية كافية لمستخدميها لاتخاذ القرارات السليمة.

الفقرة رقم 04: بملاحظة المتوسط الحسابي نجد أنه يساوي 4.14 و بلغت قيمة t المحسوبة 10.431 و هي أكبر من قيمة t الجدولية و التي تساوي 2.03 عند درجة حرية 34 ، كما تشير القيمة الإحتمالية إلى 0.000 و هي أقل من 0.05 مما يدل على أن جودة المعلومات المحاسبية تحكمها معايير تؤدي إلى تحسينها.

الفقرة رقم 05: بملاحظة المتوسط الحسابي نجد أنه يساوي 4.17 و بلغت قيمة t المحسوبة 11.220 و هي أكبر من قيمة t الجدولية و التي تساوي 2.03 عند درجة حرية 34 ، كما تشير القيمة الإحتمالية إلى 0.000 و هي أقل من 0.05 مما يدل على أن المعلومات المحاسبية الجيدة تنتج ضمن قيود متعارف عليها.

2- المقومات:

الفقرة رقم 01: بملاحظة المتوسط الحسابي نجد أنه يساوي 4.46 وبلغت قيمة t المحسوبة 17.056 و هي أكبر من قيمة t الجدولية و التي تساوي 2.03 عند درجة حرية 34 ، كما تشير القيمة الإحتمالية إلى 0.000 و هي أقل من 0.05 مما يدل على أن المعلومات المحاسبية الجيدة تحتاج إلى مجموعة من المقومات التي تساهم في زيادة جودتها.

الفقرة رقم 02: بملاحظة المتوسط الحسابي نجد أنه يساوي 4.31 وبلغت قيمة t المحسوبة 10.825 و هي أكبر من قيمة t الجدولية و التي تساوي 2.03 عند درجة حرية 34 ، كما تشير القيمة الإحتمالية إلى 0.000 و هي أقل من 0.05 مما يدل على أن المراجعة الخارجية تؤثر على مصداقية المعلومات المحاسبية وزيادة الثقة في مخرجات النظام بالمنشأة من خلال تعبيرها العادل عن الوضعية الحقيقية لها.

الفقرة رقم 03: بملاحظة المتوسط الحسابي نجد أنه يساوي 4.34 وبلغت قيمة t المحسوبة 13.437 و هي أكبر من قيمة t الجدولية و التي تساوي 2.03 عند درجة حرية 34 ، كما تشير القيمة الإحتمالية إلى 0.000 و هي أقل من 0.05 مما يدل على أن المراجعة الخارجية تساهم في إضفاء الثقة والمصداقية في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية بالمنشأة والتي تلبي احتياجات مختلف الأطراف المستفيدة من هذه المعلومات.

الفقرة رقم 04: بملاحظة المتوسط الحسابي نجد أنه يساوي 4 وبلغت قيمة t المحسوبة 7.042 و هي أكبر من قيمة t الجدولية و التي تساوي 2.03 عند درجة حرية 34 ، كما تشير القيمة الإحتمالية إلى 0.000 و هي أقل من 0.05 مما يدل على أن حوكمة الشركات تساهم في تعزيز الجودة في إنتاج معلومات محاسبية.

الفقرة رقم 05: بملاحظة المتوسط الحسابي نجد أنه يساوي 4.60 وبلغت قيمة t المحسوبة 12.867 و هي أكبر من قيمة t الجدولية و التي تساوي 2.03 عند درجة حرية 34 ، كما تشير القيمة الإحتمالية إلى 0.000 و هي أقل من 0.05 مما يدل على أن وجود نظام الرقابة الداخلي سليم تتوفر فيه الخصائص والمقومات اللازمة تسهل عملية الرقابة على المعلومات المحاسبية.

الفقرة رقم 06: بملاحظة المتوسط الحسابي نجد أنه يساوي 4.49 وبلغت قيمة t المحسوبة 12.525 و هي أكبر من قيمة t الجدولية و التي تساوي 2.03 عند درجة حرية 34 ، كما تشير القيمة الإحتمالية

إلى 0.000 و هي أقل من 0.05 مما يدل على أن وجود مدقق داخلي بالمنشأة يتمتع بالاستقلالية اللازمة والتأهيل مع الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ليبيدي رأي فني محايد يساعد على تقييم ومراجعة عمليات المنشأة.

2- تحليل فقرات المحور الثاني: تساهم نظم المعلومات المحاسبية اليدوية والإلكترونية في تحقيق التمايز في العملية المحاسبية.

يوضح الجدول الموالي نتائج إختبار T للمحور الثاني الذي يبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثاني بلغ قيمته 4.195 و قيمة t المحسوبة تساوي 15.726 وهي أكبر من قيمة t الجدولية (2.03) والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 و هي أقل من 0.05 مما يدل على أن نظم المعلومات المحاسبية اليدوية والإلكترونية تساهم في تحقيق التمايز في العملية المحاسبية.

جدول رقم (15-3): تساهم نظم المعلومات المحاسبية اليدوية والإلكترونية في تحقيق التمايز في العملية المحاسبية.

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة
نظام المعلومات المحاسبي اليدوي					
1	يوفر نظام المعلومات المحاسبي اليدوي الإطار العملياتي لعملية إنتاج المعلومات المحاسبية.	3.63	0.942	3.948	0.000
2	يوفر نظام المعلومات المحاسبي مرجعية رقابية للعملية المحاسبية من خلال إجراءات العمل المتبعة.	4.11	0.676	9.750	0.000
3	تعمل العناصر المشكلة لنظام المعلومات المحاسبي على زيادة فعالية العملية المحاسبية داخل المنشأة.	4.34	0.639	12.431	0.000
نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني					
1	توجد علاقة بين نظام المعلومات المحاسبي وأنظمة المعالجة الآلية.	4.31	0.631	12.320	0.000

0.000	5.235	1.098	3.97	تؤثر المعالجة الإلكترونية للبيانات على فاعلية نظام المعلومات المحاسبي.	2
0.000	8.216	0.926	4.29	يتم توصيل المعلومات بشكل سريع عبر البرامج المختلفة للحاسوب ويوفر بدائل في حال عطل إحدهما ليلبي حاجات المستخدمين	3
0.000	13.561	0.598	4.37	تشغيل البيانات إلكترونياً تسمح بإنتاج معلومات محاسبية تساعد في اتخاذ القرار.	4
0.000	8.728	0.852	4.26	يحافظ نظام المعالجة الآلية على السرية اللازمة للمعلومات المحاسبية المستخرجة	5
0.000	11.623	0.684	4.34	تضيف خاصيتي السرعة وأمن المعلومات أثر كبير على جودة نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني.	6
0.000	8.223	0.781	4.09	لمخرجات نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني أهمية المقارنة بالنظام اليدوي بالنسبة لمستخدميها في اتخاذ القرار.	7
0.000	10.539	0.690	4.23	تهدد أمن نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني عدة مخاطر.	8
0.000	11.926	0.695	4.40	يساهم استخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في تقليل الجهد والوقت والكلفة للعامل المحاسبي.	9
0.000	15.726	0.449	4.195	جميع فقرات المحور الثاني	

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة "0.05" و درجة حرية 34 تساوي 2.03

و يتم فيما يلي تحليل نتائج معطيات الجدول:

1- نظام المعلومات المحاسبي اليدوي:

الفقرة رقم 01 : بلغ المتوسط الحسابي 3.63 و بلغت قيمة t المحسوبة 3.948 و هي أكبر من قيمة t الجدولية و التي تساوي 2.03 عند درجة حرية 34 ، كما تشير القيمة الإحتمالية إلى 0.000 و هي أقل من 0.05 مما يدل على أن نظام المعلومات المحاسبي اليدوي يوفر الإطار العملياتي لعملية إنتاج المعلومات المحاسبية.

الفقرة رقم 02 : بلغ المتوسط الحسابي 4.11 و بلغت قيمة t المحسوبة 9.750 و هي أكبر من قيمة t الجدولية و التي تساوي 2.03 عند درجة حرية 34 ، كما تشير القيمة الإحتمالية إلى 0.000 و هي أقل من 0.05 مما يدل على أن نظام المعلومات المحاسبي يوفر مرجعية رقابية للعملية المحاسبية من خلال إجراءات العمل المتبعة.

الفقرة رقم 03 : بلغ المتوسط الحسابي 4.34 و بلغت قيمة t المحسوبة 12.431 و هي أكبر من قيمة t الجدولية و التي تساوي 2.03 عند درجة حرية 34 ، كما تشير القيمة الإحتمالية إلى 0.000 و هي أقل من 0.05 مما يدل على أن العناصر المشكلة لنظام المعلومات المحاسبي تعمل على زيادة فعالية العملية المحاسبية داخل المنشأة.

2- نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني:

الفقرة رقم 01 : بلغ المتوسط الحسابي 4.31 و بلغت قيمة t المحسوبة 12.320 و هي أكبر من قيمة t الجدولية و التي تساوي 2.03 عند درجة حرية 34 ، كما تشير القيمة الإحتمالية إلى 0.000 و هي أقل من 0.05 مما يدل على أنه توجد علاقة بين نظام المعلومات المحاسبي وأنظمة المعالجة الآلية.

الفقرة رقم 02 : بلغ المتوسط الحسابي 3.97 و بلغت قيمة t المحسوبة 5.235 و هي أكبر من قيمة t الجدولية و التي تساوي 2.03 عند درجة حرية 34 ، كما تشير القيمة الإحتمالية إلى 0.000 و هي أقل من 0.05 مما يدل على أن المعالجة الإلكترونية للبيانات تؤثر على فاعلية نظام المعلومات المحاسبي.

الفقرة رقم 03 : بلغ المتوسط الحسابي 4.29 و بلغت قيمة t المحسوبة 8.216 و هي أكبر من قيمة t الجدولية و التي تساوي 2.03 عند درجة حرية 34 ، كما تشير القيمة الإحتمالية إلى 0.000 و هي أقل من 0.05 مما يدل على توصيل المعلومات بشكل سريع عبر البرامج المختلفة للحاسوب وتوفير بدائل في حال عطل إحدهما ليغطي حاجات المستخدمين.

الفقرة رقم 04 : بلغ المتوسط الحسابي 4.37 و بلغت قيمة t المحسوبة 13.561 و هي أكبر من قيمة t الجدولية و التي تساوي 2.03 عند درجة حرية 34 ، كما تشير القيمة الإحتمالية إلى 0.000 و هي أقل من 0.05 مما يدل على أن تشغيل البيانات إلكترونيا تسمح بإنتاج معلومات محاسبية تساعد في اتخاذ القرار.

الفقرة رقم 05 : بلغ المتوسط الحسابي 4.26 و بلغت قيمة t المحسوبة 8.728 و هي أكبر من قيمة t الجدولية و التي تساوي 2.03 عند درجة حرية 34 ، كما تشير القيمة الإحتمالية إلى 0.000 و هي أقل من 0.05 مما يدل على أن نظام المعالجة الآلية يحافظ على السرية اللازمة للمعلومات المحاسبية المستخرجة.

الفقرة رقم 06 : بلغ المتوسط الحسابي 4.34 و بلغت قيمة t المحسوبة 11.623 و هي أكبر من قيمة t الجدولية و التي تساوي 2.03 عند درجة حرية 34 ، كما تشير القيمة الإحتمالية إلى 0.000 و هي أقل من 0.05 مما يدل على أن خاصيتي السرعة وأمن المعلومات تضيف أثر كبير على جودة نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني.

الفقرة رقم 07: بلغ المتوسط الحسابي 4.09 و بلغت قيمة t المحسوبة 8.223 و هي أكبر من قيمة t الجدولية و التي تساوي 2.03 عند درجة حرية 34 ، كما تشير القيمة الإحتمالية إلى 0.000 و هي أقل من 0.05 مما يدل على أن لمخرجات نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني أهمية المقارنة بالنظام اليدوي بالنسبة لمستخدميها في اتخاذ القرار.

الفقرة رقم 08: بلغ المتوسط الحسابي 4.23 و بلغت قيمة t المحسوبة 10.539 و هي أكبر من قيمة t الجدولية و التي تساوي 2.03 عند درجة حرية 34 ، كما تشير القيمة الإحتمالية إلى 0.000 و هي أقل من 0.05 مما يدل على أن أمن نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني تهدده عدة مخاطر.

الفقرة رقم 09 : بلغ المتوسط الحسابي 4.40 و بلغت قيمة t المحسوبة 11.926 و هي أكبر من قيمة t الجدولية و التي تساوي 2.03 عند درجة حرية 34 ، كما تشير القيمة الإحتمالية إلى 0.000 و هي أقل من 0.05 مما يدل على أن استخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية يساهم في تقليل الجهد والوقت والكلفة للعامل المحاسبي.

3- تحليل فقرات المحور الثالث: يساهم نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

في المحور الثالث النتائج مبينة في الجدول رقم (3-16) بصفة عامة تبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثالث بلغ قيمته 4,382 بينما قيمة t المحسوبة تساوي 17.791 و هي أكبر من قيمة t الجدولية (2.03) و القيمة الإحتمالية تساوي 0.000 و هي أقل من 0.05 مما يدل على أن نظام المعلومات المحاسبي يساهم في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

الجدول رقم (3-16): يساهم نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة
1	إن جودة المعلومات المحاسبية مرتبطة بجودة أنظمة المعلومات المحاسبية الإلكترونية ومنها بنظام التشغيل الإلكتروني.	4.31	0.796	9.768	0.000
2	تساهم عملية التشغيل الإلكتروني في تحقيق فعالية العملية المحاسبية داخل المنشأة.	4.49	0.658	13.348	0.000
3	يوفر نظام التشغيل الإلكتروني مزايا الرقابية توفر الجهد والسرعة في إنتاج المعلومات.	4.46	0.611	14.113	0.000
4	تسمح عملية التشغيل الإلكتروني بتحقيق مستويات عالية من الرقابة على العمليات المحاسبية وتصحيح الأخطاء	4.34	0.725	10.953	0.000
5	يعمل الضبط الإلكتروني على مساعدة الرقابة الداخلية في اكتشاف الأخطاء.	4.49	0.702	12.525	0.000

0.000	10.712	0.710	4.29	يتوفر نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني مقومات الإفصاح للقوائم المالية.	6
0.000	9.646	0.789	4.29	يساهم نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني تحقيق خصائص الجودة للمعلومات المحاسبية.	7
0.000	11.702	0.780	4.54	وجود عنصر بشري كفى ومؤهل علميا وعمليا في المنشآت يجعل نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني جديرا في تحسين جودة المعلومات المحاسبية	8
0.000	8.639	0.900	4.31	وجوب تواجد مختصين في نظم المعلومات عند القيام بعملية محاسبية تستخدم أنظمة تشغيل إلكترونية.	9
0.000	8.639	0.900	4.31	تؤثر الحوكمة والرقابة الداخلية والمراجعة لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية.	10
0.000	17.791	0.459	4.382	جميع فقرات المحور الثالث	

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 و درجة حرية 34 تساوي 2.03

و فيما يلي تحليل نتائج معطيات الجدول:

الفقرة رقم 01 : بلغ المتوسط الحسابي 4.31 و بلغت قيمة t المحسوبة 9.768 و هي أكبر من قيمة t الجدولية و التي تساوي 2.03 عند درجة حرية 34 ، كما تشير القيمة الإحتمالية إلى 0.000 و هي أقل من 0.05 مما يدل على أن جودة المعلومات المحاسبية ترتبط بجودة أنظمة المعلومات المحاسبية الإلكترونية ومنها بنظام التشغيل الإلكتروني.

الفقرة رقم 02 : بلغ المتوسط الحسابي 4.49 و بلغت قيمة t المحسوبة 13.348 و هي أكبر من قيمة t الجدولية و التي تساوي 2.03 عند درجة حرية 34 ، كما تشير القيمة الإحتمالية إلى 0.000 و هي أقل

من 0.05 مما يدل على أن عملية التشغيل الالكتروني تساهم في تحقيق فعالية العملية المحاسبية داخل المنشأة.

الفقرة رقم 03 : بلغ المتوسط الحسابي 4.46 و بلغت قيمة t المحسوبة 14.113 و هي أكبر من قيمة t الجدولية و التي تساوي 2.03 عند درجة حرية 34 ، كما تشير القيمة الإحتمالية إلى 0.000 و هي أقل من 0.05 مما يدل على أن نظام التشغيل الالكتروني يوفر مزايا الرقابية توفر الجهد والسرعة في إنتاج المعلومات.

الفقرة رقم 04 : بلغ المتوسط الحسابي 4.34 و بلغت قيمة t المحسوبة 10.953 و هي أكبر من قيمة t الجدولية و التي تساوي 2.03 عند درجة حرية 34 ، كما تشير القيمة الإحتمالية إلى 0.000 و هي أقل من 0,05 مما يدل على أن عملية التشغيل الالكتروني تسمح بتحقيق مستويات عالية من الرقابة على العمليات المحاسبية وتصحيح الأخطاء.

الفقرة رقم 05 : بلغ المتوسط الحسابي 4.49 و بلغت قيمة t المحسوبة 12.525 و هي أكبر من قيمة t الجدولية و التي تساوي 2.03 عند درجة حرية 34 ، كما تشير القيمة الإحتمالية إلى 0.000 و هي أقل من 0.05 مما يدل على أن الضبط الالكتروني يعمل على مساعدة الرقابة الداخلية في اكتشاف الأخطاء.

الفقرة رقم 06 : بلغ المتوسط الحسابي 4.29 و بلغت قيمة t المحسوبة 10.712 و هي أكبر من قيمة t الجدولية و التي تساوي 2.03 عند درجة حرية 34 ، كما تشير القيمة الإحتمالية إلى 0.000 و هي أقل من 0.05 مما يدل على أن نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني يوفر مقومات الإفصاح للقوائم المالية.

الفقرة رقم 07 : بلغ المتوسط الحسابي 4.29 و بلغت قيمة t المحسوبة 9.646 و هي أكبر من قيمة t الجدولية و التي تساوي 2.03 عند درجة حرية 34 ، كما تشير القيمة الإحتمالية إلى 0.000 و هي أقل من 0.05 مما يدل على أن نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني يساهم في تحقيق خصائص الجودة للمعلومات المحاسبية.

الفقرة رقم 08 : بلغ المتوسط الحسابي 4.54 و بلغت قيمة t المحسوبة 11.702 و هي أكبر من قيمة t الجدولية و التي تساوي 2.03 عند درجة حرية 34 ، كما تشير القيمة الإحتمالية إلى 0.000 و هي

أقل من 0.05 مما يدل على أن وجود عنصر بشري كفى ومؤهله علميا وعمليا في المنشآت يجعل نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني جديرا في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

الفقرة رقم 09 : بلغ المتوسط الحسابي 4.31 وبلغت قيمة t المحسوبة 8.639 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.03 عند درجة حرية 34، كما تشير القيمة الإحتمالية إلى 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على وجوب تواجد مختصين في نظم المعلومات عند القيام بعملية محاسبية تستخدم أنظمة تشغيل إلكترونية.

الفقرة رقم 10 : بلغ المتوسط الحسابي 4.31 وبلغت قيمة t المحسوبة 8.639 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.03 عند درجة حرية 34، كما تشير القيمة الإحتمالية إلى 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن الحوكمة والرقابة الداخلية والمراجعة لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية تؤثر في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية.

المطلب الثالث: اختبار الفرضيات

نقوم باختبار الفرضيات باستعمال إختبار T للعينة الواحدة (T_test) و هذا بالاعتماد على قاعدة القرار التالية:

✓ إذا كانت t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية نقبل الفرضية (H₁) و بالتالي الفرضية البديلة (H₀) مرفوضة.

✓ إذا كانت t المحسوبة أصغر من قيمة t الجدولية نرفض الفرضية (H₁) ونقبل الفرضية البديلة (H₀).

✓ إذا كانت القيمة الإحتمالية (sig) الناتجة عن إختبار T للعينة الواحدة أصغر من مستوى الدلالة المعتمدة (0.05) نقبل الفرضية (H₁).

✓ إذا كانت القيمة الإحتمالية (sig) الناتجة عن إختبار T للعينة الواحدة أكبر من مستوى الدلالة المعتمدة (0.05) نرفض الفرضية (H₁).

• إختبار الفرضية الأولى: تحتاج المعلومات المحاسبية الجيدة إلى توافر مجموعة من الخصائص والمقومات.

H₀: لا تحتاج المعلومات المحاسبية الجيدة إلى توافر مجموعة من الخصائص والمقومات.

H₁: تحتاج المعلومات المحاسبية الجيدة إلى توافر مجموعة من الخصائص والمقومات.

يوضح الجدول الموالي نتائج إختبار T للعينة الواحدة لإختبار الفرضية الأولى

الجدول رقم (3-17):نتائج إختبار T-test لإختبار الفرضية الأولى

القرار	القيمة الإحتمالية (sig-t)	قيمة t الجدولية	قيمة t المحسوبة	الفرضية
قبول	0.000	2.03	23.659	H ₁
DF=N-1=34		درجة المعنوية المعتمدة $\alpha=0.05$		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على برنامج SPSS.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة t المحسوبة تساوي 23.659 و هي أكبر من قيمة t الجدولية و التي تساوي 2.03 كما أن القيمة الإحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 و تبعاً لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضية H₁ أي أنه: تحتاج المعلومات المحاسبية الجيدة إلى توفر مجموعة من الخصائص والمقومات.

• إختبار الفرضية الثانية: تساهم نظم المعلومات المحاسبية اليدوية والإلكترونية في تحقيق

التمايز في العملية المحاسبية

H₀: لا تساهم نظم المعلومات المحاسبية اليدوية والإلكترونية في تحقيق التمايز في العملية

المحاسبية.

H₁: تساهم نظم المعلومات المحاسبية اليدوية والإلكترونية في تحقيق التمايز في العملية المحاسبية.

يوضح الجدول الموالي نتائج إختبار T للعينة الواحدة لإختبار الفرضية الثانية

الجدول رقم (3-18):نتائج إختبار T-test لإختبار الفرضية الثانية

القرار	القيمة الإحتمالية (sig-t)	قيمة t الجدولية	قيمة t المحسوبة	الفرضية
قبول	0.000	2.03	15.726	H ₁
DF=N-1=34		درجة المعنوية المعتمدة $\alpha=0.05$		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على برنامج SPSS.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة t المحسوبة تساوي 15.726 و هي أكبر من قيمة t الجدولية و التي تساوي 2.03 كما أن القيمة الإحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 و تبعا لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضية H_1 أي أنه: تساهم نظم المعلومات المحاسبية اليدوية والإلكترونية في تحقيق التمايز في العملية المحاسبية.

و هذه الفرضية تنقسم إلى فرضيتين جزئيتين و هما:

• الفرضية الجزئية الأولى: تساهم نظم المعلومات المحاسبية اليدوية في تحقيق التمايز في العملية المحاسبية

H_0 : لا تساهم نظم المعلومات المحاسبية اليدوية في تحقيق التمايز في العملية المحاسبية.

H_1 : تساهم نظم المعلومات المحاسبية اليدوية في تحقيق التمايز في العملية المحاسبية.

يوضح الجدول الموالي نتائج إختبار T للعينة الواحدة لإختبار الفرضية الجزئية الأولى

الجدول رقم(19-3):نتائج إختبار T-test لإختبار الفرضية الجزئية الأولى

القرار	القيمة الإحتمالية (sig-t)	قيمة t الجدولية	قيمة t المحسوبة	الفرضية
قبول	0.000	2.03	9.937	H_1
DF=N-1=34		درجة المعنوية المعتمدة $\alpha=0.05$		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على برنامج SPSS

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة t المحسوبة تساوي 9.937 و هي أكبر من قيمة t الجدولية و التي تساوي 2.03 كما أن القيمة الإحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 و تبعا لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضية H_1 أي أنه تساهم نظم المعلومات المحاسبية اليدوية في تحقيق التمايز في العملية المحاسبية.

• الفرضية الجزئية الثانية: تساهم نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في تحقيق التمايز في العملية المحاسبية

H_0 : لا تساهم نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في تحقيق التمايز في العملية المحاسبية.

H_1 : تساهم نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في تحقيق التمايز في العملية المحاسبية.

يوضح الجدول الموالي نتائج إختبار T للعينة الواحدة لإختبار الفرضية الجزئية الثانية.

الجدول رقم (20-3): نتائج إختبار T-test لإختبار الفرضية الجزئية الثانية

الفرضية	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	القيمة الإحتمالية (sig-t)	القرار
H ₁	15.414	2.03	0.000	قبول
درجة المعنوية المعتمدة $\alpha=0.05$		DF=N-1=34		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على برنامج SPSS

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة t المحسوبة تساوي 15.414 و هي أكبر من قيمة t الجدولية و التي تساوي 2.03 كما أن القيمة الإحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 و تبعا لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضية H₁ أي أنه: تساهم نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في تحقيق التمايز في العملية المحاسبية.

• إختبار الفرضية الثالثة: يساهم نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية

H₀: لا يساهم نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

H₁: يساهم نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

يوضح الجدول الموالي نتائج إختبار T للعينة الواحدة لإختبار الفرضية الثالثة

الجدول رقم (21-3): نتائج إختبار T-test لإختبار الفرضية الثالثة

الفرضية	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	القيمة الإحتمالية (sig-t)	القرار
H ₁	17.791	2.03	0.000	قبول
درجة المعنوية المعتمدة $\alpha=0.05$		DF=N-1=34		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على برنامج SPSS

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة t المحسوبة تساوي 17.791 و هي أكبر من قيمة t الجدولية و التي تساوي 2.03 كما أن القيمة الإحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 و تبعا لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضية H₁ أي أنه: يساهم نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

المطلب الرابع: إختبار الفروق

تم استخدام إختبار t للعينة المستقلة و إختبار تحليل التباين الأحادي **One Way Anova** لإختبار الفروق في اراء عينة الدراسة حول "يحقق تطبيق نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني جودة للمعلومات المحاسبية من قبل الأفراد العاملين في البنوك و المؤسسات الإقتصادية العمومية على مستوى ولاية جيجل" تعزى إلى العوامل الديمغرافية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ (أنظر الملحق رقم 5).

1- إختبار الفروق بالنسبة للجنس:

❖ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ بين أفراد عينة الدراسة حول "يحقق تطبيق نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني جودة للمعلومات المحاسبية من قبل الأفراد العاملين في البنوك و المؤسسات الإقتصادية العمومية على مستوى ولاية جيجل" تعزى للجنس. تم استخدام إختبار t للمتغيرات المستقلة بين إجابات المبحوثين حول "يحقق تطبيق نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني جودة للمعلومات المحاسبية تعزى للجنس" و النتائج مبينة في الجدول (22-3) تشير إلى أن القيمة الإحتمالية لكل المحاور تساوي 0.262 و هي أكبر من 0.05 كذلك يتبين أن قيمة t المحسوبة لكل منها أقل من قيمة الجدولية (2.03) مما يدل على عدم وجود فروق في إجابات المبحوثين في تلك المحاور يعزى إلى الجنس.

جدول رقم (22-3): نتائج إختبار t حول تحقيق تطبيق نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني جودة للمعلومات المحاسبية تعزى للجنس.

مستوى الدلالة	قيمة t	الإنحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	الجنس	جميع المحاور
0.262	-1.145	0.343	4.229	21	ذكر	
		0.336	4.363	14	أنثى	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على برنامج SPSS

3- إختبار الفروق بالنسبة للعمر:

❖ توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ بين أفراد عينة الدراسة حول "يحقق تطبيق نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني جودة للمعلومات المحاسبية من قبل الأفراد العاملين في البنوك و المؤسسات الإقتصادية العمومية على مستوى ولاية جيجل" تعزى للعمر.

تم إستخدام إختبار تحليل التباين الأحادي لإختبار الفروق في اراء عينة الدراسة حول "يحقق تطبيق نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني جودة للمعلومات المحاسبية من قبل الأفراد العاملين في البنوك و المؤسسات الإقتصادية العمومية على مستوى ولاية جيجل" تعزى للعمر و النتائج مبينة في الجدول رقم (3-23) و يتبين أن القيمة الإحتمالية لكل المحاور تساوي 0.015 و هي أصغر من 0.05 مما يدل على وجود فروق في إجابات المبحوثين في تلك المحاور تعزى للعمر.

الجدول رقم (3-23):نتائج تحليل التباين الأحادي One Way Analys of Anova حول تحقيق تطبيق نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني جودة للمعلومات المحاسبية تعزى للعمر

مستوى الدلالة	قيمة F	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	جميع المحاور
0.015	4.808	0.461	2	0.922	داخل المجموعات	
		0.096	32	3.067	بين المجموعات	
			34	3.989	المجموع	

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على برنامج SPSS

لذلك قمنا بالتحليل التالي لنوضح في هذه الحالة لماذا توجد فروق، والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم (24-3): تحليل معنوية الفروق بين المتوسطات بالنسبة لمتغير العمر

من 45 إلى 55 سنة		من 35 إلى 45 سنة		من 25 إلى 35 سنة		البيان
متوسط الفرق	sig	متوسط الفرق	sig	متوسط الفرق	sig	
-0.032	0.022	0.101	0.406			من 25 إلى 35 سنة
-0.428	0.005			-0.101	0.406	من 35 إلى 45 سنة
		0.428	0.005	0.327	0.022	من 45 إلى 55 سنة

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على برنامج SPSS

يتضح من الجدول السابق أن هناك اختلاف معنوي في إجابات المبحوثين يعزى إلى عامل العمر كمايلي:

- بين الفئة العمرية (من 25 إلى 35 سنة) و الفئة العمرية (من 45 إلى 55 سنة) يبلغ مستوى الدلالة (sig) 0.022 وهي أقل من 0.05
- الفئة العمرية (من 35 إلى 45 سنة) و الفئة العمرية (من 45 إلى 55 سنة) يبلغ مستوى الدلالة 0.005 وهي أقل من 0.05
- الفئة العمرية (من 45 إلى 55 سنة) و الفئة العمرية (من 25 إلى 35 سنة) يبلغ مستوى الدلالة 0.022 وهي أقل من 0.05
- الفئة العمرية (من 45 إلى 55 سنة) و الفئة العمرية (من 35 إلى 45 سنة) يبلغ مستوى الدلالة 0.005 وهي أقل من 0.05

وكذلك هناك اختلاف غير معنوي في إجابات المبحوثين يعزى إلى عامل العمر كمايلي:

- الفئة العمرية (من 25 إلى 35 سنة) و الفئة العمرية (من 35 إلى 45 سنة) يبلغ مستوى الدلالة 0.406 وهي أكبر من 0.05
- الفئة العمرية (من 35 إلى 45 سنة) و الفئة العمرية (من 25 إلى 35 سنة) يبلغ مستوى الدلالة 0.406 وهي أكبر من 0.05

3- إختبار الفروق بالنسبة للوظيفة الحالية:

❖ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ بين أفراد عينة الدراسة حول "يحقق تطبيق نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني جودة للمعلومات المحاسبية من قبل الأفراد العاملين في البنوك و المؤسسات الاقتصادية العمومية على مستوى ولاية جيجل" تعزى للوظيفة الحالية.

تم إستخدام إختبار تحليل التباين الأحادي لإختبار الفروق في اراء عينة الدراسة حول"يحقق تطبيق نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني جودة للمعلومات المحاسبية من قبل الأفراد العاملين في البنوك و المؤسسات الاقتصادية العمومية على مستوى ولاية جيجل" تعزى للوظيفة الحالية و النتائج مبينة في الجدول رقم (24-3) و يتبين أن القيمة الإحتمالية لكل المحاور تساوي 0.193 و هي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق في إجابات الباحثين في تلك المحاور تعزى للوظيفة الحالية.

الجدول رقم (25-3):نتائج تحليل التباين الأحادي One Way Analys of Anova حول تحقيق تطبيق نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني جودة للمعلومات المحاسبية تعزى للوظيفة الحالية.

مستوى الدلالة	قيمة F	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	
0.193	1.674	0.185	3	0.556	داخل المجموعات	جميع المحاور
		0.111	31	3.433	بين المجموعات	
			34	3.989	المجموع	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على برنامج SPSS

4- إختبار الفروق بالنسبة لسنوات الخبرة:

❖ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ بين أفراد عينة الدراسة حول "يحقق تطبيق نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني جودة للمعلومات المحاسبية من قبل الأفراد العاملين في البنوك و المؤسسات الاقتصادية العمومية على مستوى ولاية جيجل" تعزى لسنوات الخبرة.

تم إستخدام إختبار تحليل التباين الأحادي لإختبار الفروق في اراء عينة الدراسة حول"يحقق تطبيق نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني جودة للمعلومات المحاسبية من قبل الأفراد العاملين في البنوك و المؤسسات الاقتصادية العمومية على مستوى ولاية جيجل" تعزى لسنوات الخبرة و النتائج

مبينة في الجدول رقم (3-26) و يتبين أن القيمة الإحتمالية لكل المحاور تساوي 0.502 و هي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق في إجابات المبحوثين في تلك المحاور تعزى لسنوات الخبرة. الجدول رقم (3-26): نتائج تحليل التباين الأحادي One Way Analys of Anova حول تحقيق تطبيق نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني جودة للمعلومات المحاسبية تعزى لسنوات الخبرة.

مستوى الدلالة	قيمة F	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	جميع المحاور
0.502	0.803	0.096	3	0.287	داخل المجموعات	
		0.119	31	3.701	بين المجموعات	
			34	3.989	المجموع	

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على برنامج SPSS

5- إختبار الفروق بالنسبة للمؤهل العلمي:

❖ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ بين أفراد عينة الدراسة حول "يحقق تطبيق نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني جودة للمعلومات المحاسبية من قبل الأفراد العاملين في البنوك و المؤسسات الإقتصادية العمومية على مستوى ولاية جيجل" تعزى للمؤهل العلمي.

تم إستخدام إختبار تحليل التباين الأحادي لإختبار الفروق في اراء عينة الدراسة حول "يحقق تطبيق نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني جودة للمعلومات المحاسبية من قبل الأفراد العاملين في البنوك و المؤسسات الإقتصادية العمومية على مستوى ولاية جيجل" تعزى للمؤهل العلمي و النتائج مبينة في الجدول رقم (3-27) و يتبين أن القيمة الإحتمالية لكل المحاور تساوي 0.182 و هي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق في إجابات المبحوثين في تلك المحاور تعزى للمؤهل العلمي

الجدول رقم (3-27): نتائج تحليل التباين الأحادي One Way Analys of Anova حول تحقيق تطبيق نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني جودة للمعلومات المحاسبية تعزى للمؤهل العلمي

مستوى الدلالة	قيمة F	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	جميع المحاور
0.182	1.675	0.182	4	0.728	داخل المجموعات	
		0.109	30	3.261	بين المجموعات	
			34	3.989	المجموع	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على برنامج SPSS.

خلاصة الفصل:

خلال هذا الفصل تم التطرق إلى الجانب التطبيقي أو الدراسة الميدانية وذلك تدعيماً للفصل الأول والثاني، حيث قمننا في هذا الفصل بتوزيع أداة الدراسة المتمثلة في الاستبانة على مجموعة من البنوك والمؤسسات الاقتصادية على مستوى ولاية جيجل فبعد جمع المعلومات وتبويبها وتحليلها وفق متطلبات الدراسة وبمساعدة البرنامج الإحصائي SPSS وباستعمال مجموعة من الأساليب الإحصائية تم جمع المعلومات وتبويبها وتحليل نتائج الدراسة واختبار فرضيات البحث الموضوعية والتي تعتبر كأداة للتحقق من مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية أو عدمها حيث تم إثبات والتوصل لتحديد مساهمة نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني في تحسين جودة المعلومة المحاسبية أما في الخاتمة العامة سيتم التطرق إلى أهم نتائج الدراسة من خلال الفصلين الأول والثاني اللذان عالجا الجانب النظري والفصل الثالث الذي كان دراسة ميدانية.

الأختام

الخاتمة العامة:

تعتبر تكنولوجيا المعلومات ثورة حقيقية في مجال عصره مناحي الحياة باختلاف مخرجها، وهذا لما توفره من امتيازات وفرص جديدة، وقد امتد أثرها إلى إدارة أعمال المنظمات وتسيير المؤسسات لما أصبحت تعرفه من توسع وتعقد في عملياتها الاقتصادية، التي أصبحت تحتاج إلى معالجات متخصصة في الجوانب المحاسبية التي أصبحت بدورها تتأثر بمتغيرات خارجية ناتجة عن زيادة الحاجة لإنتاج المعلومات وتحقيق الإعلام المالي وفق معايير متجددة متماشية مع التطورات الحاصلة في بيئة المؤسسة .

من هذا المنطلق فقد عرفت المحاسبة من خلال الممارسة الميدانية استخداما واسعا لنواتج تكنولوجيا المعلومات التي أصبحت ملاذا فعليا في ظل الحاجة المتزايدة لنواتج العملية المحاسبية التي تقام ضمن أبعاد أخرى غير يدوية من خلال إدماج المعالجات الإلكترونية في العمليات المحاسبية و تحاول على خلق التمايز من خلال البحث عن تحقيق معايير الجودة في إنتاج المعلومات المالية وتحقيق رغبة المستخدمين من خلال توفير المعلومات ضمن شروط الجودة المتعارف عليه.

حيث حاولنا من خلال دراستنا هذه والمتعلقة بأثر التشغيل المحاسبي الإلكتروني على جودة المعلومات المحاسبية، من خلال استقصاء الأطر النظرية والعملية للأنظمة المحاسبية الإلكترونية وقدرتها على الإيفاء بواجبها من خلال تحقيق جودة المعلومات وتمايزها في إنتاج المعلومة مقارنة بالأنظمة اليدوية.

ويمكن تلخيص أهم نتائج الدراسة وفق ما تم التوصل إليه من خلال الجانب التطبيقي وما تم التوصل إليه أيضا من خلال التحليل الذي جاء في الفصل الثالث لإجابات عينة الدراسة كما يلي:

1- النتائج:

من خلال الدراسة التي قمنا بها توصلنا الى مجموعة من النتائج الرئيسية والتي يمكن إيجازها في

النقاط التالية :

- يعتبر نظام المعلومات المحاسبي الأداة والوسيلة الأولى لتوفير المعلومات المحاسبية داخل المنشآت وهو أيضا المسؤول الأول على توليد المعلومات التي تعتبر مرجعية في عملية اتخاذ القرار .

- تكمن أهمية دور نظام المعلومات المحاسبي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال تعزيز مصداقية المعلومة المحاسبية وإيصالها بدرجة من الموثوقية إلى متخذي القرار.
- إن المنشأة تعمل على تقديم معلومات محاسبية مالية ذات جودة عالية من خلال التعبير الصادق عن الوضعية المالية لها.
- ومن خلال الدراسة تبين أن للرقابة الداخلية والمراجعة ومبادئ الحوكمة والمصادقة لهم تأثير على مصداقية المعلومات المحاسبية.
- إن نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني الفعال والسريع يلعب دورا أساسيا في تسهيل العمل المحاسبي من خلال المعالجة الآلية للبيانات المحاسبية عن طريق برامج الحاسوب المتطورة وخصوصا التي تواكب العصر الحالي .
- إن سلامة تصميم نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني والالتزام بالمبادئ تعد الضامن الوحيد لمخرجاته.
- يساهم استخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في تقليل الجهد والوقت والكلفة للعامل المحاسبي.
- إن جودة المعلومات المحاسبية مرتبطة بجودة أنظمة المعلومات المحاسبية الإلكترونية ومنها بنظام التشغيل الإلكتروني.

2- التوصيات:

- على ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج فلا بد من اقتراح التوصيات التالية:
- على المنشآت الاقتصادية تطوير برامجها تماشيا مع تكنولوجيا المعلومات.
- زيادة الاهتمام بوجود عنصر بشري كفى ومؤهل علميا وعمليا في المنشآت لأنه يجعل نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني جديرا في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.
- التركيز على أهمية نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني لأنه يعالج صورة فورية العمليات المحاسبية ويحقق كفاءة في العمل داخل المنشآت .
- محاولة تأطير الكوادر داخل المؤسسة بصورة تسمح باستخدام تكنولوجيا الإعلام وأدواتها والرقابة عليها خلال مراحل عمل نظام المعلومات، ومن ثم تحقيق الفعالية الاقتصادية للنظام من خلال مقارنة العائد والتكلفة من جهة ، ومن جهة أخرى توليد معلومات ذات جودة عالية.
- ضرورة الاهتمام الكبير بالإفصاح الإلكتروني المحاسبي عن المعلومات المحاسبية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

أولاً: الكتب:

1. إبراهيم أحمد الصعيد، نظم المعلومات المحاسبية، دار الفكر العاصر، دمشق، 1996.
2. إبراهيم الجزراوي وعامر الجنابي، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
3. أحمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبية، الإطار الفكري والنظم التطبيقية الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
4. أحمد نور وآخرون، الرقابة ومراجعة الحسابات، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 1989.
5. أمين السد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.
6. أمين السيد احمد لطفي، أساسيات المراجعة لمراقبي الحسابات والمحاسبين القانونيين القاهرة، 2010.
7. ثناء علي القباني، الرقابة المحاسبية الداخلية في النظامين اليدوي والالكتروني، دار الجامعة، الإسكندرية، 2002-2003.
8. ثناء علي القباني، المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الالكتروني، الدار الجامعية، الإسكندرية 2006.
9. ثناء علي القباني، مراجعة نظم تشغيل البيانات إلكترونيا، الدار الجامعية، الإسكندرية.
10. حمد حلمي جمعة، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، دار صفاء للنشر، عمان، 2000.
11. خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات، الناحية النظرية والمحاسبة، دار وائل للنشر والتوزيع 2007.
12. خالد راغب الخطيب، خليل محمود الرفاعي، الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات، دار المستقبل، الأردن، 1998.
13. دونالد كيسو، جيرري وجانت، ترجمة أحمد جامد الحجاج، المحاسبة المتوسطة، الجزء الأول، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2008.

14. رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير دراسة معمقة في نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.
15. زاهرة عطاف سواد، مراجعة الحسابات والتدقيق، الطبعة الأولى، دار الرياءة للنشر، الأردن، 2009.
16. سليمان مصطفى الدلاهمة، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
17. عامر إبراهيم قنديلجي، علاء الدين عبد القادر الجنابي، نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2005.
18. عبد الحي مرعي، المعلومات المحاسبية وبحوث العمليات في اتخاذ القرارات، الطبعة الأولى مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1993 .
19. عبد الرزاق محمد قاسم، تحليل وتصميم المعلومات المحاسبية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2004.
20. عبد الكريم علي الرمحي، تدقيق الحسابات في المشروعات التجارية والصناعية الطبعة الأولى دار المكتبة الوطنية، الأردن، 2002.
21. عبد الوهاب نصر علي وشحاتة السيد شحاتة، دراسات متقدمة في: مراجعة الحسابات وتكنولوجيا المعلومات، الدار الجامعة، الإسكندرية، 2008.
22. عبد الوهاب نصر علي وشحاتة، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة في بيئة تكنولوجيا المعلومات وعولمة أسواق العمل، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، 2006.
23. العبدالله رياض، نظرية المحاسبية، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2002.
24. عطا الله أحمد سويلم الحسبان، التدقيق والرقابة الداخلية في بيئة نظم المعلومات المحاسبية الطبعة الأولى، دار الرياءة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
25. عمر حسنين، تصميم النظام المحاسبي مع دراسة تطبيقية على البنوك التجارية وبشركة التأمين، الإسكندرية، 1999.
26. فايز جمعة صالح النجار، نظم المعلومات الإدارية، الطبعة الثانية، دار الحامد للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2007.

27. فتحي رزق السوافيري وآخرون، الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002.
28. فتحي رزقي السوافيري وآخرون، الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية ، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002 .
29. فياض حمزة رملي، نظم المعلومات المحاسبية والمحوسبة، مدخل معاصر لأغراض ترشيد القرارات الإدارية، الأبادي للنشر والتوزيع، السودان، 2011.
30. قاسم إبراهيم الحبيطي وزياد يحي السقا، نظام المعلومات المحاسبية، وحدة الحذباء للطباعة والنشر، العراق، 2003.
31. كمال الدين الدهراوي، سمير كامل، نظم المعلومات المحاسبية، دار الجامعة للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1999.
32. كمال الدين مصطفى الدهراوي، نظم المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية، مصر.
33. كمال عبد العزيز النقيب، مقدمة في النظرية المحاسبية، دار وائل للنشر، 2007 .
34. محمد أبو نصار وجمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، دار وائل للنشر عمان الأردن، 2009.
35. محمد إسماعيل بلال، مبادئ الإدارة بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية 2004.
36. محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
37. محمد تهامي طواهر ومسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسات التطبيقية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
38. محمد سمير الصبان، إسماعيل جمعة، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 1997.
39. محمد طارق يوسف وآخرون، حوكمة الشركات وأسواق رأسمال، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2007.
40. محمد عبد العليم صابر، نظم المعلومات الإدارية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، 2007.

41. محمد مطر وآخرون، التأهيل النظري للممارسات المحاسبية المهنية في مجال القياس (العرض الإفصاح)، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان للنشر، عمان الأردن، 2008.
42. محمد يوسف الحفناوي، نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2001.
43. محمود إبراهيم عبد السلام، تحليل التقارير المالية، مطابع جامعة الملك سعود، 1995.
44. مصطفى رضا عبد الرحمان، يحي احمد قللي، مبادئ المحاسبة المالية، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1996.
45. مؤيد راضي خفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، الطبعة الثانية، 2009.
46. نجم عبد الله الحميدي وآخرون، نظم المعلومات الإدارية مدخل معاصر، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2004.
47. هاشم أحمد عطية، مدخل إلى نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية طبع للنشر والتوزيع الإسكندرية، 2000.
48. وليام توماس وأمرسون هنكي، المراجعة بين النظرية والتطبيق، ترجمة: أحمد حامد حجاج وكمال الدين سعيد، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 1989.
49. وليد ناجي الحياي، نظرية المحاسبة، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، 2007.
50. يحي حسن عبيد وإبراهيم طه عبد الوهاب، أصول المراجعة، الطبعة الأولى، مكتبة الجلاء المنصورة، مصر، 2001.
51. يوسف محمود جربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع عمان، 2007 .
- ثانياً:المجلات:
1. إبراهيم محمد علي الجزراوي، لقمان محمد سعيد، أدوات تكنولوجيا المعلومات ودوره في كفاءة وفعالية المعلومات المحاسبية، مجلة الإدارة و والاقتصاد، العدد 75، 2009.
2. جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين: دليل استخدام البيانات المالية، مجلة المحاسب القانوني العربي، العدد 74، سبتمبر، أكتوبر، عمان، 1996.

3. خلود عاصم، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين جودة المعلومات وانعكاساته على التنمية الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية العدد الخاص بمؤتمر الكلية 2013.

4. طه عليوي ناصر، هيثم هاشم الخفاف، أهمية القياس المحاسبي للتكاليف البيئية ودورها في تفعيل جودة المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات، مجلة الإدارة والاقتصاد، عدد 92، 2012.

5. لعماري أحمد، طبيعة وأهمية نظام المعلومات المحاسبي، مجلة العلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 1، نوفمبر 2002.

6. محمد أحمد خليل، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية، دراسة تطبيقية نظرية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، الطبعة الأولى، جامعة الزقازيق، مصر، 2007.

7. محمد جلال صالح السيد، تأثيرات العولمة على نظم المعلومات المحاسبية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، 1998.

8. ناظم حسن عبد السيد، أثر حوكمة المصارف على جودة المعلومة المحاسبية، مجلة مثنى للمعلومة الإدارية والاقتصادية، المجلد 3، العدد 4، 2012.

ثالثاً: الملتقيات والمؤتمرات والندوات

1. أحمد طرطار، شوقي جباري، الإفصاح المحاسبي في قائمة تدفقات الخزينة، الملتقى الوطني الأول حول معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، متطلبات التوافق و التطبيق، المركز الجامعي، سوق هراس، ماي 2010.

2. بن طاهر حسين، بوطلاحة محمد، دراسة حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة بسكرة، الجزائر، يومي 6-7 ماي 2012.

3. محمد احمد إبراهيم خليل، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية، دراسة تطبيقية، ندوة السوق المالية السعودية، جامعة الملك خالد، يومي: 13-14 نوفمبر، 2007.

4. هوام جمعة، نوال المنشوري، مداخلة بعنوان: دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، الملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات وآفاق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي يومي 07-08 ديسمبر 2010).

رابعاً:المذكرات

1. الأخضر لقلطي، مراجعة الحسابات وواقع الممارسة المهنية في الجزائر، (مذكرة ماجستير) جامعة باتنة، الجزائر، 2008-2009.
2. أرزاق أيوب محمد كرسوع، مخاطر المراجعة ومجالات مساهمة المراجع الخارجي في التخفيف من تأثيرها على القوائم المالية المراجعة، (مذكرة ماجستير)، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008 .
3. بالعيد محمد الكامل، دور الإفصاح المحاسبي في جعل المعلومات المحاسبية أكثر فائدة لمستخدمها، (مذكرة ماستر) ، جامعة ورقلة، الجزائر، 2010-2011.
4. حرية شعبان محمد الشريف، مخاطر نظم المعلومات الإلكترونية ، (مذكرة ماجستير) كلية التجارة بالجامعة الإسلامية ،غزة، 2006.
5. حسين عبد الجليل آل غزوي، حوكمة الشركات وأثارها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية، (مذكرة ماجستير)، 2010.
6. حشلاف بلال وآخرون، المراجعة الداخلية ودورها في تحسين مردودة المؤسسة، (مذكرة ليسانس) المركز الجامعي بالمدينة، الجزائر، 2006-2007.
7. زلاسي رياض، إسهامات حوكمة في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، (مذكرة ماجستير)، جامعة ورقلة، الجزائر، 2009-2010.
8. سعد محمد أبو كميل، تطوير أدوات الرقابة الداخلية لهدف حماية البيانات المعدة إلكترونيا (مذكرة ماجستير) ، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2011.
9. شجري معمر سعاد، دور المراجعة الداخلية العالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية (مذكرة ماجستير) ، 2009.
10. شعباني لطفي، المراجعة الداخلي، مهمتها ومساهماتها في تعيين تسيير المؤسسة، (مذكرة ماجستير) ، جامعة الجزائر، 2003-2004.
11. شهرزاد لباز، دور النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية (مذكرة ماستر)، جامعة قاصدي مرياح، 2013.

12. عبد الرزاق حسن الشيخ، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سعر الأسهم، (مذكرة ماجستير)، جامعة غزة، فلسطين، 2012.
13. عبد المنعم عطا العلول، دور الإفصاح المحاسبي في نظام الرقابة والمسائلة في الشركات المساهمة العامة، (مذكرة ماجستير)، جامعة غزة، فلسطين.
14. عدنان محمد محمد قاعود، دراسة وتقييم نظام المعلومات المحاسبية الالكترونية في الشركات الفلسطينية، (مذكرة ماجستير)، غزة، 2007.
15. علا أحمد عبد الهادي الزعانين، أثر التحول في نظم المعلومات المحاسبية، (مذكرة ماجستير) كلية الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية، غزة 2007.
16. فيصل بريكي وآخرون، أهمية المعلومات المحاسبية في الحفاظ على التوازن المالي للمؤسسة (مذكرة ليسانس)، جامعة المسيلة، الجزائر، 2007 - 2008.
17. فيصل سايفي، أنظمة المعلومات، استخدامها، فوائدها على تنافسية المؤسسة، (مذكرة ماجستير) جامعة لخضر، باتنة، 2009 .
18. ناجي بن يحي، دور مراجعة المعلومات المحاسبية في تحسين الإفصاح المحاسبي، (مذكرة ماجستير) جامعة بسكرة، الجزائر، 2012-2013.
19. نوفان حامد محمد العليمات، القياس المحاسبي لتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في القوائم المالية الختامية، أطروحة الدكتوراه، جامعة دمشق، سوريا، 2010.
20. يعقوب إغمين، أثر المراجعة الآلية للبيانات على فاعلية التدقيق الخارجي من جهة نظر محافظي الحسابات والخبراء المهنيين، (مذكرة الماستر)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012.

خامسا: البحوث العلمية

1. علي عبد الله شهين، بحث مقدم بعنوان: العوامل المؤثرة في كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية الحوسبة في المصارف التجارية العاملة في فلسطين، الجامعة الإسلامية بغزة أفريل 2011.
- سادسا: الدراسات الميدانية
1. مجدي احمد الجمبري، الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية، دراسة ميدانية على الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)، شركة مساهمة سعودية.

سابعا:المواقع الإلكترونية

1. منتدى المحاسب العرب، من الموقع:

WWW.accadiscusion.com/t6124

2. <http://www.ifaci.com/f.somair.htm>

3. <http://www.oecd.org/dataoecd/13/63/35032070>

4. Arabanticorruption.org /article/.../الإفصاح والشفافية/

5. مبادئ نظام المعلومات المحاسبي من الموقع:

www.youtub.com/watch?v=IGHLA3-J66C

6. تعريف نظام التشغيل وكيفية عمله:

www.sli.deshave.net/ahmadaliahmad/ss-16011865

7. مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات وأثرها على أداء نظم المعلومات المحاسبية:

www.abufara.net/index.../811-0000899

8. تطور تكنولوجيا المعلومات وأنظمة الرقابة الداخلية، من الموقع:

www.ao-academy.org/docs/tattawor06092010.doc

9. الإفصاح الإلكتروني وأثره في قرارات الاستثمار، من الموقع

www.iaj.net/iasj?Func=Fulltext&ald=742

ثامنا:المراجع باللغة الأجنبية:

1. Financial Accounting Standards Board Statement of financial Accounting concepts N°2, qualitative, characteristics of accounting information, 2008.
2. Ahmed N, Obaidat **Accounting information qualitative caractéristique** Gap, Evidence from Jordan, international management Review Vol 3,N°2, 2007.
3. Raffe geau, duflis pierre, gonzalez romon, audit et contrôle de comptes, public-union édition, Paris, 1979.

4. Organization for economic coopération développement, using the ORCD principales of cooporate gouvernance a boordroom persperctire paris,2008.
5. Moscove et al, **cove concept of Accounting Information Systems** John wiley and Son Inc, 1997.
6. société nationale de comptabilité, revue algérienne de comptabilité et d'audit ,n28,la révision en milien in frmatrique Alger, 1995.

قائمة الملاحق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -

كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية
قسم: العلوم التجارية
التخصص: دراسات محاسبية وجبائية معمقة

الموضوع: استمارة استبيان في إطار تحضير مذكرة الماستر

يأتي هذا الاستبيان في إطار تحضير لمذكرة ماستر تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، والذي نهدف من خلاله إلى معرفة ودراسة حول جودة المعلومات المحاسبية في ظل التشغيل المحاسبي الإلكتروني.

وباعتباركم من الأطراف المعنية بموضوع الدراسة نرجو من سيادتكم التفضل والمساهمة بالإجابة عن أسئلة الاستبيان، علما أن المعلومات الواردة في هذه الاستمارة هي لأغراض علمية وسيتم معالجتها في إطار البحث العلمي مع السرية التامة.

وشكرا لكم

الطالبتين:

- فائزة شعبان.

- سارة بوالنار.

نرجو منكم الإجابة بوضوح من خلال وضع علامة (X) في الخانة المناسبة.

أولاً: خصائص العينة الديموغرافية

- 1- الجنس: ذكر أنثى
- 2- العمر: أقل من 25 سنة 25 إلى 35 سنة
35 إلى 45 سنة 45 إلى 55 سنة
أكثر من 55 سنة
- 3- الوظيفة الحالية: محاسب مراجع الحسابات
وظيفة أخرى مسؤول

4- سنوات الخبرة الوظيفية:

- أقل من 5 سنوات من 5 إلى 10 سنوات
من 10 إلى 15 سنة أكثر من 15 سنة

5- المؤهل العلمي:

- دكتوراه ليسانس
ماجستير شهادة مهنية
ماستر شهادة أخرى

ثانيا: أسئلة الاستبيان

المحور الأول: تحتاج المعلومات المحاسبية الجيدة إلى توفر مجموعة من الخصائص والمقومات.

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الفرع الأول: أهمية الجودة						
01	قيام المنشآت بتطوير نظامها المحاسبي يدعم عملية تعزيز الثقة بالمعلومات المحاسبية المفصح عليها في القوائم المالية.					
02	إن العناصر والمكونات التي يقوم عليها نظام معلومات محاسبي system d'information comptable يسمح بتوليد معلومات ذات مصداقية.					
03	إن المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية كافية لمستخدميها لاتخاذ القرارات السليمة.					
04	تحكم جودة المعلومات المحاسبية معايير تؤدي إلى تحسينها.					
05	تنتج المعلومات المحاسبية الجيدة ضمن قيود متعارف عليها.					
الفرع الثاني: المقومات						
01	تحتاج المعلومات المحاسبية الجيدة إلى مجموعة من المقومات التي تساهم في زيادة جودتها.					
02	تؤثر المراجعة الخارجية على مصداقية المعلومات المحاسبية وزيادة الثقة في					

					مخرجات النظام بالمنشأة من خلال تعبيرها العادل عن الوضعية الحقيقية لها.
					03 تساهم المراجعة الخارجية في إضفاء الثقة والمصدقية في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية بالمنشأة والتي تلبي احتياجات مختلف الأطراف المستفيدة من هذه المعلومات.
					04 تساهم حوكمة الشركات تعزيز الجودة في إنتاج معلومات محاسبية.
					05 إن وجود نظام الرقابة الداخلي سليم تتوفر فيه الخصائص والمقومات اللازمة تسهل عملية الرقابة على المعلومات المحاسبية.
					06 ضرورة وجود مدقق داخلي بالمنشأة يتمتع بالاستقلالية اللازمة والتأهيل مع الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ليبيدي رأي فني محايد يساعد على تقييم ومراجعة عمليات المنشأة.

المحور الثاني: تساهم نظم المعلومات المحاسبية اليدوية والإلكترونية في تحقيق التمايز في العملية المحاسبية.

الرقم	العبرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة
الفرع الأول: نظام المعلومات المحاسبي اليدوي system d'information comptable manuel						
01	يوفر نظام المعلومات المحاسبي اليدوي الإطار العملياتي لعملية إنتاج المعلومات المحاسبية.					
02	يوفر نظام المعلومات المحاسبي مرجعية رقابية للعملية المحاسبية من خلال إجراءات العمل المتبعة.					
03	تعمل العناصر المشكلة لنظام المعلومات المحاسبي على زيادة فعالية العملية المحاسبية داخل المنشأة.					
الفرع الثاني: نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني system d'information comptable électronique						
01	توجد علاقة بين نظام المعلومات المحاسبي وأنظمة المعالجة الآلية.					
02	تؤثر المعالجة الإلكترونية للبيانات على فاعلية نظام المعلومات المحاسبي.					
03	يتم توصيل المعلومات بشكل سريع عبر البرامج المختلفة للحاسوب ويوفر بدائل في حال عطل إحدهما ليلبي حاجات المستخدمين					
04	تشغيل البيانات إلكترونياً تسمح بإنتاج معلومات محاسبية تساعد في اتخاذ القرارات					
05	يحافظ نظام المعالجة الآلية على السرية					

					اللازمة للمعلومات المحاسبية المستخرجة.
					06 تضيف خاصيتي السرعة وأمن المعلومات أثر كبير على جودة نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني.
					07 لمخرجات نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني أهمية المقارنة بالنظام اليدوي بالنسبة لمستخدميها في اتخاذ القرار.
					08 تهدد أمن نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني عدة مخاطر.
					09 يساهم استخدام نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في تقليل الجهد والوقت والكلفة للعامل المحاسبي.

المحور الثالث: يساهم نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

الرقم	العبرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة
01	إن جودة المعلومات المحاسبية مرتبطة بجودة أنظمة المعلومات المحاسبية الالكترونية ومنها بنظام التشغيل الالكتروني.					
02	تساهم عملية التشغيل الالكتروني في تحقيق فعالية العملية المحاسبية داخل المنشأة.					
03	يوفر نظام التشغيل الالكتروني مزايا الرقابية توفر الجهد والسرعة في إنتاج المعلومات.					
04	تسمح عملية التشغيل الالكتروني بتحقيق					

					مستويات عالية من الرقابة على العمليات المحاسبية وتصحيح الأخطاء.	
					يعمل الضبط الالكتروني على مساعدة الرقابة الداخلية في اكتشاف الأخطاء.	05
					يتوفر نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني مقومات الإفصاح للقوائم المالية.	06
					يساهم نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني تحقيق خصائص الجودة للمعلومات المحاسبية.	07
					وجود عنصر بشري كفى ومؤهل علميا وعمليا في المنشآت يجعل نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني جديرا في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.	08
					وجوب تواجد مختصين في نظم المعلومات عند القيام بعملية محاسبية تستخدم أنظمة تشغيل إلكترونية	09
					تؤثر الحوكمة والرقابة الداخلية والمراجعة لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية.	10

النتائج بعد استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS

1 - خصائص عينة الدراسة :

الجنس					
		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	21	60,0	60,0	60,0
	أنثى	14	40,0	40,0	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

العمر					
		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	من 25 سنة إلى 35 سنة	15	42,9	42,9	42,9
	من 35 سنة إلى 45 سنة	12	34,3	34,3	77,1
	من 45 سنة إلى 55 سنة	8	22,9	22,9	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

الوظيفة					
		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محاسب	7	20,0	20,0	20,0
	مراجع حسابات	4	11,4	11,4	31,4
	أخرى وظيفة	11	31,4	31,4	62,9
	مسؤول	13	37,1	37,1	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

الخبرة					
		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 5 سنوات	7	20,0	20,0	20,0
	من 5 إلى 10 سنوات	14	40,0	40,0	60,0
	من 10 إلى 15 سنة	3	8,6	8,6	68,6
	أكثر من 15 سنة	11	31,4	31,4	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

المؤهل					
		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	دكتوراه	1	2,9	2,9	2,9
	ماستر	2	5,7	5,7	8,6
	ليسانس	18	51,4	51,4	60,0
	مهنية شهادة	8	22,9	22,9	82,9
	أخرى شهادة	6	17,1	17,1	100,0
	Total	35	100,0	100,0	100,0

2- معامل الارتباط :

المحور الأول

Corrélations													
		A11	A12	A13	A14	A15	A21	A22	A23	A24	A25	A26	TOTAL 1
A11	Corrélation de Pearson	1	,440*	,173	,347*	-,022	,033	,221	,043	,187	,043	,282	,514**
	Sig. (bilatérale)		,008	,320	,041	,901	,852	,202	,806	,281	,807	,101	,002
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
A12	Corrélation de Pearson	,440**	1	,127	,121	-,175	,095	,251	-,010	,150	-,057	,043	,386*
	Sig. (bilatérale)	,008		,467	,490	,314	,586	,145	,954	,388	,744	,807	,022
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
A13	Corrélation de Pearson	,173	,127	1	,230	,364*	,196	-,116	,043	,078	-,062	,156	,460**
	Sig. (bilatérale)	,320	,467		,183	,031	,260	,508	,808	,657	,723	,372	,005
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
A14	Corrélation de Pearson	,347*	,121	,230	1	,378*	,333	-,036	,022	,162	-,247	-,157	,386*
	Sig. (bilatérale)	,041	,490	,183		,025	,050	,837	,901	,352	,153	,368	,022
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
A15	Corrélation de Pearson	-,022	-,175	,364*	,378*	1	,307	,008	,156	,170	-,039	,006	,403*
	Sig. (bilatérale)	,901	,314	,031	,025		,073	,966	,369	,329	,825	,974	,016

	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
A21	Corrélation de Pearson	,033	,095	,196	,333	,307	1	-,002	,346 [*]	,139	-,127	-,230	,349 [*]
	Sig. (bilatérale)	,852	,586	,260	,050	,073		,989	,042	,427	,469	,184	,040
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
A22	Corrélation de Pearson	,221	,251	-,116	-,036	,008	-,002	1	,362 [*]	,487 [*]	,189	,155	,498 ^{**}
	Sig. (bilatérale)	,202	,145	,508	,837	,966	,989		,033	,003	,276	,374	,002
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
A23	Corrélation de Pearson	,043	-,010	,043	,022	,156	,346 [*]	,362 [*]	1	,651 [*]	,189	,225	,575 ^{**}
	Sig. (bilatérale)	,806	,954	,808	,901	,369	,042	,033		,000	,276	,194	,000
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
A24	Corrélation de Pearson	,187	,150	,078	,162	,170	,139	,487 ^{**}	,651 ^{**}	1	,286	,349 [*]	,731 ^{**}
	Sig. (bilatérale)	,281	,388	,657	,352	,329	,427	,003	,000		,096	,040	,000
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
A25	Corrélation de Pearson	,043	-,057	-,062	-,247	-,039	-,127	,189	,189	,286	1	,444 ^{**}	,343 [*]
	Sig. (bilatérale)	,807	,744	,723	,153	,825	,469	,276	,276	,096		,007	,044
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
A26	Corrélation de Pearson	,282	,043	,156	-,157	,006	-,230	,155	,225	,349 [*]	,444 ^{**}	1	,474 ^{**}
	Sig. (bilatérale)	,101	,807	,372	,368	,974	,184	,374	,194	,040	,007		,004
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
TOTAL1	Corrélation de Pearson	,514 ^{**}	,386 [*]	,460 ^{**}	,386 [*]	,403 [*]	,349 [*]	,498 ^{**}	,575 ^{**}	,731 [*]	,343 [*]	,474 ^{**}	1
	Sig. (bilatérale)	,002	,022	,005	,022	,016	,040	,002	,000	,000	,044	,004	
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35

** . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

* . La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

المحور الثاني

Corrélations														
		B11	B12	B13	B21	B22	B23	B24	B25	B26	B27	B28	B29	TOTAL 2
B11	Corrélation de Pearson	1	,392 [*]	,560 ^{**}	,202	,189	,058	,565 [*]	,196	-,116	,085	,361 [*]	-,126	,483 ^{**}
	Sig. (bilatérale)		,020	,000	,244	,278	,741	,000	,260	,506	,629	,033	,471	,003
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
B12	Corrélation de Pearson	,392 [*]	1	,519 ^{**}	,396 [*]	,480 ^{**}	,322	,474 [*]	,305	,231	,148	,195	,025	,634 ^{**}
	Sig. (bilatérale)	,020		,001	,019	,004	,059	,004	,075	,182	,396	,263	,886	,000
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
B13	Corrélation de Pearson	,560 [*]	,519 ^{**}	1	,235	,350 [*]	,277	,657 [*]	,265	,127	,116	,217	,146	,622 ^{**}
	Sig. (bilatérale)	,000	,001		,173	,039	,107	,000	,123	,467	,506	,210	,403	,000
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
B21	Corrélation de Pearson	,202	,396 [*]	,235	1	,438 ^{**}	-,007	,461 [*]	,502 ^{**}	,425 [*]	,302	,438 [*]	,107	,615 ^{**}
	Sig. (bilatérale)	,244	,019	,173		,009	,967	,005	,002	,011	,078	,008	,539	,000
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
B22	Corrélation de Pearson	,189	,480 ^{**}	,350 [*]	,438 ^{**}	1	,356 [*]	,464 [*]	,291	,288	,072	,203	,247	,652 ^{**}
	Sig. (bilatérale)	,278	,004	,039	,009		,036	,005	,090	,094	,683	,242	,153	,000
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
B23	Corrélation de Pearson	,058	,322	,277	-,007	,356 [*]	1	,281	,538 ^{**}	,212	,372 [*]	,079	,183	,557 ^{**}
	Sig. (bilatérale)	,741	,059	,107	,967	,036		,102	,001	,220	,028	,652	,293	,001
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
B24	Corrélation de Pearson	,565 [*]	,474 ^{**}	,657 ^{**}	,461 ^{**}	,464 ^{**}	,281	1	,384 [*]	,327	,182	,572 [*]	,269	,779 ^{**}
	Sig. (bilatérale)	,000	,004	,000	,005	,005	,102		,023	,055	,296	,000	,118	,000
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
B25	Corrélation de Pearson	,196	,305	,265	,502 ^{**}	,291	,538 ^{**}	,384 [*]	1	,450 [*]	,496 ^{**}	,347 [*]	,219	,716 ^{**}

	Sig. (bilatérale)	,260	,075	,123	,002	,090	,001	,023		,007	,002	,041	,207	,000
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
B26	Corrélation de Pearson	-,116	,231	,127	,425*	,288	,212	,327	,450**	1	,439**	,578*	,322	,581**
	Sig. (bilatérale)	,506	,182	,467	,011	,094	,220	,055	,007		,008	,000	,059	,000
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
B27	Corrélation de Pearson	,085	,148	,116	,302	,072	,372*	,182	,496**	,439*	1	,345*	-,065	,495**
	Sig. (bilatérale)	,629	,396	,506	,078	,683	,028	,296	,002	,008		,043	,710	,002
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
B28	Corrélation de Pearson	,361*	,195	,217	,438**	,203	,079	,572*	,347*	,578*	,345*	1	,049	,595**
	Sig. (bilatérale)	,033	,263	,210	,008	,242	,652	,000	,041	,000	,043		,779	,000
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
B29	Corrélation de Pearson	-,126	,025	,146	,107	,247	,183	,269	,219	,322	-,065	,049	1	,323
	Sig. (bilatérale)	,471	,886	,403	,539	,153	,293	,118	,207	,059	,710	,779		,058
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
TOTAL2	Corrélation de Pearson	,483*	,634**	,622**	,615**	,652**	,557**	,779*	,716**	,581*	,495**	,595*	,323	1
	Sig. (bilatérale)	,003	,000	,000	,000	,000	,001	,000	,000	,000	,002	,000	,058	
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

**.. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

المحور الثالث

Corrélations													
		C1	C2	C3	C4	C5	C6	C7	C8	C9	C10	TOTAL3	
C1	Corrélation de Pearson	1	,486**	,422*	,368*	,403*	-,059	,274	,049	-,101	-,224	,401*	
	Sig. (bilatérale)		,003	,012	,030	,016	,734	,111	,781	,564	,196	,017	
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
C2	Corrélation de Pearson	,486**	1	,821**	,626**	,747**	,323	,688**	,044	,082	,033	,747**	
	Sig. (bilatérale)	,003		,000	,000	,000	,058	,000	,801	,639	,852	,000	

	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
C3	Corrélation de Pearson	,422*	,821**	1	,831**	,770**	,368*	,637**	,081	,052	,052	,772**
	Sig. (bilatérale)	,012	,000		,000	,000	,030	,000	,643	,767	,767	,000
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
C4	Corrélation de Pearson	,368*	,626**	,831**	1	,761**	,547**	,544**	,025	-,035	,055	,724**
	Sig. (bilatérale)	,030	,000	,000		,000	,001	,001	,886	,843	,752	,000
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
C5	Corrélation de Pearson	,403*	,747**	,770**	,761**	1	,540**	,699**	,095	-,016	,124	,792**
	Sig. (bilatérale)	,016	,000	,000	,000		,001	,000	,587	,927	,479	,000
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
C6	Corrélation de Pearson	-,059	,323	,368*	,547**	,540**	1	,585**	-,129	,039	-,007	,493**
	Sig. (bilatérale)	,734	,058	,030	,001	,001		,000	,460	,822	,970	,003
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
C7	Corrélation de Pearson	,274	,688**	,637**	,544**	,699**	,585**	1	,075	,160	,118	,752**
	Sig. (bilatérale)	,111	,000	,000	,001	,000	,000		,668	,359	,498	,000
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
C8	Corrélation de Pearson	,049	,044	,081	,025	,095	-,129	,075	1	,797**	,797*	,519**
	Sig. (bilatérale)	,781	,801	,643	,886	,587	,460	,668		,000	,000	,001
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
C9	Corrélation de Pearson	-,101	,082	,052	-,035	-,016	,039	,160	,797**	1	,710*	,497**
	Sig. (bilatérale)	,564	,639	,767	,843	,927	,822	,359	,000		,000	,002
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
C10	Corrélation de Pearson	-,224	,033	,052	,055	,124	-,007	,118	,797**	,710**	1	,490**
	Sig. (bilatérale)	,196	,852	,767	,752	,479	,970	,498	,000	,000		,003
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
TOTAL3	Corrélation de Pearson	,401*	,747**	,772**	,724**	,792**	,493**	,752**	,519**	,497**	,490*	1
	Sig. (bilatérale)	,017	,000	,000	,000	,000	,003	,000	,001	,002	,003	
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35

** . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

* . La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

3- معامل الثبات ألفا كرومباخ

المحور الثاني

المحور الأول

لمحور الثاني

الأل

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,816	12

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,638	11

لكل المحاور

المحور الثالث

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,883	33

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,806	10

4- اختبار *T-test* لمحاور الدراسة :

T-test للمحور الأول

Statistiques sur échantillon unique				
	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
A11	35	4,54	,561	,095
A12	35	4,43	,698	,118
A13	35	3,69	,900	,152
A14	35	4,14	,648	,110
A15	35	4,17	,618	,104
A21	35	4,46	,505	,085
A22	35	4,31	,718	,121
A23	35	4,34	,591	,100
A24	35	4,00	,840	,142
A25	35	4,60	,736	,124
A26	35	4,49	,702	,119

Test sur échantillon unique						
	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
A11	16,282	34	,000	1,543	1,35	1,74
A12	12,106	34	,000	1,429	1,19	1,67
A13	4,507	34	,000	,686	,38	,99
A14	10,431	34	,000	1,143	,92	1,37
A15	11,220	34	,000	1,171	,96	1,38
A21	17,056	34	,000	1,457	1,28	1,63
A22	10,825	34	,000	1,314	1,07	1,56
A23	13,437	34	,000	1,343	1,14	1,55
A24	7,042	34	,000	1,000	,71	1,29
A25	12,867	34	,000	1,600	1,35	1,85
A26	12,525	34	,000	1,486	1,24	1,73

T-test للمحور الثاني

Statistiques sur échantillon unique				
	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
B11	35	3,63	,942	,159
B12	35	4,11	,676	,114
B13	35	4,34	,639	,108
B21	35	4,31	,631	,107
B22	35	3,97	1,098	,186
B23	35	4,29	,926	,156
B24	35	4,37	,598	,101
B25	35	4,26	,852	,144
B26	35	4,34	,684	,116
B27	35	4,09	,781	,132
B28	35	4,23	,690	,117
B29	35	4,40	,695	,117

Test sur échantillon unique						
	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
B11	3,948	34	,000	,629	,30	,95
B12	9,750	34	,000	1,114	,88	1,35
B13	12,431	34	,000	1,343	1,12	1,56
B21	12,320	34	,000	1,314	1,10	1,53
B22	5,235	34	,000	,971	,59	1,35
B23	8,216	34	,000	1,286	,97	1,60
B24	13,561	34	,000	1,371	1,17	1,58
B25	8,728	34	,000	1,257	,96	1,55
B26	11,623	34	,000	1,343	1,11	1,58
B27	8,223	34	,000	1,086	,82	1,35
B28	10,539	34	,000	1,229	,99	1,47
B29	11,926	34	,000	1,400	1,16	1,64

T-test للمحور الثالث

Statistiques sur échantillon unique				
	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
C1	35	4,31	,796	,135
C2	35	4,49	,658	,111
C3	35	4,46	,611	,103
C4	35	4,34	,725	,123
C5	35	4,49	,702	,119
C6	35	4,29	,710	,120
C7	35	4,29	,789	,133
C8	35	4,54	,780	,132
C9	35	4,31	,900	,152
C10	35	4,31	,900	,152

Test sur échantillon unique						
	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
C1	9,768	34	,000	1,314	1,04	1,59
C2	13,348	34	,000	1,486	1,26	1,71
C3	14,113	34	,000	1,457	1,25	1,67
C4	10,953	34	,000	1,343	1,09	1,59

C5	12,525	34	,000	1,486	1,24	1,73
C6	10,712	34	,000	1,286	1,04	1,53
C7	9,646	34	,000	1,286	1,01	1,56
C8	11,702	34	,000	1,543	1,27	1,81
C9	8,639	34	,000	1,314	1,01	1,62
C10	8,639	34	,000	1,314	1,01	1,62

5- اختبار التوزيع الطبيعي:

Tests de normalité						
	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistique	ddl	Signification	Statistique	ddl	Signification
TOTAL	,088	35	,200*	,955	35	,158
*. Il s'agit d'une borne inférieure de la signification réelle.						
a. Correction de signification de Lilliefors						

6- اختبار معنوية الفروق:

ANOVA à 1 facteur الجنس					
TOTAL					
	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	,922	2	,461	4,808	,015
Intra-groupes	3,067	32	,096		
Total	3,989	34			

ANOVA à 1 facteur العمر					
TOTAL					
	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	,922	2	,461	4,808	,015
Intra-groupes	3,067	32	,096		
Total	3,989	34			

Comparaisons multiples تحليل متوسطات العمر

Variable dépendante: TOTAL

LSD

العمر (I)	العمر (J)	Différence de moyennes (I-J)	Erreur standard	Signification	Intervalle de confiance à 95%	
					Borne inférieure	Borne supérieure
سنة 35 إلى سنة 25 من	سنة 45 إلى سنة 35 من	-,10101	,11991	,406	-,3453	,1432
	سنة 55 إلى سنة 45 من	,32702*	,13554	,022	,0509	,6031
سنة 45 إلى سنة 35 من	سنة 35 إلى سنة 25 من	,10101	,11991	,406	-,1432	,3453
	سنة 55 إلى سنة 45 من	,42803*	,14131	,005	,1402	,7159
سنة 55 إلى سنة 45 من	سنة 35 إلى سنة 25 من	-,32702*	,13554	,022	-,6031	-,0509
	سنة 45 إلى سنة 35 من	-,42803*	,14131	,005	-,7159	-,1402

*. La différence moyenne est significative au niveau 0.05.

ANOVA à 1 facteur الوظيفة

ANOVA à 1 facteur الوظيفة					
TOTAL					
	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	,556	3	,185	1,674	,193
Intra-groupes	3,433	31	,111		
Total	3,989	34			

ANOVA à 1 facteur الخبرة

ANOVA à 1 facteur الخبرة					
TOTAL					
	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	,287	3	,096	,803	,502
Intra-groupes	3,701	31	,119		
Total	3,989	34			

ANOVA à 1 facteur المؤهل العلمي

ANOVA à 1 facteur المؤهل العلمي					
TOTAL					
	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	,728	4	,182	1,675	,182
Intra-groupes	3,261	30	,109		
Total	3,989	34			